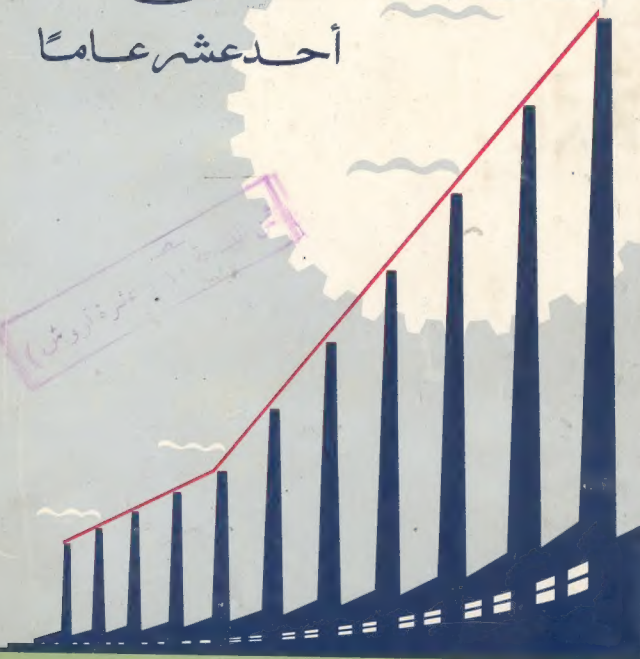
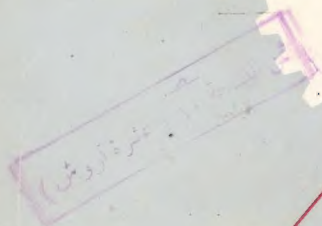


الثورة الصناعية

في
أحد عشر عاماً



”إن الصناعة هي الدعائم
القوية للكيان الوطنى وهى القادرة
على الوفاء بأعظم الآمال فى
التطوير الإقتصادى والاجتماعى.
والصناعة هى الطاقة الخلاقية
التي تستطيع أن تتجاوب مع
التخطيط المدروس.“

الميثاق

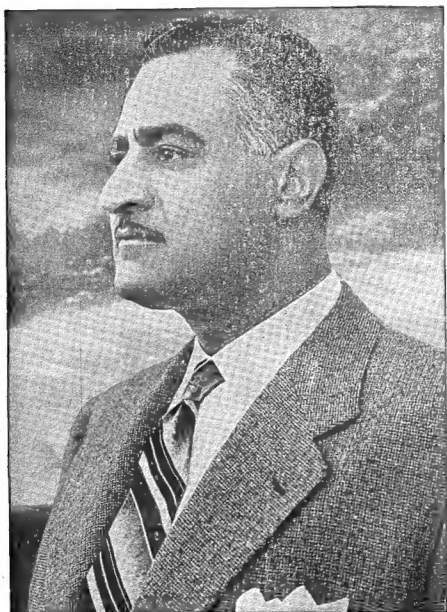


الجمهورية العربية المتحدة

الثورة الصناعية

في أحد عشر عاما

١٩٥٢ - ١٩٦٣



تورتنا الصناعية

لقد عاشت هذه الأمة المجاهدة في سباق مع الزمن طوال الأحد عشر عاما الماضية . . كان عليها أن تحطم الاستعمار ، وتقضى على الإقطاع ، وتمحو آثار التخلف البغيض الذي ران على كاهلها فترة طويلة من الزمن .

وكان لها ما أرادت . . فتحرر الوطن من كل مستعمر ومستغل ، وعادت الأرض إلى أبنائها ، وقامت الصناعة في شمال الوادي وجنوبه تمحو أسطورة « مصر الزراعية » وتتهيء للبلاد نهضة شاملة دفعت بها خلال هذه الفترة الوجيزة إلى صفوف الدول الصناعية الكبرى .

ولقد تغيرت صورة المجتمع خلال هذه السنوات القلائل فأصبحت الاشتراكية حقيقة وائعة ، وتحدد على أساسها نظامنا الديمقراطي وقامت تنظيماته . . وتبلورت أهدافنا في ميثاق انبثق من تاريخنا وحاضرنا وآمال مستقبلنا ، وأصبح دليلا للعمل الوطني نسير على نهجه في طريق الحرية والعزة والكرامة الذي رسمناه . . وصارت بلادنا - التي عاشت حقبة طويلة من الزمن عالة على غيرها -

(٥)

تصنع احتياجاتها بأيديها ، وتصدر ما يفيض عن حاجتها إلى جاراتها العربية والآسيوية والأفريقية وإلى بلاد في أوروبا وأمريكا كانت تمنعنا من قبل بمنتجاتها .

لقد وجدنا في العمل الاشتراكي المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي هو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السيادية والاجتماعية . . وآمنا بأن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم إلغاء الملكية الخاصة فقررنا أن نصل إلى أهدافنا الاشتراكية بطريقتين :

أولها : خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم في جميع المجالات ويحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة من غير استغلال .

وصارت الصناعة في مجتمعنا الجديد مسئولة عن إقامة التوازن الإنساني الذي لا بد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الاستهلاك . واستطاعت السياسة التي رسمت لها أن تحقق هذا الهدف بالتوازن الذي أقامته بين الاتجاه إلى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية ، ذلك لأن الصناعة الثقيلة تعتبر القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشاغل بشرط ألا توقف أوليتها المحققة التقدم الضروري في قطاعات الصناعات الاستهلاكية .

ولقد كان ما حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة في مصر السند العملي للحقوق الثورية التي حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو ١٩٦١ .. تلك الحقوق التي جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .. فأصبح العامل سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس في جهاز الإنتاج ، كما كفلت له الحقوق الثورية حدا أدنى للأجور واشتركا إيجابيا في الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقي في أرباح الإنتاج وخفض لساعات العمل .. مع إفساح مجالات العمل الحر الشريف أمام أفواج من آلاف المواطنين ..

وما كان هذا النجاح وليد الصدفة ، وإنما كان نتيجة حتمية لتلك السياسة الواعية التي انتهجتها الثورة لتحقيق ما آمنت به من ضرورة إقامة قاعدة صناعية راسخة تدعم استقلال البلاد السياسي والاقتصادي وتساهم إيجابيا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومضاعفة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة سائر المواطنين ..

فلاول مرة في تاريخ بلادنا ، بدئ في عام ١٩٥٨ بتنفيذ برنامج صناعي متكامل من الناحيتين الفنية والاقتصادية وقدرت تكاليفه الكلية حينئذ بنحو ٢٥٠ مليونا من الجنيهات ، ثم اقتضت دواعي المصلحة العامة إضافة مشروعات جديدة إليه حتى بلغت تكاليفه حوالى ٣٣٠ مليونا من الجنيهات ..

وكان تنفيذ هذا البرنامج في ثلاثة أعوام بدلا من خمسة دفعة قوية للصناعة في بلادنا ، فروعى عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول

(د)

من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى مضاعفة الدخل القومى للبلاد خلال عشر سنوات ، أن يكون للصناعة نصيب كبير فى تحقيق أهداف التنمية العامة ، وتجلى هذا فيما تضمنه البرنامج من عدة مشروعات حيوية يتم تنفيذها قبل منتصف عام ١٩٦٥ وتبلغ تكاليفها الإجمالية حوالى ٧٠٠ مايون من الخنيرات بالإضافة الى ١٤٠ مايون جنيه خصصت لمشروعات الكهرباء .

وقد روعى فى اختيار هذه المشروعات أن تتكامل مع مشروعات البرنامج الأول للصنيع بما يحقق أكبر قدر من الزيادة فى الدخل ومواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير ، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ، واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة فى بعض المشروعات القائمة .

وصاحب ذلك كله عناية كبيرة بالإنتاج ذاته من حيث جودته وكفايته . . ذلك لأن العبرة ليست بزيادة الإنتاج وتعدده فقط ، وإنما هى بمدى جودة المنتجات ودقتها ووفائها بشتى الاحتياجات دون إرهاق للمستهلك من ناحية السعر أو إعانات له نتيجة لانهماض مستوى الجودة عما كان يستورد من منتجات .

ولضمان الجودة والدقة وخفض التكاليف عنيت الثورة بتوفير ثلاث دعائم رئيسية لصناعاتنا القائمة وإنتاجنا الصناعى الناشئ الوثاب . . وكان التدريب المهنى ورفع الكفاية الإنتاجية أولى هذه الدعائم التى تهدف إلى توفير المستويات المختلفة من العاملين والفنيين

(ز)

المدرين اللازمين لشتى قطاعات الصناعة ، وكذلك تهئية الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .. والدعامة الثانية هى التوحيد القياسى الذى يحقق الجودة والدقة بمواصفات قياسية للخدمات والمنتجات وجميع مايتصل بالإنتاج والأداء ، وكذلك بتنظيم أعمال الرقابة والاختبار للتأكد المستمر من مطابقة الإنتاج لما يعتمد من مواصفات .. أما الدعامة الثالثة فهى توفير المراكز المتخصصة فى البحوث الصناعية التى تعمل على النهوض بأساليب الإنتاج الصناعى على أسس سليمة وتبهيء الظروف الفنية المناسبة لاستغلال الموارد والإمكانيات المحلية على أكمل وجه ..

وها نحن اليوم نشهد النتائج الباهرة لثورتنا التصنيعية المتكاملة فى استخدامنا من منتجات صنعناها بأيدينا بعد أن كنا نستوردنا من الخارج . فنحن اليوم نرتدى أجود أنواع الملابس والأحذية المصنوعة من منسوجات وجلود بلادنا ، ونستخدم فى انتقالنا ما صنعناه من سيارات ودراجات وعربات للسكك الحديدية .. ونظهو طعامنا بأوعية وموائد للكىروسين والبوتاجاز من إنتاجنا .. وتمدنا مصالعا كذلك بالثلاجات ، والدفايات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومكنات الخياطة ، والأثاث المعدنى ، وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والأدوات والمعدات الكهربائية المختلفة ..

(ح)

وتطورت الصناعات الكيماوية فى بلادنا فأصبحت تمدنا بما يلزمنا من أسمدة ، ورق للكتابة ، وبويات ، ومنظفات صناعية ، وبلور وزجاج متعادل وغير قابل للكسر ، وخشب حبيبي ، ومنتجات البلاستيك ، وإطارات السيارات ، ومراد دوائية وطبية ، ومستحضرات للتجميل .

كذلك أحرزت صناعاتنا الغذائية تقدما كبيرا بما تنتجه من أغذية محفوظة ، ومنتجات ألبان ، وزيت ومسلى نباتي ، وأنواع من العجائن الغذائية ، والحلوى والمربي والشراب ، والدخان والسجائر .

وقد حققت صناعات الغزل والنسيج فى البلاد الاكتفاء الذاتى من منسوجات القطن والصوف والحرير ، والنايلون وغيره من الألياف الصناعية ، وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة . وأمكن بفضل التوسع الكبير والتقدم الفنى الذى أحرزته هذه الصناعة التصدير الى الخارج ، حتى أنه قد أمكن الارتباط على تصدير أكثر من ٥ ألف طن من منتجاتها خلال العام الماضى ، كما اكتسبت منتجاتها الممتازة سمعة طيبة فى الأسواق العالمية ..

وفى قطاعى التعدين والبترول أمكن توجيه الجهود إلى استغلال الثروات الدفينة فى باطن الأرض استغلالا ناجحا ، أدى إلى زيادة الإنتاج من شتى أنواع الخامات الطبيعية ، واكتشاف الفحم لأول مرة فى بلادنا والتوسع فى استخراج البترول وتكريره وتصنيعه بما يفي باحتياجاتنا وتصدير كميات كبيرة من منتجاته إلى الخارج .

ولقد صاحب التوسع في إنشاء وإقامة المصانع الحديدية في طول البلاد وعرضها وفي أماكن نائية لم تكن تعرفها من قبل اهتمام كبير بتدعيم وتطوير أهم الصناعات التي كانت قائمة في بلادنا .. ففي قطاع الغزل والنسيج مثلا اتجه الاهتمام إلى التوسع بشركة مصر للغزل والنسيج بالحلقة الكبرى، التي لم يكن رأس مالها يتجاوز مليونين من الجنيهات في عام ١٩٥٢ فبلغت تكاليف مشروعات التوسع والتجديد التي نفذت فيها خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٢٠ مليوناً من الجنيهات ، مما أدى إلى مضاعفة الإنتاج وتحسينه وتنويعه والاتجاه به إلى أنواع ممتازة من الغزل الرفيع ..

كذلك مست يد الثورة شركة مصر - حلوان للغزل والنسيج فهيأت لها أسباب الإجابة والاستعداد لإنتاج أنواع جديدة ممتازة من الأقمشة مثل الدانتيل والخيوط والمطارزات ، ولم تبخل عليها بالمعدات والمال فارتفع رأس مالها من ربع مليون جنيه في عام ١٩٥٢ إلى ٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٣ أى ما يقرب من ٢٠ ضعفا . كما بلغت الأموال المستثمرة في التوسعات التي أدخلت عليها حوالى ٩ مليون جنيه .

وكان لشركة الغزل الرفيع بكفر الدوار نصيب من هذا التدعيم أيضا فبعد أن كان رأس مالها حوالى مليون جنيه فقط في عام ١٩٥٢ بلغت جملة الأموال المستثمرة بها نحو ٩,٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٣ ،

(٥)

فأمكنها أن تتوسع في إنتاجها من الغزل الرفيع وخيوط الحياكة ، كما استطاعت أن تتغلب على الصعاب التي كانت تواجه تصدير منتجاتها .

* * *

وهكذا مضينا خلال هذه الأعوام الأحد عشر بنى الحديد من المصانع وتدعم القديم منها ونطوره .. ولم يلبث القطاع العام أن احتضن الصناعة في ظل الاشتراكية الوارف ، فتكاملت الصورة على الوجه الذى نشهده اليوم .. تلك الصورة الرائعة التى يضم هذا الكتاب بعض ملاحظاتها البارزة ، ويبيئ لأبناء هذه الجمهورية الرائدة فرصة الإلمام ببعض نواحي نهضتنا التصنيعية الشاملة التى تسير قدما نحو الأهداف العظيمة التى رسمها زعيمنا وقائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

والله ولى التوفيق

عزيز صدقي

القسم الأول



بعد ١١ عاماً

أن النجاح العظيم الذي
حققته الصناعة منذ بدأت
برامجها النقلة رقم كان
السند المسمى الحقوق
الثورية التي حصلت عليها
الطبقة العاملة .

« الميثاق »

كيف كنا .. وكيف أصبحنا ؟ ..

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأموال المستثمرة في ميدان الصناعة العربية ٢١ مليون جنيه قفزت في العام الحالي ٦٤/٦٣ - إلى ١٥٥ مليون جنيه خصصت للصناعة في ميزانية الدولة .

* في عام ١٩٥٢ كان عدد المنشآت الصناعية - التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر - ٣٤٤٥ منشأة أصبح عددها ٤٠٠٠ منشأة في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان عدد العمال الذين يعملون في ميدان الصناعة ٤٠١ ألف عامل وصل عددهم في ١٩٦٣/٦/٣٠ إلى ٧٢٤ ألف عامل .

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأجور التي يحصل عليها العمال في ميدان الصناعة ٤٧ مليون جنيه وقد قفز هذا الرقم حتى وصل إلى ١٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع قيمة الانتاج الصناعي ٣١٣٩ مليون جنيه ووصلت قيمة الانتاج في عام ١٩٦٣/٦٢ إلى ٨٩٩١ مليون جنيه .

لأول مرة في تاريخنا ..

* لأول مرة في تاريخنا بدأنا ننتج السيارات ..
وفي العام الماضي بلغ ما أنتجناه ٤٢٦٠ سيارة و ٤٤٤ أتوبيس
و ١١١٥ لورى ..

* لأول مرة في تاريخنا بدأنا ننتج الدراجات ..
وفي كل يوم تنزل الى الأسواق نحو ١٤٠ دراجة جديدة .. وقد
بلغ الإنتاج في العام الماضي ٤٩٧٩٩ دراجة .

* لأول مرة تقوم الأيدى العربية بتصنيع عربات السكك الحديد ..
وفي العام الماضي بلغ المنتج من هذه العربات ٢٢٢ عربة بضاعة
٥٧٧ عربة ديكوفيل .

* لأول مرة ننتج اسطوانات البوتاجاز ..
وفي العام الماضي وصل الإنتاج الى ٩٤٤٢٥ اسطوانة .

* لأول مرة أنتجنا في بلادنا مواقف وافران وسخانات البوتاجاز ..
وخلال هذا العام بلغ انتاجنا ٥١٦٣٠ موقدا وفرنا و ١٧٠٠ سخان
بوتاجاز .

* لأول مرة أنتجنا في بلادنا محركات الديزل ..
وقد بلغ ما أنتجناه من هذه المحركات خلال العام الماضي ٨٠٠
محرك ..

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بتصنيع عدادات المياه والكهرباء ..
ومع كل عام يتم صنع ٢٨١٠٤ من عدادات المياه و ٧٩٣٠٠ من
عدادات الكهرباء .

* لأول مرة تقوم الأيدي العربية بانتاج اللازم المنزلية الكهربائية ..

وفي العام الماضي كان انتاجنا من هذه اللازم :

٢٤٦٧٢ نلاجة كهربائية ، ١١٥٦٧ غسالة ،

و ٢٦٦٢١ جهاز تليفزيون ، ٦٥٨٠٠ راديو ترانزستور ،

و ٣٧٧٠٠ راديو عادي ، ٢٤٤٦ جهاز تكييف هواء ،

و ٢١١٦ دفابة كهربائية .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج ماكينات الخياطة ..

وفي العام الماضي قامت الأيدي العربية بتصنيع ٥٨٢٩ ماكينة

خياطة يدار بعضها باليد وبعضها بالرجل .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج الأدوات المنزلية من الخرف

والصيني ..

وقد بلغ المنتج منها في العام الماضي ١٩٢٣ طنا قيمتها حوالي

نصف مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج الأسمنت الأبيض ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا من هذا الأسمنت ٢٥٦٥٦ طنا

قيمتها ٤٦٢ ألف جنيه .

كما قمنا بانتاج الأسمنت الحديدي ..

وقد بلغ انتاجنا منه في العام الماضي ٥١٤ ألف طن قيمتها

٢٤ مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج أقمشة الدانتلا النابلون ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا ٢٩٥ طن قيمتها ٢٩٥ ألف جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نستخرج خام الحديد من مناجمه ..

وفي العام الماضي بلغ المستخرج من هذا الخام ٥٤٩ ألف طن

قيمتها ١٣٨ مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج السماد الآزوتي ٢٠٪ ..

وقد أنتجنا منه في العام الماضي ٣٤٠ ألف طن قيمتها ٨٥ مليون

جنيه .

* لأول مرة أنتجنا إطارات السيارات ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا ٤٤٦ ألف إطار قيمتها ٤٦ مليون

جنيه .

الخطّة في مطور ..

ان البناء الحقيقي لأية دولة لا يمكن أن يؤتى ثماره الا اذا كان قائما على خطة مدروسة مفصلة .. ومنذ اليوم الأول للثورة بدأ العمل على اعادة بناء مصر ووضع خطة لهذا البناء ..

ان الهدف من هذه الخطة هو مضاعفة الدخل القومي الذي يمثل مجموع دخول الافراد ..

وقد رؤى بالنسبة للصناعة البدء في عام ١٩٥٧ بوضع خطة اول برنامج صناعى على أساس ان يستغرق تنفيذ هذا البرنامج ٥ سنوات ، وقد حقق هذا البرنامج بالفعل نجاحا كبيرا وتم تنفيذه في ثلاث سنوات بدلا من خمسة ..

وكانت الدولة قد بدأت في وضع خطة للتنمية تتناول جميع مشروعات التوسع في الزراعة والرى والصرف والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والمباني السكنية والمرافق العامة والخدمات .. وبدى في تنفيذ هذه الخطة من يوليو عام ١٩٦٠ ، وتضمنت بالنسبة للصناعة برنامجا ثانيا شمل المشروعات التى لم تبدأ الإنتاج حتى نهاية يونيو ١٩٦٠ بالإضافة الى عدد كبير من المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع في الصناعات القائمة .

وقد قدرت استثمارات خطة التنمية خلال السنوات الخمس الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بمبلغ ١٥٧٦٩ مليون جنيه ، منها ٤٣٤ مليون جنيه للصناعة .

إنتاجنا الصناعى فى أرقام ..

ان الثورة الصناعية ليست مجرد كلام على ورق ..
ان العمل الصناعى يمثل بلغة الأرقام قدرة انتاجية تستطيع الوفاء
باحتياجات المواطنين ومطالبهم .
وفى خلال الفترة التى مضت منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٣/٦٢ زاد
انتاجنا الصناعى فى أوجه نشاطه المختلفة على الصورة التالية .

* الصناعات البترولية :

زادت قيمة الانتاج فيها من ٣٤ر٢ مليون جنيه الى ٩٢ر٦ مليون
جنيه .

* الصناعات التعدينية :

زادت قيمة انتاجها من ٣ر٦ مليون جنيه الى ٨ر٢ مليون جنيه .

* الصناعات الكيماوية والدوائية :

زادت قيمة الانتاج فيها من ٢٠ر٥ مليون جنيه الى ٨٥ر٧ مليون جنيه .

* الصناعات الفخائية :

زادت قيمة انتاجها من ١٢٢ر٣ مليون جنيه الى ٢١٥ر٧ مليون جنيه .

* الصناعات الهندسية والكهربائية :

قفزت قيمة انتاجها من ٢٠ر١ مليون جنيه الى ١٢٨ر٦ مليون
جنيه .

* مواد البناء والحراريات :

زادت قيمة انتاجها من ٨ر٤ مليون جنيه الى ٢٥ر٢ مليون جنيه .

* صناعة الغزل والنسيج :

قفزت قيمة انتاجها من ٨٦٤ مليون جنيه الى ٣٠١٣ مليون جنيه .

* الطاقة الكهربائية :

ارتفعت قيمة انتاجها من ١٠١ مليون جنيه الى ٤١٨ مليون جنيه .
اى ان قيمة انتاجنا الصناعى قد زادت من ٣١٣٨ مليون جنيه في
عام ١٩٥٢ الى ٨٩٩١١٧٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣/٦٢ .

وهذا الحصر لا يتضمن انتاج الورش الحكومية ولا المصانع الحربية
للمجهود الحربى وصناعة حلج وكبس القطن والطحن والخبز والمجازر
وتعبئة الشاى والطباعة والنشر .

اين يذهب الإنتاج ؟

ان انتاجنا الصناعى لم يعد قاصرا على احتياجات الجمهورية العربية المتحدة وحدها .. ان ارقام هذا الإنتاج تمتد اسوار الاحتياجات المحلية وراحت تغزو بثقة اسواق المالم الخارجى .

وعلى هذا الاساس ياخذ انتاجنا الصناعى المختلف طريقين :

الطريق الاول : ويصل فيه الى المستهلك الملى .. الى المواطن ..

الطريق الثانى : ويصل فيه الى اسواق الدول الاخرى ..

وفى العام الماضى - ١٩٦٢ - كان طريق اهم انواع انتاجنا الصناعى على الوجه التالى :

* انتجنا ١٢١ ألف طن غزل قطن استهلكنا منها ٩٤ ألف طن وعرف الباقى طريقه الى التصدير .

* انتجنا ٨١ ألف طن اقمشة قطنية منها ٥٩ ألف طن للاستهلاك الملى و ٢٢ ألف طن للتصدير .

* انتجنا ٢١٨٥ طنا من الاقمشة الصوفية منها ٢٠٨٥ طنا للاستهلاك الملى و ١٠٠ طن للتصدير .

* انتجنا ٦٢١٥ طنا من البصل المجفف ذهبت كلها الى طريق التصدير .

* انتجنا ١٥٠ طنا من الثوم المجفف ذهبت هى ايضا كلها الى اسواق الدول الاخرى .

* انتجنا ٧٠ طنا من الخضروات المجففة ذهبت كلها هى الاخرى الى اسواق الدول الاجنبية .

* انتجنا ١٢٣٠ طنا من الجمبرى المجمد حملتها البواخر كلها الى اسواق الدول المختلفة .

- * أنتجنا ١١٧٠ طنا من السردين المقلب استهلكنا منها ١٠٤٥ طنا والباقي وقدره ١٢٥ طنا تم تصديرها للخارج .
- * أنتجنا ٤ ملايين لتر نيبذ استهلكنا منها مليوناً واحداً وصدرنا الملايين الثلاثة الأخرى .
- * أنتجنا ٣٤٠ ألف طن سكر استهلكنا منها ٢٨٠ ألف طن والباقي تم تصديره .
- * أنتجنا ما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه من منتجات خان الغليلي .. أخذنا للاستهلاك المحلي ما قيمته ٥٠ ألف جنيه والباقي تم تصديره كله .
- * أنتجنا خمسة ملايين و ٥٠٣ آلاف طن بترول خام منها ١٦٦٥ مليون طن للاستهلاك المحلي و ٣٢٨ مليون طن للتصدير .
- * أنتجنا أثاث خشب مودرن ٧٦١ ألف حجرة ، كان استهلاكنا منها ٧٢٥٠٠ حجرة وصدرنا ٣٥٠٠ حجرة .
- * أنتجنا ١١ مليون زوج أحذية ذهب منها ١٠ ملايين زوج للاستعمال المحلي ومليون زوج للتصدير .
- * أنتجنا ٢٢٥٠ مليون طن أسمنت بورتلاندى وحيدى منها ١٨٥٠ مليون طن للاستهلاك المحلي و ٤٠٠ ألف طن للتصدير .
- * أنتجنا ٢٩ ألف طن أسمنت أبيض منها ١٣ طن للاستهلاك المحلي و ١٦ ألف طن للتصدير .
- * أنتجنا ٥٠٠ ألف إطار استهلكنا منها ٤٠٠ ألف وصدرنا ١٠٠ ألف .
- * أنتجنا ١٥٠ ألف طن من خام المنجنيز ذهبت كلها للتصدير .

نصيب الفرد من الإنتاج الصناعى ..

لكي تعرف مدى التطور الكبير الذى حدث فى الصناعة خلال سنوات الثورة ، يجب أن تعرف نصيبك من الإنتاج المحلى المختلف الذى تقدمه الصناعة ..

كيف كان هذا النصيب عام ١٩٥٢ ، وكيف أصبح هذا النصيب سنة ١٩٦٢ ؟

ان لغة الأرقام تكشف حقائق غريبة ..

والحقيقة الأولى : هى ظهور نصيب جديد للفرد فى انتاج لم يكن للمواطن أى نصيب فيه عام ١٩٥٢ .

فى سنة ١٩٥٢ مثلا لم تكن تصنع سيارات الركوب ، ولا الدراجات ، ولا مواقد أو أسطوانات البوتاجاز أو منظمتها ، أو أجهزة التليفزيون ، أو أجهزة الراديو أو الثلاجات ، أو أقلام الرصاص ، أو البطاريات ، أو ماكينات الخياطة .. ان هذا الانتاج كله جديد علينا .. وكل مواطن أصبح له نصيب فيه ..

أما الحقيقة الثانية : فهى أن متوسط نصيب الفرد فى بعض السلع التى كانت تنتج عام ١٩٥٢ بلغ أكثر من الضعف فى عام ١٩٦٢ دلالة على زيادة الانتاج من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى ..

وبين الجدول التالى بالأرقام متوسط نصيب الفرد من إنتاجنا الصناعى .
كيف كان عام ١٩٥٢ وكيف أصبح بعد ١٠ سنوات :

الوصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
نسيج القطن	كج	١,٨	٣
نسيج الصوف	»	٠,٠٤	٠,١
نسيج الحرير الصناعى	»	٠,٢	٠,٣
نسيج الكتان	»	٠,٠١	٠,٣
شغل ستارة	قطعة	٠,٩	٣,٤
بطاطين ومجاد وأكبة	كج	٠,٠٠٥	٠,١
ملابس جاهزة	»	٠,٥	٠,٩
بوتاجاز	»	٠,٢	١,٢
بترين	»	٨,٩	٢٠,٥
كبروسين	»	١٠,٢	٢٠,٢
ورق	»	٠,٩	٣,٣
جبين أبيض	»	٣,٩	٤,٩
مسلى صناعى	»	٠,٦	٠,٩
سكر	»	٨,٨	١١,٩
أرز أبيض	»	١٦,٥	٢٣
أعجينة غذائية	»	٠,٨	١,٥
جلوكوز	»	٠,٢	١
مياه غازية	زجاجة	٧	٢٤

وبين هذا الجدول الثاني متوسط النصيب السنوى لكل ١٠٠٠ شخص من
بعض السلع الصناعية في كل من عامى ١٩٥٢ ١٩٦٢ :

الوصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
بطاريات سائلة	عدد	٠,١	٠,٤
سيارات الركوب	»	—	—
دراجات	»	—	٠,١٨
أثاث معدنى	كج	١٣٩,٥	٢٦٦,٦
شفرات الخلاقة	بالوحدة	٩٣٠,٢	١٥٩٢,٥
مواقد الكيروسين	»	١,٨	٥
أجهزة الطهى بالبوتاجاز	»	—	٠,١٩
أسطوانات البوتاجاز	»	—	٠,٣٥
منظمات البوتاجاز	»	—	١,٧
أجهزة التليفزيون	»	—	٠,١
أجهزة راديو ترانزستور	»	—	٠,٢
أجهزة راديو عادى	»	—	٠,١
ثلاجات كهربائية	»	—	٠,١
عدادات كهربائية	»	—	٠,٣
أقلام رصاص	قاروصة	—	٤
بطاريات ٩ فولت للترانزستور	بالعدد	—	٠,٢
ماكينات خياطة	»	—	٠,١٩

١٠. القاهرة الى عواصم العالم .

ان التطور الصناعى الكبير الذى تم خلال السنوات الاخيرة دعم علاقات القاهرة بالدول الأخرى .

فلقد كان على القاهرة فى سبيل تمويل مشروعات البرنامج الصناعى بالنقد الأجنبى ان تعقد القروض واتفاقيات التسهيلات مع بعض الدول .

ولم تقف علاقة القاهرة بالدول الأجنبية عند هذا الحد ، اذ بدأ الانتاج الصناعى العربى يغزو أسواق العالم مؤكدا قدرته على التصدى لمركبة المنافسة العالمية من جهة ، وقدرته على ان يصبح وسيلة لزيادة الدخل القومى من النقد الأجنبى من جهة أخرى .

والمنتظر ان تصل صادراتنا خلال العام الحالى ١٩٦٤/٦٣ الى ما قيمته ٩٢,٣ مليون جنيه موزعة على فروع الصناعة كالاتى :

منتجات	ألف جنيه
صناعة الغزل والنسيج	٣٣,٨٨٥
الصناعات البترولية	٢٦,٧٤٤
الصناعات الهندسية	٥,١٨٠
الصناعات الغذائية	٨,٨٣٦
الصناعات الكيماوية	٦,٢٥٠
الصناعات المعدنية	٢,٦٦٧
الصناعات المعدنية	٥,٢٣٩
الصناعات البنائية والحرارية	٣,٤٩٠
إجمالى الصادرات	<u>٩٢,٢٩١</u>

ومن أهم صادراتنا غزل القطن والمنسوجات القطنية التي تقدر بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، وخام البتول الذى يقدر بحوالى ١٧٢ مليون جنيه ، ومنتجات خان الخليلي التي تقدر بمليون جنيه ، والبصل المجفف الذى يقدر بـ ٤٣ مليون جنيه ، والجمبرى المجمد الذى يقدر بحوالى ٧٠ مليون جنيه ، والخضر والبقول المحفوظة التي تقدر بحوالى ٨٠ مليون جنيه .

كما يمكن تصدير ٤٠٠ طن من السكر الكرز تبلغ قيمتها ٢٦ مليون جنيه ، وكذلك ينتظر ان يصدر من اطارات المطاط الخارجية والداخلية للسيارات ما قيمته ١٢ مليون جنيه . و ينتظر ان يصدر من الكتان بحوالى ١١ مليون جنيه ، ومنجنيز بما قيمته مليون جنيه ، وفوسفات بما قيمته ٣١ مليون جنيه ، مولح الطعام بحوالى نصف مليون جنيه ، واسمنت بورتلاندى وحيدى بما قيمته ٢٩ مليون جنيه .

الدول التي تصدر اليها منتجاتنا :

اولا : بلاد العملات الحرة : انجلترا - ايرلندا - ألمانيا الغربية - النمسا - سويسرا - بلجيكا - فرنسا - هولندا - الدنمارك - النرويج - السويد - إيطاليا - استراليا - كندا - الولايات المتحدة الأمريكية - تركيا - الهند - سيلان - باكستان .

ثانيا : البلاد التي تتناولها اتفاقيات دفع : المجر - رومانيا - بولندا - فنلندا - ألمانيا الشرقية - تشيكوسلوفاكيا - يوغوسلافيا - الصين الشعبية .

وذلك ملاوة على البلاد العربية والبلاد الإفريقية والآسيوية .

بيان اتفاقيات القروض والتسهيلات المقفودة بين القاهرة والمول الأجنبية :

قيمة القروض والتسهيلات

مليون جنيه

٦٠,٩ الاتحاد السوفيتي
٧,٥ ألمانيا الشرقية
٤٥ ألمانيا الغربية
١٠,٥ اليابان
٥,٣ هولندا
٧ يوغسلافيا
١٩,٦ مؤسسة تنانت بإنجلترا
١٧,٥ أتيال أفريقيا — إيطاليا
١٦,٨ فين ميكانيكا — إيطاليا
١٧,٦ مؤسسة ايني إيطاليا
٧,٢ شركة C.T. I.F إيطاليا
٢,٣ الولايات المتحدة الأمريكية
٠,٥ السويد
٠,٦ تشيكو سلوفاكيا
١,٦ بولندا
٤,٣ إنجلترا

٢٢٤,٢

العمال سيد الآلة ..

ان الحقوق الثورية التي حصل عليها العامل جعلت الآلات ملكا للعمال،
ولم تجعل العامل ملكا للآلة .

لقد أصبح العامل في الجمهورية العربية المتحدة سيد الآلة ولم يعد
أحد التروس في جهاز الإنتاج .

ومن أجل العامل - سيد الآلة - صدرت القوانين الاشتراكية التي
كفلت للعمال حقوقه :

* صدر قانون تحديد ساعات العمل بسبع ساعات : وكانت النتيجة
اتاحة فرص جديدة للعمل امام ٣٥٨٤٧ عاملا تم تشغيلهم وبلغت
أجورهم ٦٠٠ مليون جنيه .

* صدر قانون رفع الحد الأدنى لأجر العامل الى ٢٥ قرشا ضمانا
لوصول العامل الى الخد الذي يتيح له التمتع بالحياة .

* صدر قانون مشاركة العمال في أرباح مؤسساتهم : ولقد بلغ نصيب
العمال في الشركات التابعة للقطاع العام فقط من أرباح شركاتهم
٥٠٠ مليون جنيه دخلت جيوب ٢٠١٢٧٠ مواطنا .

* صدر قانون تمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارات ..
وأصبح العمال ممثلين في مجالس إدارات ٢٠١ شركة صناعية .

كذلك تم اعداد مراكز التدريب المهني لرفع الكفاية الإنتاجية للعمال
وتحويل العمال غير المهرة الى عمال فنيين ، وتزويد المصانع الجديدة
والقائمة بالعمال المدربين وقد تم انشاء المراكز الآتية :

مركز تدريب للمعادن بالإسكندرية .

مركز تدريب للمعادن بالدقى .

مركز تدريب للسيارات والمعادن بامبابه .

- مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة .
- مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .
- مركز تدريب تعدينى ومعادن بقنا .
- مركز تدريب معادن وتكييف هواء وتبريد بشبرا .
- مركز تدريب معادن بالعباسية .
- مركز تدريب معادن وسيارات وكهرباء بيور سعيد .
- مركز تدريب بناء ونجارة وطباعة بالاسكندرية .
- مركز تدريب كهرباء وزجاج بالاسكندرية .
- مركز تدريب كهرباء بالعباسية .
- مركز تدريب غزل ونسيج بشبرا الخيمة .
- مركز تدريب بيفزل ونسيج بالاسكندرية .
- مركز تدريب جلود بالاسكندرية .
- مركز تدريب جلود بمصر القديمة .
- مركز تدريب معادن بالرج .
- وقد بلغت تكاليف هذه المراكز ٢٢ مليون جنيه .

القسم الثاني



بيانات بالرسوم

ان الفلسفة التي قامت
عليها سياسة التصنيع في
مصر حققت هدف التوازن
بين الاتجاه الى الصناعة
الثقيلة وبين الاتجاه الى
الصناعات الاستهلاكية .
« الميثاق »



هذه بعض الرسوم البيانية التي نتحدث عن نتائج ثورتنا الصناعية خلال الأحد عشر عاما الماضية .. وهى توضح بالأرقام تطور بعض انتاجنا الصناعى ..

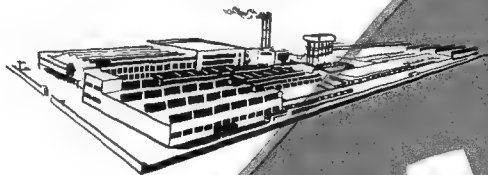
ونظرا لأن انتاجنا الجديد لم يظهر كله فى عام واحد ، فقد رؤى ألا تكون سنوات البدء فى الرسوم البيانية موحدة تمشيا مع التطور الواقعى لكل انتاج على حدة ..

وتشمل الرسوم البيانية نوعين من البيانات أحدهما يبين تطور الإنتاج منذ عام ١٩٥٢ ، والثانى يوضح سنوات بدء بعض انتاجنا الجديد وتطوره فى السنوات التالية ..

مليون جنيه
٨٣٣,٣

قيمة الانتاج الصناعي

للمنتجات الخفيفة والثقيلة والمنسوجات والجلود والمنتجات الجلدية والطباعة



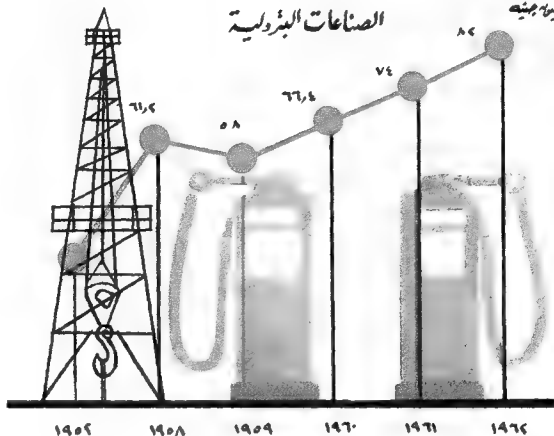
مليون جنيه
٣١٣,٨

١٩٥٢

١٩٦٢

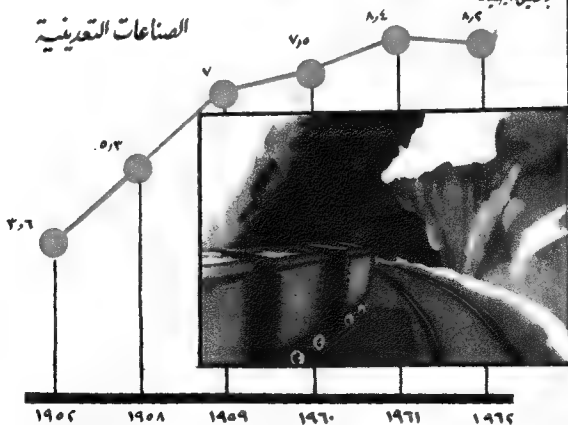
الصناعات البترولية

بالمليار جنيه

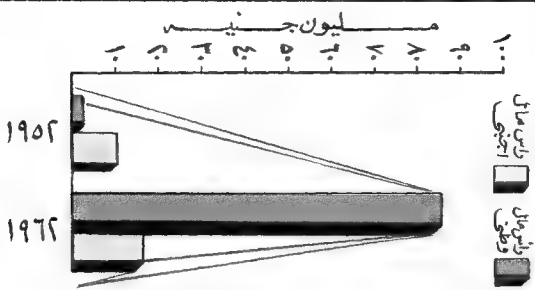


الصناعات التعدينية

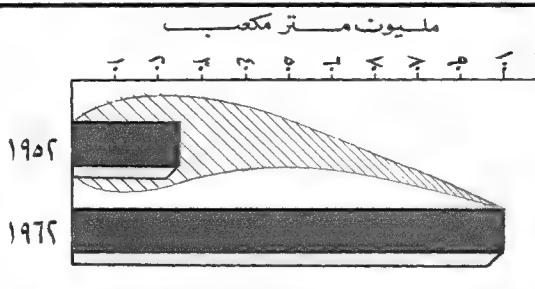
بالمليار جنيه



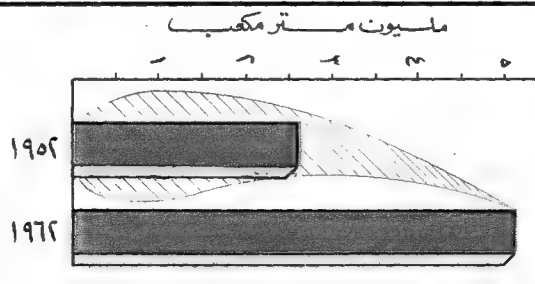
مؤرخة الأنواع المستعمدة في قطاع البترول



احتياطي الزيت الخام



إنتاج الزيت الخام



مشتقات بنزوليه

میلیون طن

۱۹۵۲
۱۹۶۲

۴

۶

۸

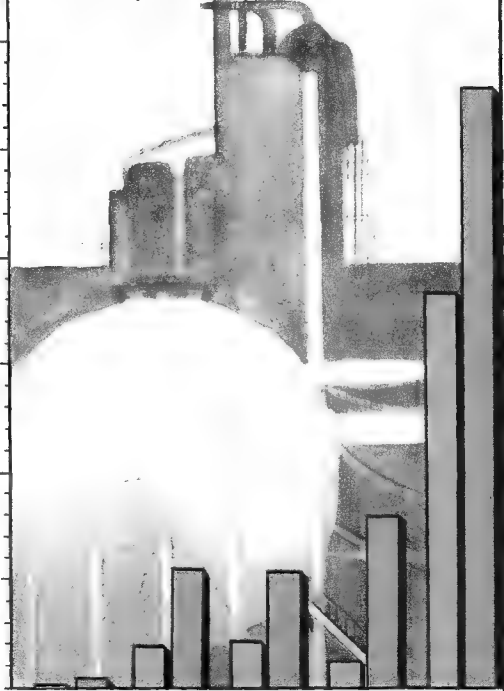
بوناجاز

بنین

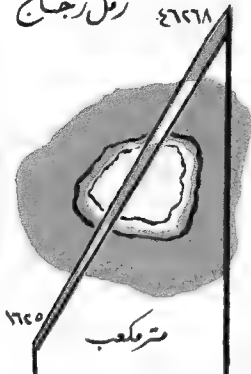
کیروین

سولادیزل

مازوت



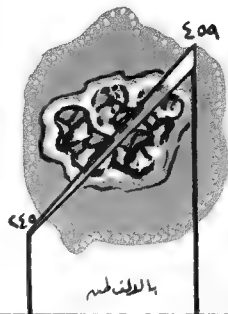
رمل زجاج ٤٦٢٦٨



١٩٥٩

١٩٦٤

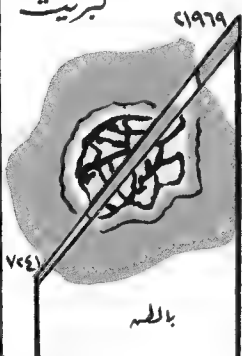
خام الحديد



١٩٥٧

١٩٦٤

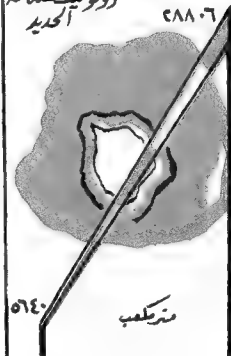
كبريت



١٩٥٨

١٩٦٤

دولوميت لصناعة
الحديد



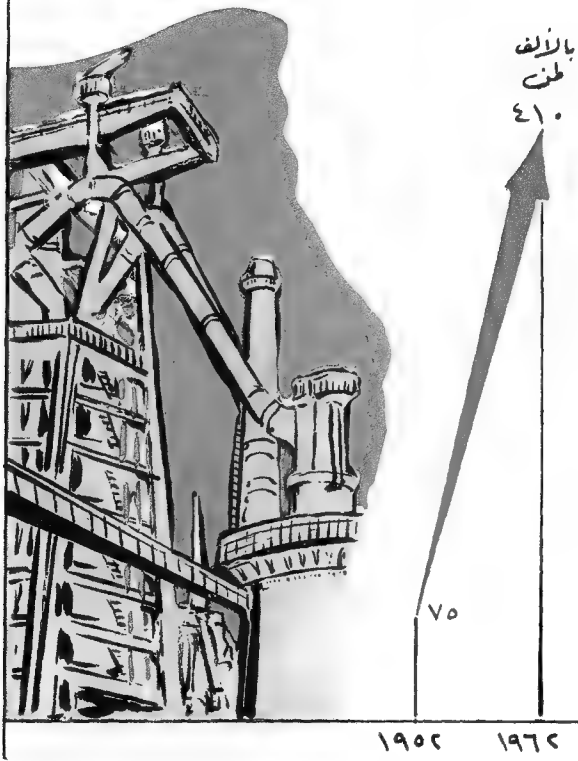
١٩٥٨

١٩٦٤

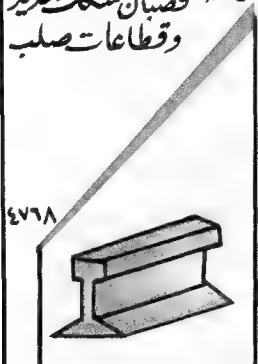
الصناعات الهندسية والمعدنية



منتجات الحديد والصلب



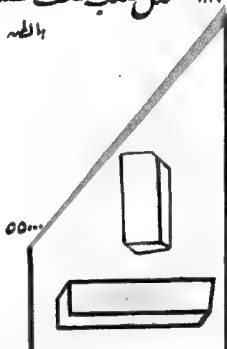
٤١٤٣٤ طه قضبان سكر حديد
وقطاعات صلب



١٩٥٨

١٩٦٢

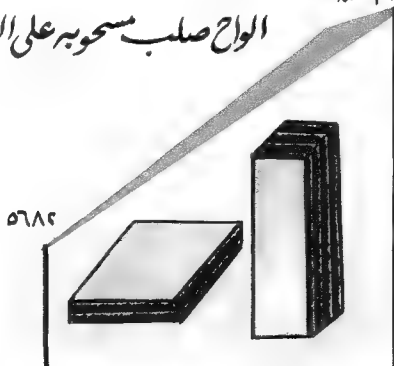
٦٨٤٩٥ كتل صلب نصف مشكّلة
بالله



١٩٦٠

١٩٦٢

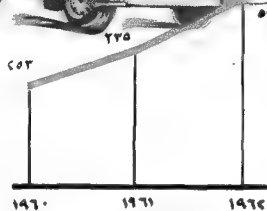
٣٢٧٧١ طه
الواح صلب مسحوبه على الساخن



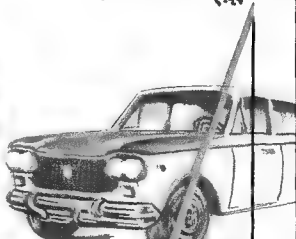
١٩٥٨

١٩٦٢

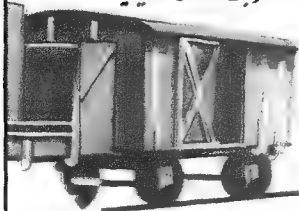
سيارات التوبيس



سيارات الركوب بالعدد

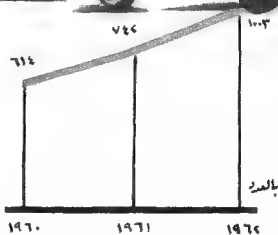


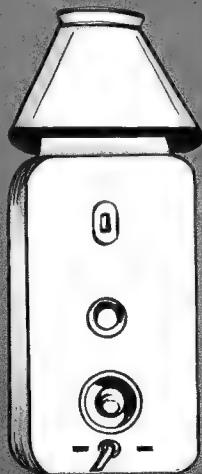
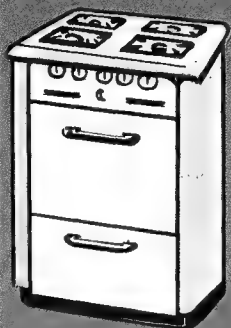
عربات السكك الحديدية



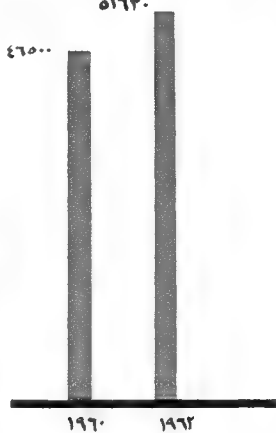
من ١٩٥٩ الى ١٩٦٤

سيارات النقل

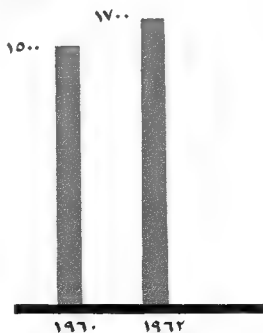




مواقد وأفران البوتاجاز
بالعدد ٥١٦٣٠

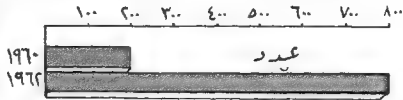


سخانات البوتاجاز
بالعدد

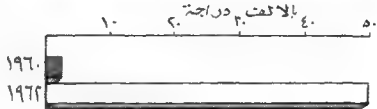




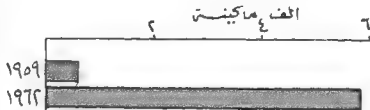
مركبات الديزل



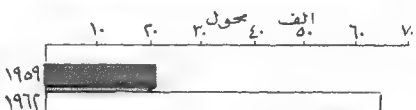
دراجات



ماكينات خطاط



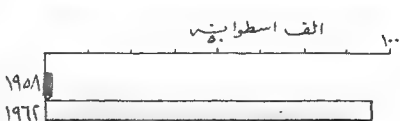
محولات كهربائية

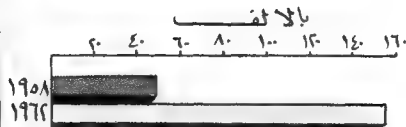
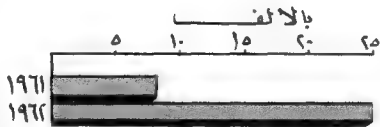
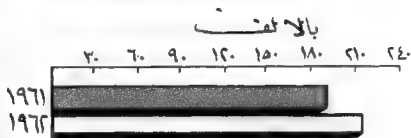
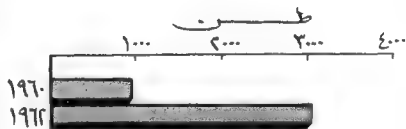


هواتف



استطوانات بوجاز

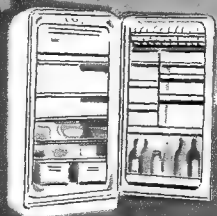




اشلاجات الكهربائية

٤٤٦

بالولف

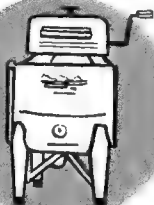


١٩٥٧

٦٤

الغسالات الكهربائية

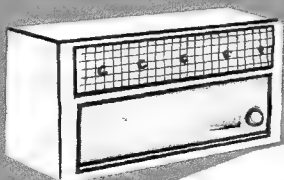
١١٥٦٧



٥٧٩

١٩٥٧

٦٤



٢٤٤٦

أجهزة تكييف الهواء

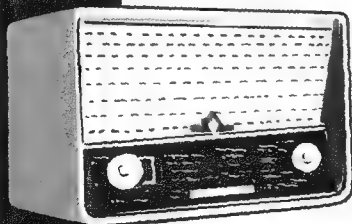
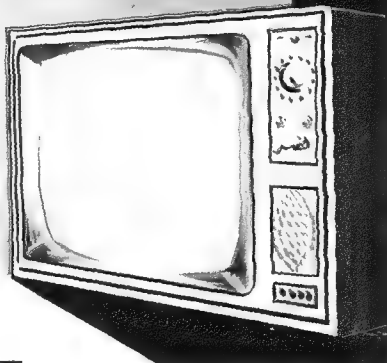
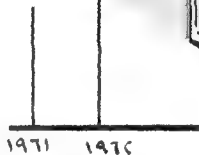
٦٠٠

١٩٥٩

أجهزة التليفزيون

عدد
٢٦٦٢١

عدد
١٦٥٤٧



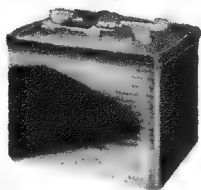
عدد
١٠٣٥٠٠

١٩٦٢ عام

أجهزة الراديو

عدد
٢٠٠٠٠
عام ١٩٥٧

البطاريات السائلة



بالألف

١٠٨٠٤

١٨

١٩٥٢

٦٢

البطاريات الجافة

٨٤٧٢



١٤٠٠

١٩٥٢

٦٢

المصابيح الكهربائية

بالألف

٨٤٧٢



٤٠٠٠

١٩٥٢

٦٢

العدادات الكهربائية

بالألف

٧٩



٥٠

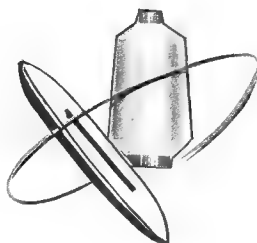
١٩٦٠

٦٢

صناعة الغزل والنسيج

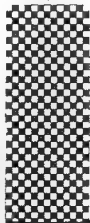
مليوني جنيه

٢٨٦,١



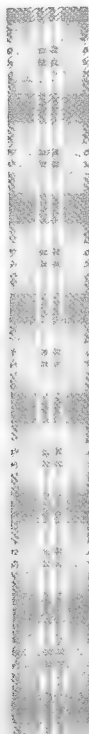
مليوني جنيه

٨٤,٦



١٩٥٩

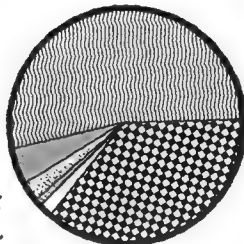
١٩٦٢



منتجات صناعة الغزل والنسيج

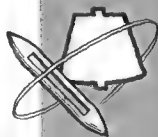
باللغطة

٥٥	١
٤٠	٢
٢٨	٣
٤	٤
٢٣	٥
١١	٦



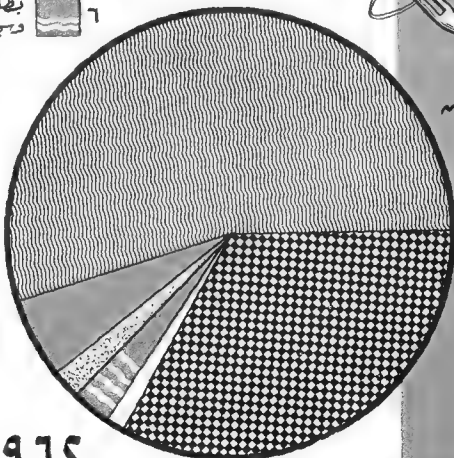
١٩٥٩

غزل قطن	١
نسيج قطن	٢
نسيج صوف	٣
غزل حرير	٤
صناعة	٥
غزل كتان	٥
بطاطين	٦
وسجاد والكملة	٦



باللغطة

١٢١	١
٨١	٢
٣١	٣
١٢٣	٤
٢٨	٥
٢٨	٦



١٩٦٩

جبال سیزال

۴۸۰ طن

۱۹۶۴

۱۸۴۰۰

متر مربع

سجاد نایلون

۱۹۶۴ - ۱۹۶۰

وانتیل نایلون و حریر صناعی

۳۰ طن

۱۰ طن

۱۹۶۴

۱۹۶۰

۲۰۱/۴۰ متر قطیفه (۱۹۶۴)

أقشة داکرون (بولیستر)

۳۶ طن

۱۰ طن

۱۹۶۴

۱۹۶۰

۱۰۳/۴۱۹ متر
چیبیر (۱۹۶۴)

الصناعات الكيماوية

١٩٦٢

٨١
مليون
جنيه

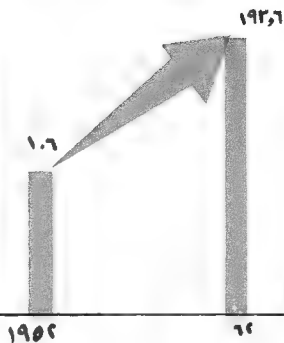
١٩٥٢

٥٠
مليون
جنيه



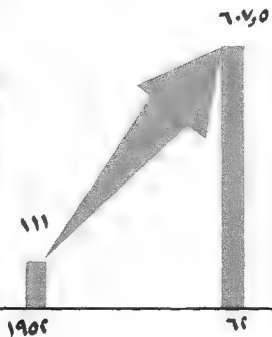
الآسمدة الفوسفاتية

بالألف طن



الآسمدة الأزوتية

بالألف طن



صناعة الأدوية

بالمليون جنيه

٦,٧

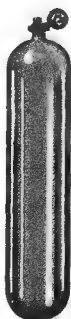
٥٤٠

١٩٥٢

١٩٦٢

بالطن كبريت

بالطن صودا كاوية



١,٦

١٩٥٢

٥,١

١٩٦٢



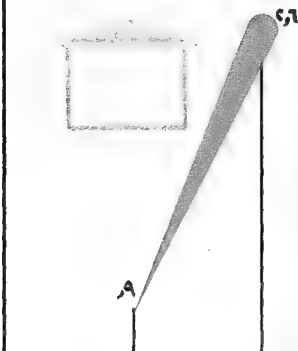
١٦,٧

٢

١٩٥٢

١٩٦٢

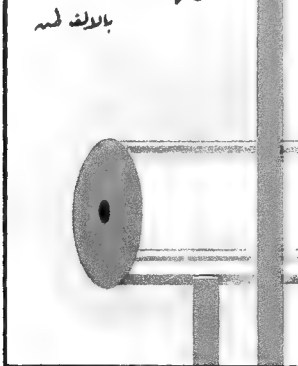
بآلاف الاطنان الزجاج والادوات المنزلية مصنوعات البلاستيك



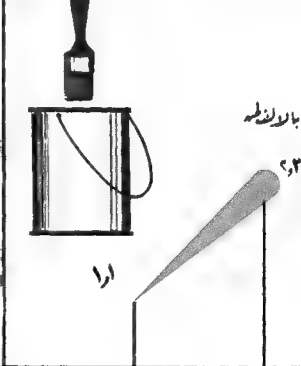
1952 1962

1952 1962

الورق

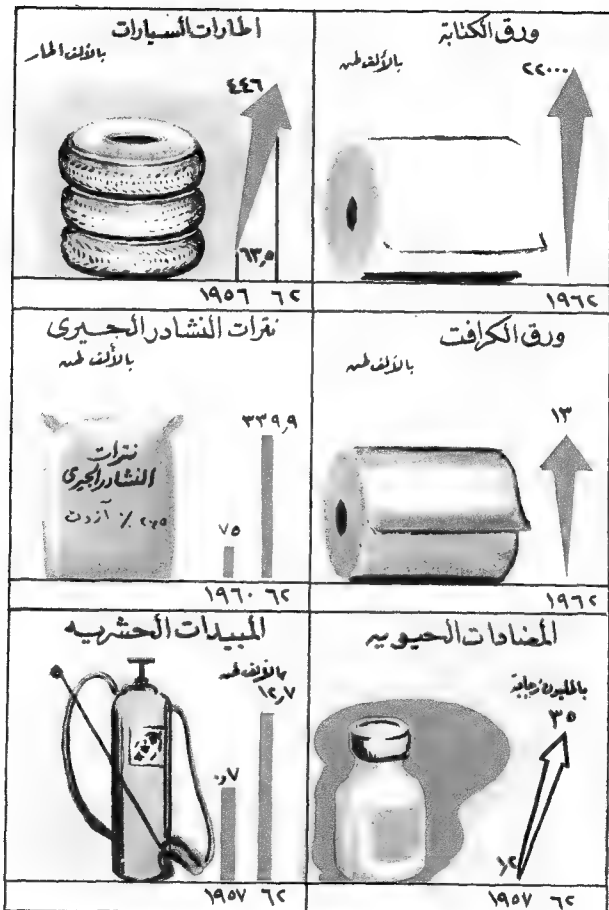


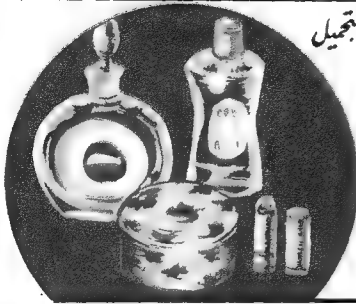
بآلاف الاطنان البويات والوريش



1952 1962

1952 1962





مستحضرات التجميل

بالألفين وسنة

١٥٠٠

٤٦٠

١٩٥٤

١٩٦٤

١٩٦٤ ع

٧٠٠٠٠

متر مربع

الواح الخشب

“فوريانكا”



الزئاموس

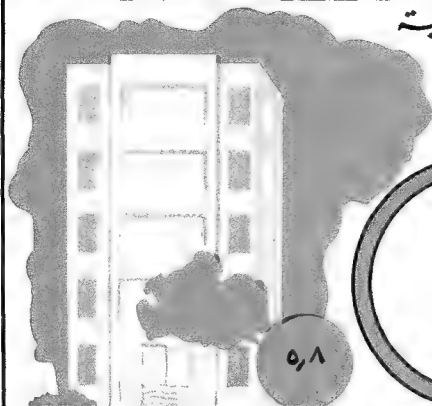


عدد

٢٤٨٥٠٠

١٩٦٤ ١٩٦٠

الصناعات البنائية



بالمليون جنيه

٤٣, ٤

٥, ٨

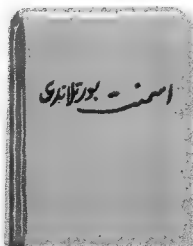
١٩٥٢

١٩٦٢

صناعة الاسمنت

بالألف طن

٤٣١٤

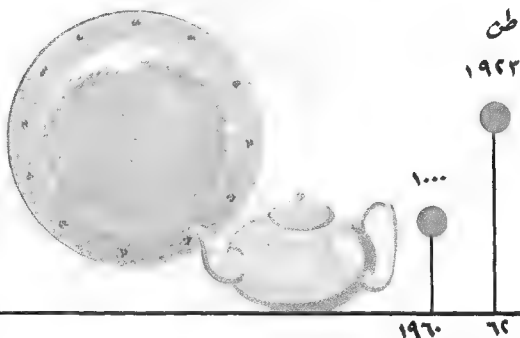


٩٥١

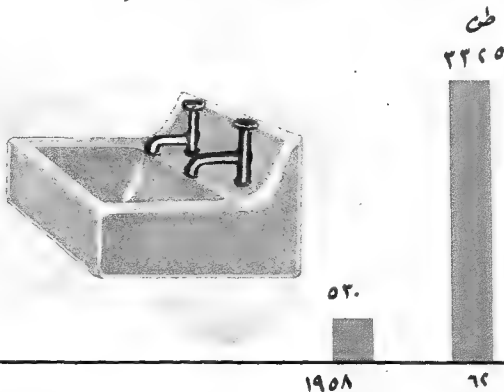
١٩٥٢

١٩٦٢

المخزف والصيني

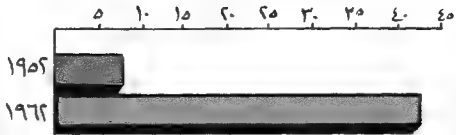


أدوات صحیّة وعوازل كهربائیة وبلاط سیرامك

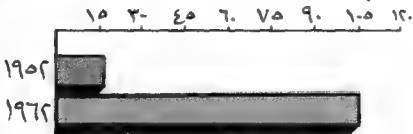




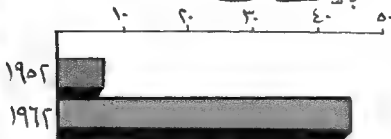
بالا لاف طن



بالا لاف طن



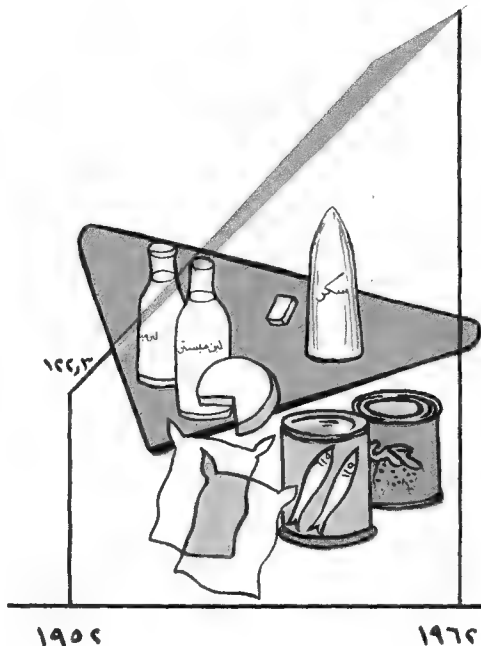
بالا لاف طن



الصناعات الغذائية

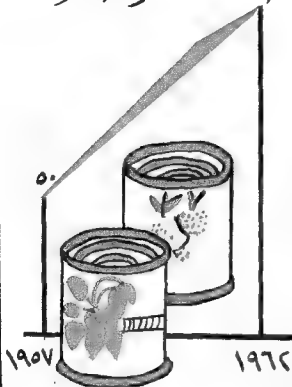
بالبلدين جنيه
لا يتضمن الطحين والخبز والتعبئة

١٩٧,٩



فواكه محفوظة

بالطنه
١١٩,٥



بصل مخفف

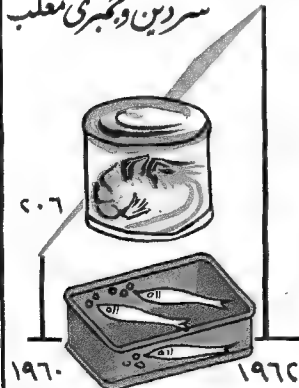
١٩٦٢

٩٦١
طنه



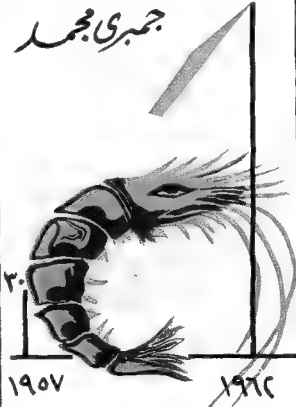
سردين وجعبري معلب

بالدولفعلية
١٨٣٩



جعبري محمد

١٣٣٠,٥





مسلي صنعا



اعجنه سكرانيه



ماء غاربه



خضه
مخفوله



لين ميستر



جين مطبوخ



باللغه طيه

١٨٨,٥

٣٢١

باللغه طيه

٥,٢

٢٧,٦

باللغه طيه

١٢

٢٤,٤

باللغه طيه

١٨

٤١,٧

بالليرون زجاجة

١٥٦

٦٦١

بالطيه

٢٠٠

٢٠٩٢

بالطيه

٤

١١,٢

بالطيه

١٤٠

١٠٥٠

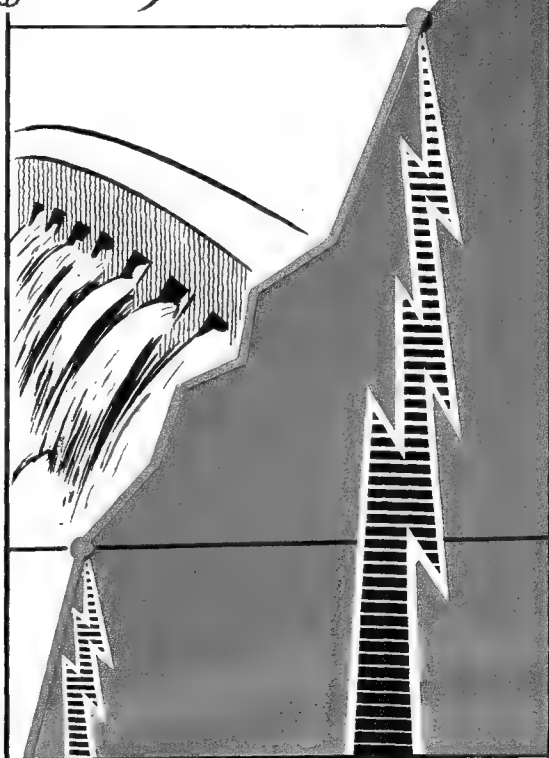
١٩٥٢

١٩٦٢

الطاقة الكهربائية

مليار جنيه
٣٩,٨

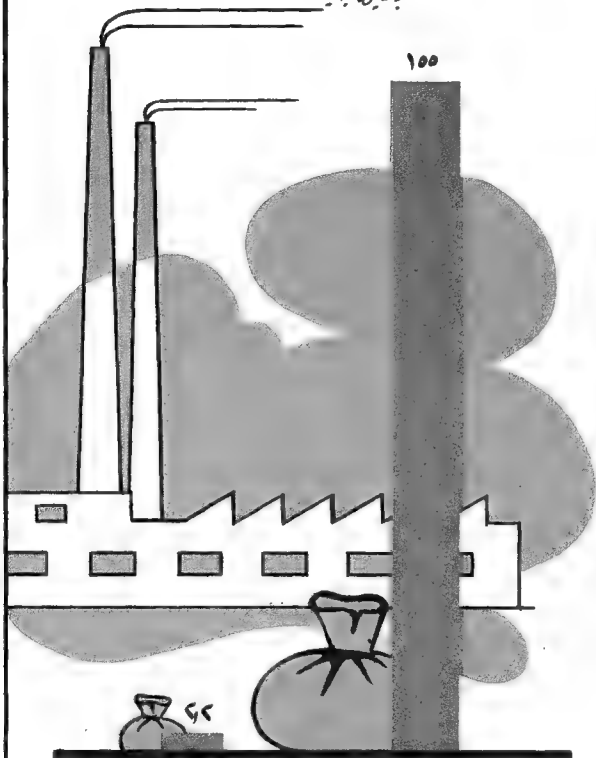
مليار جنيه
١٠,١



١٩٥٥

١٩٧٥

الإستثمارات الجديدة في الصناعة
بالمليار جنيه



١٩٥٠ / ١٩٥١

١٩٧٢ / ١٩٧٣

بعد الانضمام للقطاع العام

٢٤١٠٨٣٤

عدد العمال



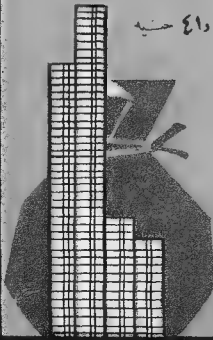
قبل الانضمام للقطاع العام

٢٠٦٠٥٣٧

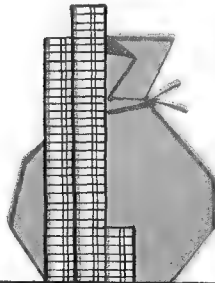


الأجور والمرتبات

٣٠٤٠٧٩١٠٤١ جنيه



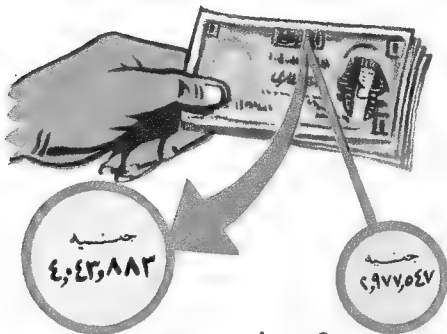
٣٦٧٥٥٠٧٩٨ جنيه



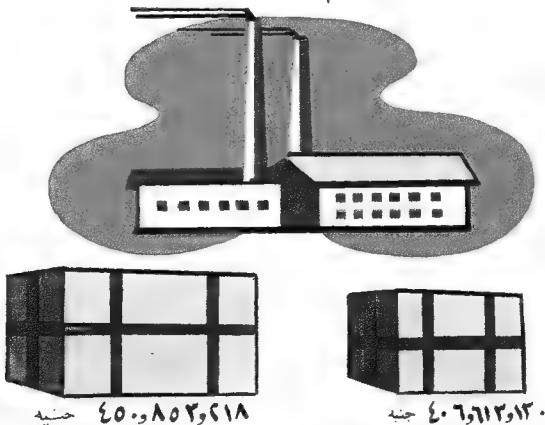
بعد الانضمام للقطاع العام

قبل الانضمام للقطاع العام

المكافآت والمنح



حجم الانتاج



بعد الانضمام للقطاع العام

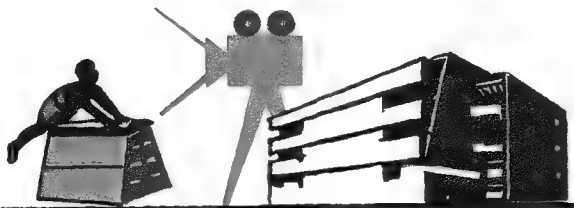
قبل الانضمام للقطاع العام

التأمينات الاجتماعية

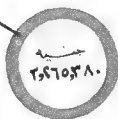
جسده
٥٧٥,٠٠٠,٠٥٠



جسده
٢,٩٨٦,٥٧٦



المزايا العينية



البحر الأبيض المتوسط

التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الجارية والمخططة

سيناء

عدد المشروعات	التكاليف الكلية	المحافظة	رقم
٢٨٠	٩٩,٣٤٠,٣٦٤	القاهرة	١
١٦٤	٧٨,٣٢٩,٣٩٧	الاسكندرية	٢
٢١	٦,٠٢٦,٧٤٥	بورسعيد	٣
٢٠	١٤,٩٦٣,٣٤٥	الاسماعيلية	٤
١٧	٧٠,٦٥٤,١٦٥	السويس	٥
٢٢	٨,٨٩٧,٦٠٤	دمياط	٦
٣٥	٢٣,٩٠٨,٦٨٧	سيناء	٧
٥١	٥٣,٧٤١,٩٧٧	البحر الأحمر	٨
١٣	١٧,٣٥٠,٠٨٦	الصحراء الغربية	٩
٨٥	٣٣,٥٢٤,٩٧٧	القليوبية	١٠
١٩	١١,٨٩٨,٣٠١	المنوفية	١١
٢٠	٨,٦٠٤,٣٥٠	الشرقية	١٢
٥٦	٢٠,٢٤٥,٧٤٥	الفيثية	١٣
٤٥	٨,٩٨٠,٧٦٣	الدقهلية	١٤
٤٦	٢٤,٠٣٨,٦٦٨	البحيرة	١٥
١١	١,٢٧٤,٠٠٧	كفر الشيخ	١٦
٦٢	٧٤,٨٧٠,٢٩٩	الجيزة	١٧
١٢	٥,٢٤٨,٩٢٢	بنى سويف	١٨
٥٠	٨,٩١٣,٦٠٠	المنيا	١٩
٢٦	١١,٣١٨,٩٦٧	أسيوط	٢٠
٢١	٥,٣٠٧,٢٢٠	سوهاج	٢١
١٦	١٧,١٠٦,٤٧٥	قنا	٢٢
٣٢	٨٤,٣٦٤,١٤٩	أسوان	٢٣
٢٨	٤,٨٨٠,٠٢٢	الفيوم	٢٤

القسم الثالث



مصانعنا في صور

ان الآلات الحديثة قادرة
على توسيع قاعدة الإنتاج .
« الميثاق »



ان مداخن المئات من مصانعنا الجديدة ترتفع اليوم بقوة
في طول البلاد وعرضها .. والذي يشهد هذه المصانع
يستطيع ان يحس بالعمجرة التي تحققت ..

ان هذا القسم يعرض بالصورة نماذج من هذه المصانع
الجديدة التي بدأت انتاجها خلال سنوات الثورة .. وكذلك
بعض المصانع التي تم توسيعها حتى تلاحق بانتاجها عجلة
تطورنا الكبير ..

ان صور المصانع الجديدة التي افتتحت والتي بدأ انتاجها
في السنوات الأخيرة يمكن ان تملأ صفحات هذا الكتاب كله ..

والصور المعروضة على الصفحات التالية ليست سوى
مجموعة صغيرة توضح ملامح تطورنا في بعض فروع
الصناعات الأساسية الاستهلاكية التي اقيمت في مختلف
انحاء البلاد ..

بعض صانعي الجديد ..

الشركة المصرية لتكرير البترول
وتجارته (سيركوب)
الإسكندرية

مصنع تكرير البترول

• يعمل به ٥٥٢ عاملا

• انتج خلال عام ٦٢/٦٢ - ٨١٨١.٦ طن
من المشتقات البترولية مثل البنزين
والكروسين والسولار والمازوت والبوتاجاز
قيمتها ٩٥٢(٠٠٠ جنيه

• بدأ انتاج المنتج عام ١٩٥٧

• بلغت تكاليفه ١٥٢٦٠٠٠ جنيه وتم

توسيعه في اواخر عام ١٩٦٢ بتكاليف

٢٥٢(٦٦٠) ٠



مصنع الحديد والصلب

شركة الحديد والصلب المصرية - حلوان

- * بدأ الإنتاج عام ١٩٥٩
- * انتج عام ٦٢ - ١٩٦٣ - ٦٨٧٢٦ طن كتل
- * رأس المال المستثمر ٢٣.٠٢٦.٠٠٠ جنيه
- * ٤٥٩٧٤ طن قطاعات من منتجات الصلب
- * ٢.١٩٩ طن ألواح ، ٧٧٤٧ طن صاج .
- * يعمل به ٦٩٩٩ عاملا
- * قيمة الإنتاج ٨٦٦١.٠٠٠ جنيه





شركة النصر لصناعة المواسير
حطوان

مصنع المواسير

• بدأ الإنتاج عام ١٩٦٢

• التكاليف الكلية ٢٠٧٨١.٠٠٠ جنيه

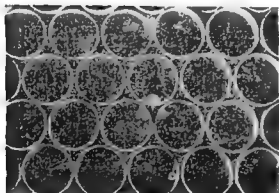
• يمثل به ٦٠٠ عمالا

• الإنتاج السنوى (وودية واحدة) ٢١٠٠٠

طن مواسير صلب ملحومة حلزونياً،

٢٤٠٠ طن لوازم مواسير

• قيمة الإنتاج ٢٠٦٧.٠٠٠ جنيه





مصنع السيارات

شركة النصر لصناعة السيارات
طوان

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

* التكاليف الكلية ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

* نفذ منه ما قيمته ١٧٩٤٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٣٧١٣ عاملا

* انتج عام ٦٣/٦٢ - ٣٦٦ أوتوبس و ٥٥ شاسيه

أوتوبس و ٩٨٤ لوى مدنى و ٧٠ حـربى

و ١١٥ مقطورة و ٣٨٠ جرار زراعى و ٤٠٣٨

سيارات نصر و ٩٩٤ محرك وقطع غيار سيارات

* قيمة الانتاج ١٣٥٤١٧.٠٠٠ جنيه





الشركة المصرية العامة لمهمات السكك

الحديدية ((سيهاف

حطوان

مصنع عربات السكك الحديدية

• الإنتاج السنوي ٦٥٠ عربة ديكوفيل

• ٦٢١ عربة سكة حديد .

• قيمة الإنتاج ١٢٠.٥٠٠.٠٠٠ جنيه .

• بدأ الإنتاج عام ١٩٥٨

• رأس المال المستثمر ٩٦٩.٠٠٠ جنيه .

• يعمل به ٥١٢ عاملا .



شركة النصر لصناعة الدراجات
القاهرة

مصنع الدراجات

• أنتج عام ٦٢/٦٢ - ٥٠٩٢٧ دراجة

• قيمة الإنتاج ٦٢هـ٠٠٠ جنيه

• بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

• رأس المال المستثمر ٤٠٠,٠٠٠ جنيه

• يعمل به ٤٨٦ عاملاً .

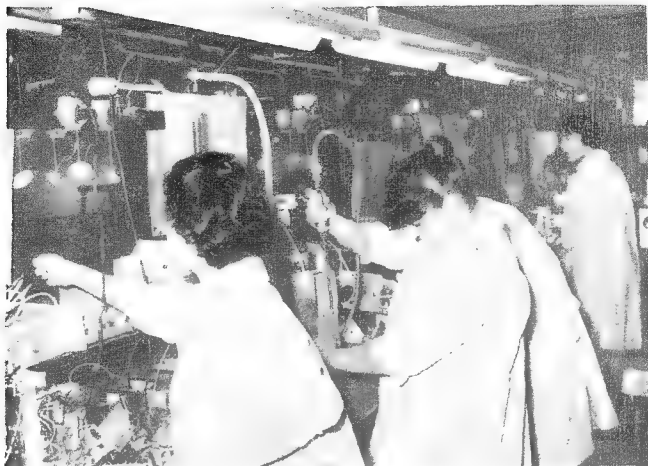
شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية
(سابق)
مستورد

مصنع اللوازم المعمارية



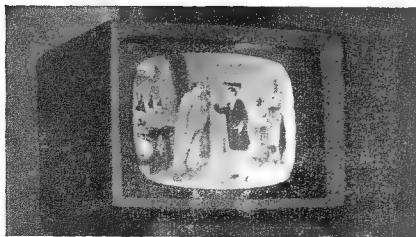
• انتج عام ٦٢/٦٢ - ٢٢٧٢٧٥ دسبنة
مفصلات و ٢٢٨٦٥٨ لاطية كالود ١١٧٦٧
دسنة إفتال و ١٠٥٠٠٦ ضنجة •
• قيمة الانتاج ٢٢٥٠٠٠ جنيه •

• بدأ الانتاج عام ١٩٦١
• رأس المال المستثمر ٢٧٥٠٠٠ جنيها
• يعمل به ٢٧٦ مالا

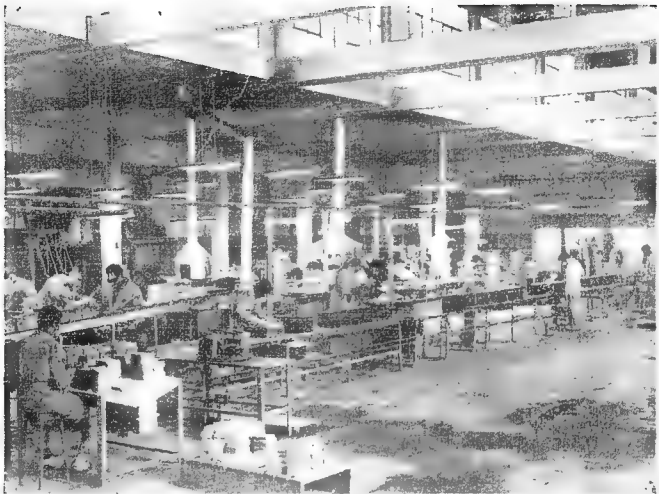


مصنع التلفزيون

شركة النصر للتلفزيون
القاهرة



- * بدأ الانتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر ٨٠٨.٠٠٠ جنيه
- * يعمل به ١٢١٧ عاملا
- * ينتج سنويا ٢٦.٠٠٠ جهاز تلفزيون
- * قيمة الانتاج السنوى ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه



مصنع البطاريات

شركة النصر لانتاج البطاريات

« بولين »

الجيزة

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

* رأس المال المستثمر ٣٦٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٢١٣ عاملا

* انتج عام ٦٣/٦٢ - ٨٨٥٨٦ بطارية للسيارات

والاغراض الصناعية .

* قيمة الانتاج ٤٦١.٠٠٠ جنيه .



شركة الكابلات الكهربائية المصرية
مستورد

مصنع الكابلات

✱ بدأ الإنتاج عام ١٩٥٥

✱ التكاليف الكلية ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه

✱ يعمل به ١٢٠٥ عمالا

✱ أنتج عام ٦٢/٦٢ - ٢٠٤٦ طن أسلاك وكابلات ممزولة بالبلاستيك وعادية
ممزولة بالقطن و ٤٦٠٣ طن كابلات مسلحة و ١١٢٨ طن كابلات تليفونية

✱ قيمة الإنتاج ٢,٣٧٨,٠٠٠ جنيه

مصنع الفرامل

شركة الفرامل المصرية
القاهرة



● بدأ الإنتاج عام

١٩٥٦

● بلغت تكاليفه

٣٥٠.٠٠٠ جنيه

● ينتج سنوياً

ما قيمته

٢٤٠.٠٠٠ جنيه

من اسطوانات

الدرياج وليل

الفرامل



شركة النصر للفلز والنسيج
بدمياط والمنصورة
دمياط

مصنع الفلز الرفيع

دمياط

• يعمل به ١١٦١ عاملا •

• انتج عام ٦٢/٦٣ - ٧٨٧
طن فلز فطن متوسط
ورفيع •

• بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

• رأس المال المستثمر
١٤٧٩.٠٠٠ ر.جنيها •



مصنع الفزل الرفيع

شبين الكوم

شركة مصر /

شبين الكوم

للفزل والنسيج

شبين الكوم

* بدأ الإنتاج عام

١٩٦١

* رأس المال

المستثمر

٨ مليون جنيه

* يعمل به ٢٣٩٢

عاملاً .

* انتج عام ٦٣/٦٢

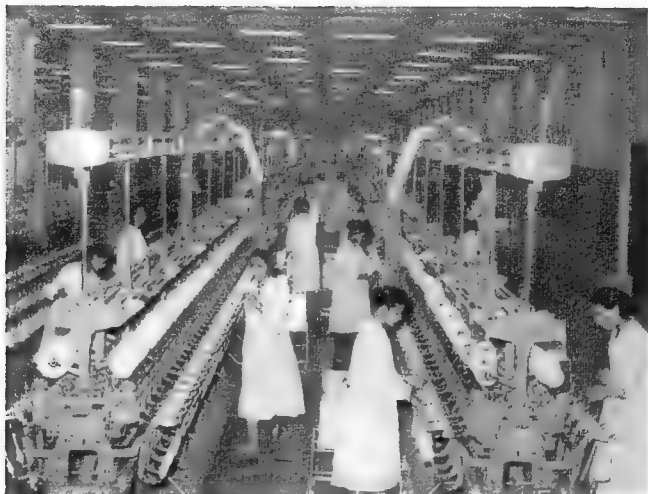
٢٠٠٠ طن غزل

قطن متوسط

ورفيع .

* قيمة الانتاج

٤٠٠.٠٠٠ ل.جنيه



* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٨٠٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ١٢٠١ عاملا .

* انتج عام ٦٣/٦٢ - ١٨٢ طن غزل
قطن متوسط ورفيع .

* قيمة الإنتاج ٩٨٧.٠٠٠ جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

طنطا - ط

شركة الدلتا للغزل والنسيج

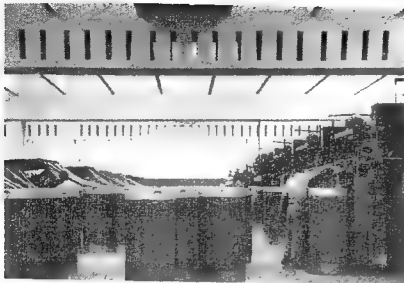
طنطا



مصنع شباك الصيد

شركة النصر للغزل والنسيج
بور سعيد

- * بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر ٨٤٠.٠٠٠ جنيه
- * يعمل به ٦٥٢ عاملاً
- * أنتج عام ٦٢/٦٣ - ١٢٩٣.٠٠٠ متر أقمشة ثقيلة و ٤٨١ طن شباك صيد
- * قيمة الإنتاج ٨٢٨.١١٠ جنيه



مصنع الجوت

الشركة العامة
لمنتجات الجوت
بليس

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠ .

* رأس المال المستثمر
٦١٠٨٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٥٢٥٨ عاملا .

* انتج عام ٦٣/٦٢ -

٢٢٧٩٨ طن زكائب واكياس

و ٩٧٤ طن دوبارة و ٢١٢

طن حبال سيزال .

* قيمة الانتاج ٦٠.٢٧٠٠٠

جنيه .



شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
شبرا الخيمة

مصنع الصباغة والتجهيز



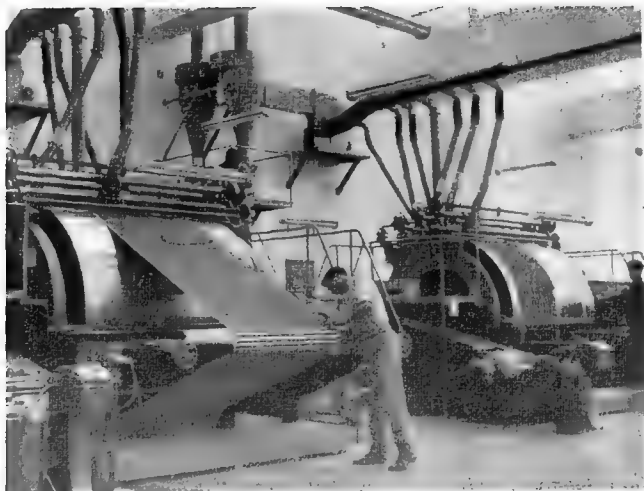
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢ .

* بلغت تكاليفه ١٣٥٠.٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٦٠٠ عامل .

* ينتج سنويا ٢٥ مليون متر من المنسوجات الجهزة .

* قيمة الانتاج السنوى ٥٦٠.٠٠٠ جنيه .



شركة مصر لصناعة معدات
الفلز والنسيج - حلوان

مصنع كساي الكرد

- * بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠
- * رأس المال المستثمر ٤٦٦,٠٠٠ جنيه .
- * يعمل به ٢٧٩ عاملا .
- * انتج عام ٦٢/٦٢ - ٨٦٢٣ طقم كساي كرد لمصانع غزل القطن
بالإضافة إلى ١٤٢ طن كون و بوبين .
- * قيمة الإنتاج ١٨٠,٠٠٠ جنيه .



شركة الصناعات الكيماوية المصرية

((كيما))

اسوان

مصنع اسماد "كيما"

* أنتج عام ٦٢/٦٢ - ٣٢.٣٢٠ طن سماد

نترات النشادر الجرى ٢٠% آزوت.

* قيمة الانتاج ٨١٠.٤٠٠ جنيه .

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠ .

* رأس المال المستثمر ٢٧.٧٢٠.٠٠٠ جنيه.

* يعمل به ٢٣٥٥ عمالا .



مصنع كبريتات النشادر

شركة النهر للاسمدة والصناعات الكيماوية
السويس

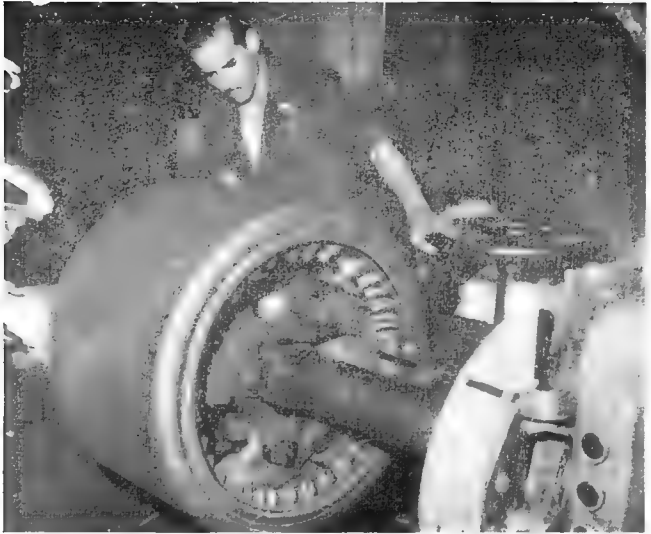
* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٢

* بلغت تكاليف التوسع ٥.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه .

* يعمل به ٢٠٠ عاملا

* ينتج ١٠٠.٠٠٠ طن سماد كبريتات نشادر (٢٠.٥ ٪ أذوت)

* قيمة الإنتاج ٢٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه



مصنع الإطارات

شركة النقل والهندسة
الإسكندرية

• بدأ الإنتاج عام ١٩٥٦

• رأس المال المستثمر ٣٦٥٧٠٠٠ جنيه

• يعمل به ١٩٠٩ عمالا

• أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٤٥٥٤٦٤
اطار

• قيمة الانتاج ٤٢٩٦٠٠٠ جنيه

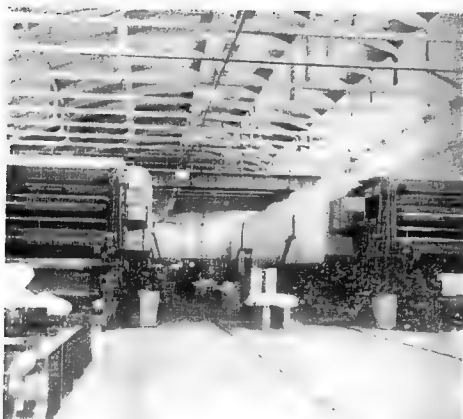
وقد بدأ المصنع خلال شهر
يونيو ١٩٦٣ في انتاج اطارات
الدراجات

الشركة العامة لصناعة الورق

« راکتا »

الاسكندرية

مصنع الورق « راکتا »



* بدأ الإنتاج عام ١٩٦١

*

* التكاليف الكلية

٨٧٨٢٠٠٠ جنيه

*

* يعمل به ١٤١٤ عاملا

*

* أنتج عام ٦٢/٦٣ -

١٨٥١٥ طن ورق

كتابة وطباعة

*

* قيمة الإنتاج

٢٠٦٧٠٠٠ جنيه





مصنع الورق الكرافت

شركة اوراق التعبئة « كرافت »
السويس

- ✱ بدأ الإنتاج عام ١٩٦٢
- ✱ رأس المال المستثمر ١٦٢٢٠٠٠ ل.جنيه .
- ✱ يعمل به ٦٢٠ عاملا
- ✱ انتج عام ٦٢/٦٣ - ١٢٩٠٠ طن ورق كرافت يستعمل في تعبئة الاسمنت والسكر والسماد .
- ✱ قيمة الانتاج ٢٢٤٢٠٠٠ ل.جنيها



مصنع الخشب الحبيبي

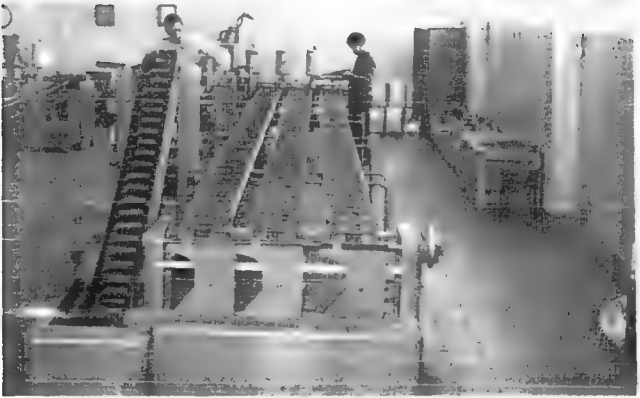
شركة طنطا للكتان والزيتون
طنطا

- بدأ انتاج المصنع ١٩٦٢
- بلغت تكاليفه ٢٦١٢٣٧ جنيه
- يعمل به ١٥٤ عاملا
- ينتج سنويا ٩٠٠٠ طن الواح خشب حبيبي من مخلفات الكتان .
- قيمة المنتجات سنويا ٥٠٥٠٠٠ جنيه .
- يستعمل الخشب الحبيبي كبديل للخشب الابيض والموسكى المستورد .

مصنع الأقلام

شركة النصر لصناعة الأقلام
ومنتجات الجرافيت

شبرا الخيمة



• انتج عام ٦٢/٦٢ - ١٢٤٩٤٩ فاروسة انواع

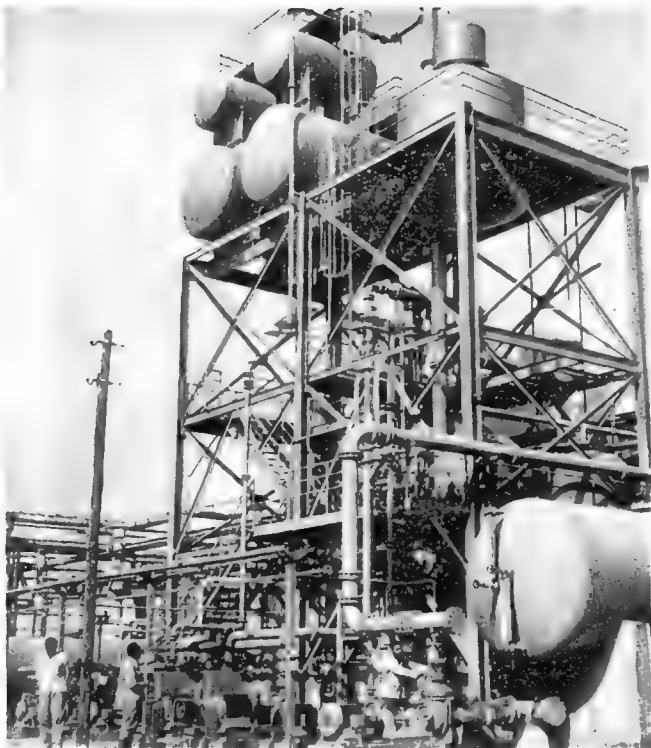
مختلفة ، ٦١٧٩٥ صندوق خشب .

• قيمة الانتاج ١٨٥٠٠٠ جنيه

• بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

• رأس المال المستثمر ١٩٤٠٠٠ جنيه

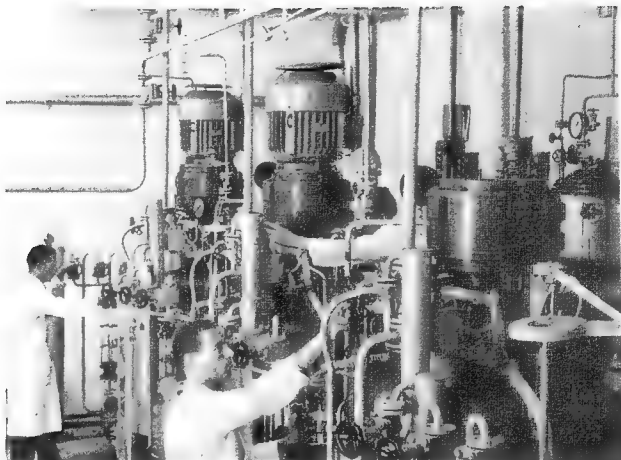
• يعمل به ٢١١ عملا .



- بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
- رأس المال المستثمر ٢٨٤١٠٠٠ جنيه
- يعمل به ٧٢٨ عاملاً
- أنتج عام ٦٢/٦٢ - ١٤٩٩٢ طن سودا كاوية ١٠٠٪
- و ٤٢٢ طن كلور سائل و ٦٠٥٥ طن حامض
- ايدروكلوريك ١٠٠٪ و ٣٥٨٧٠ طن هيبسوكلوريك
- الكالسيوم و ٢٣٦ طن كلوريد الحديدك
- قيمة الإنتاج ١٥٤٣٠٠٠ ر.جنيهاً ، وتستخدم هذه
- المنتجات في صناعات الورق والحبر الصناعي
- والفزل والنسيج والصابون .

مصنع الصودا الكاوية

شركة مصر لصناعة الكيماويات
الاسكندرية



مصنع الكيماويات الدوائية

شركة النصر للكيماويات الدوائية
ومضادات الحيوية - أبو زعبل

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٣

* بلغت التكاليف الانشائية ٣٧٧١٠٠٠ جنيه

* عدد العمال ١٥٠٠ عمالا .

* الإنتاج السنوي ٢٩٧ طن من الاسبرين ومركبات السلفا مضادات
الحوية مثل البنسلين والكلورامفينيكول .

* قيمة الإنتاج حوالى ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .

مصنع الخيوط الجراحية

مصنع الخيوط الجراحية
مسرد

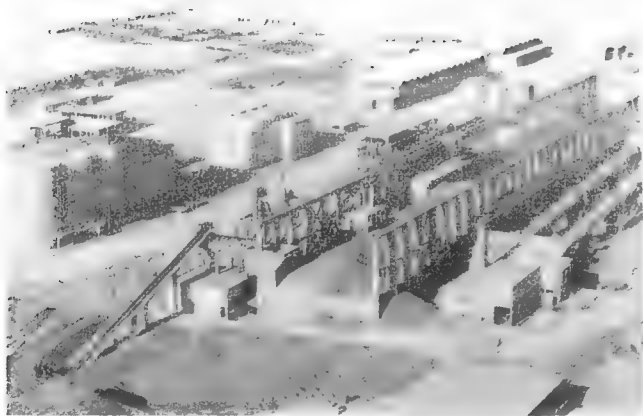


● ينتج سنويا ١٠٠٠٠٠٠ خيط
● يستعمل في العمليات الجراحية
● قيمة الانتاج ١٥٠.٠٠٠ جنيه

● بدأ الانتاج عام ١٩٦٢
● بلغت تكاليفه ١٥٠.٠٠٠ جنيه
● يعمل به ٥٠ عمالا

الشركة القومية
لإنتاج الاسمنت
حوان

مصنع الأسمنت



* قيمة الانتاج

١٤٩٠٠٠٠ جنيه

ويستعمل في

نفس الاغراض

التي يستعمل

فيها الاسمنت

البورتلاندى

ويستاز بمقاومته

للمياه المحنة

* يميل به ٨٩٤

ماتلا

* انتج عام ٦٣/٦٢

طن ٣٢١١١٩

اسمنت حديدي

* بدأ الانتاج

عام ١٩٦٠

* رأس المال

المستثمر

٣١٨٢٠٠٠ جنيه

شركة اسمنت بورتلاند
حلاوان

مصنع الاسمنت الأبيض والحلون



✱ انتج عام ٦٢/٦٢ - ٢٨٧١٢ طن اسمنت

أبيض

✱ قيمة الانتاج ٥١٧.٠٠٠ جنيه

✱ بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

✱ رأس المال المستثمر (في التوسع) ٦٢٦.٠٠٠
جنيها

✱ يعمل به ٦٠ عاملا



الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني
مستورد

مصنع الخزف والصيني

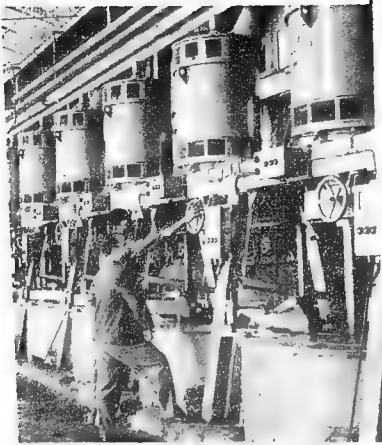
* بدأ الإنتاج عام ١٩٥٩

* رأس المال المستثمر ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ١٧٠٨ عاملا

* أنتج عام ٦٣/٦٢ - ١٨٠٥ طن أدوات منزلية و ١١٣١ طن أدوات صحية،
١٥٦١ طن تيشاني .

* قيمة الإنتاج ١٠٤٣٠٠٠ ر.١ جنيه .



مصنع السكر

شركة النصر لصناعة السكر
ولب الورق بالوجه القبلي
أدفو

* بدأ الإنتاج (السكر)

عام ١٩٦٢ .

* بلغ تكاليفه ١٩ مليون

جنيه .

* يعمل به ٢١٢٧ عاملا



* انتج عام ٦٢/٦٢ -

٢٢٧٤٦ طن سكر خام

* تبلغ قدرته الانتاجية

بعد التوسع ٨٠.٠٠٠

طن سكر .

وسيدا المصنع عام

١٩٦٥ في انتاج لب

الورق من مصاص

القصب بقدرة انتاجية

١٨٠٠٠ طن سنويا .



- * بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر ٤١٧,٠٠٠ جنيه
- * يعمل به ٤٧٩ عاملاً (بما في ذلك الموسميون)
- * انتج عام ٦٣/٦٢ - ١٢٨٤ طن بصل مجفف يصدر جميعه
- * قيمة الانتاج ٣٧٤,٠٠٠ جنيه

مصنع البصل المجفف

شركة النصر لتجفيف المنتجات
الزراعية

سوهاج



مصنع السردين والجمبرى

شركة النهر لحفظ السردين والجمبرى

دمياط

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٣٦٦.٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٤١٩ عمالا

* انتج عام ٦٣/٦٢ - ٢٣٩ طن سردين معلب و ٢١٠ طن جمبرى معلب

و ٦٤ طن كابوريا ومنتجات اخرى .

* قيمة الانتاج ٩٦.٠٠٠ جنيه



شركة مصر للألبان
والأغذية
القاهرة

مصنع الألبان والأغذية

- | | | |
|-----------------------------|---|-----------------------------------|
| ● من منتجات الألبان | ● يعمل به ٢١٦ عاملاً | ● بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠ |
| ● قيمة الإنتاج ٥٨١.٠٠٠ جنيه | ● انتج عام ٦٢/٦٢ - ٦٦٦١
طن لبن مبستر و ١١٨٥ طن | ● رأس المال المستثمر ٥٨٢.٠٠٠ جنيه |

الشركة المصرية للأغذية
(بسكو مصر)
القاهرة

مصنع بسكويت والفطائر

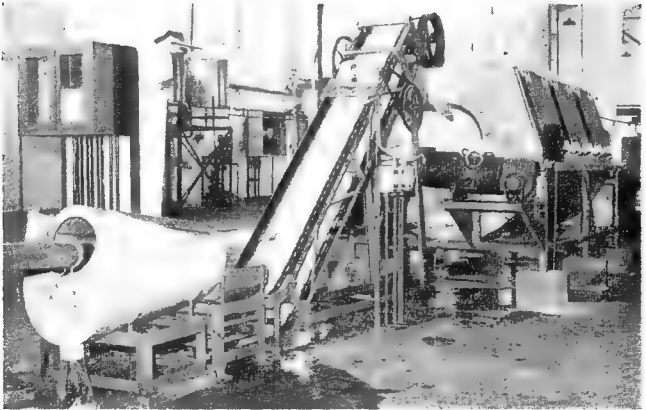


• انتج عام ٦٢/٦٢ - ٧٢١٤ طن
من البسكويت والفطائر والتوست
• قيمة الانتاج ٧٢٨٠٠٠ جنيه

• بدأ الانتاج عام ١٩٦١
• رأس المال المستثمر ١٢٠٠٠ جنيه
• يعمل به ٧٧٠ عمالا

مصنع لمنتجات القنابية

شركة ادفيينا
لتصدير المنتجات الزراعية
الاسكندرية



* أنتج عام ١٩٦٢/٦٢ - ٢٠٦ طن جيمبرى

مجمد و ١٤٩٢ طن خضر وفواكه
محفوظة

* قيمة الانتاج ٤٢٢.٠٠٠ جنيه

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

* رأس المال المستثمر ٥٠ ألف جنيه .

* يمول به ٤١٨ عمالا (بما فى ذلك
الموسميون)



مصنع الزيت المستخلصة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الإسكندرية

● بدأ الإنتاج عام ١٩٦١

● رأس المال المستثمر ٢٠٩.٠٠٠ جنيه

● يعمل به ١٦١ عاملاً

● انتسج عام ٦٢/٦٢ - ١٦٦٤ طن زيت

رجيع خام لصناعة الصابون ، ١١٢.٤

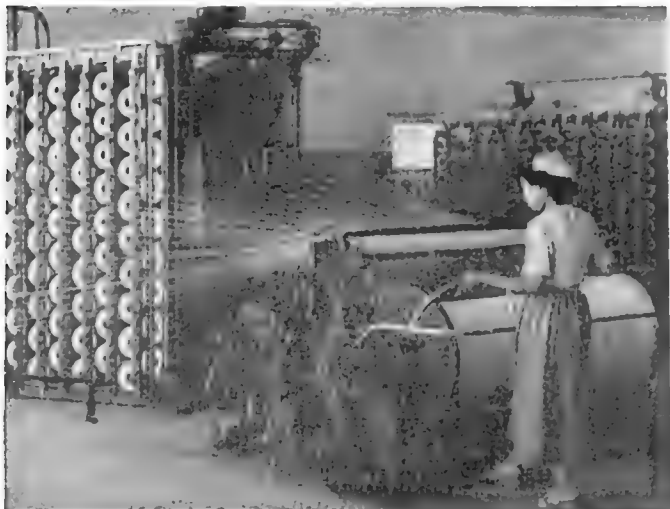
طن رجيع مستخلص .

● قيمة الإنتاج ٢٢٢.٠٠٠ جنيه .

بعض رِصَانِنَا الَّتِي تَوَسَّعَتْ ..

شركة مصر للفزل والنسيج
المحلة الكبرى

صنع الفزل والنسيج



• وتوسيعات حوالى

٢٢٠٢٧.٠٠٠ جنيه .

• بلغ قيمة الانتاج الاساق

استوى نتيجة لهذه

التوسعات نحو ٥٠ مليون

جنيه .

والسبك والمواد ،

وانتاج الاقمشة والخيرط

وريزدة طاقة محطات

القوى .

• بلغت تكاليف التجديدات

• تم توسيع المصنع خلال

أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠

و ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

• عمل التوسع انتاج فزل

القطن الرقيق والمتوسط

مصنع مصر / حلوان للفزل

شركة مصر / حلوان
للفزل والنسيج

حلوان

* يعمل بالمصنع ١٦٦٥ عاملا .

* ينتج المصنع سنويا ٤٣ مليون متر من

الاقمشة والمنسوجات قيمتها حوالي ٦٠٦

مليون جنيه .

* تم توسيع المصنع عام ١٩٥٩ .

* تكلفت عمليات التوسع حوالي ٩ مليون

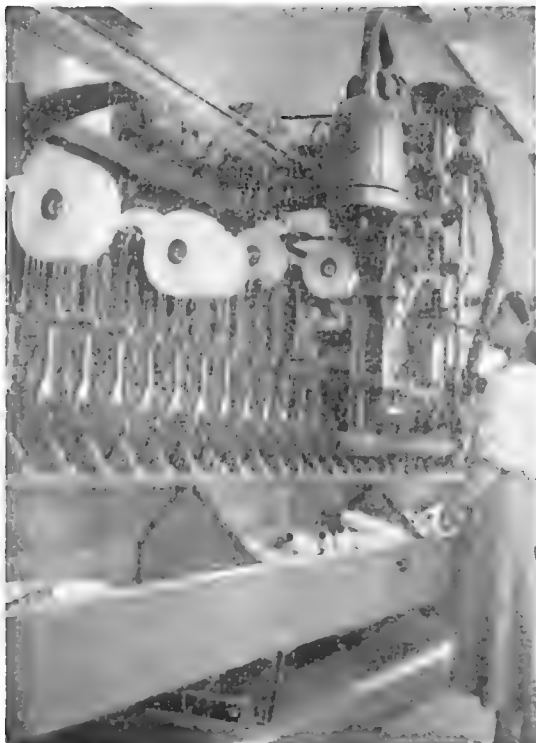
جنيه .

* انتج المصنع نتيجة للتوسع صنفين

جديدين هما اقمشة القطيفة واقمشة

الجبور .





شركة مصر للحرير الصناعي كفر الدوار

مصنع خيوط النايلون

مطاطة ... ميلانكا .. التي تستخدم
في صناعة الجوارب المطاطة وملابس
الاستحمام وبعض أنواع المسجيات •
تبلغ قيمة الانتاج الاساق بعد التوسع
٥٥٧٦٤٤ جنيهًا سنويًا •

- تم توسيع المصنع عام ١٩٦١ •
- بلغت تكاليف التوسع ٤١٣ ألف جنيه •
- يعمل به ٦٥ ماملاً •
- ينتج سنويًا ٨٨ طناً من خيوط النايلون
- ويحول ٣٢ طناً منها الى خيوط نايلون •

مصنع الفخار والحاربات



شركة النصر
لانتاج الحاربات
والفخار
(سورنجا)
الجيزة

* بدأ انتاج التوسع
عام ١٩٦٣

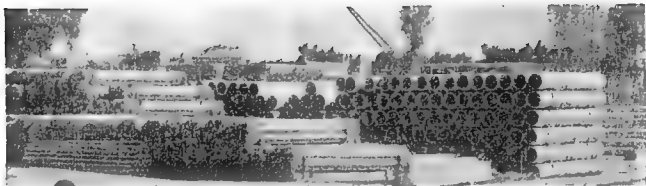
* بلغت التكاليف
٦٨٧٨٠٠ جنيه .

* يعمل به ٢٥٠ عاملا.



* الانتاج السنوى
١٢٠٠٠ طن من
الطوب العرارى
المستعمل فى صناعة
الفران الحديد
والصلب والراجاج
والاسمنت .

* قيمة الانتاج
٤٠٠.٠٠٠ جنيه .



الشركة المصرية للمواسير والمنتجات
الاسمنتية
طوان

مخمس المواسير



سيتم قريبا انتاج الفلنكات الخرسانية
اللازمة للسكك الحديدية نتيجة توسع
آخر يبلغ تكاليفه ٢٧ ألف جنيه ويستوعب
١٧٠ عمالا وينتج ٢٠٠ ألف للكتلة قيمتها
٦٤٤ ألف جنيه .

بدأ انتاج الترسع عام ١٩٦٢ .
• بلغت تكاليفه ٦٩ ألف جنيه .
• استوعب ١٢٢ عمالا .
• ينتج سنويا ٣٠٠٠ طن مواسير فهار
و ١٢٠ طن مواسير كاوتشوك تبلغ
قيمتها ١٢٢ ألف جنيه .



مصنع الورق

شركة الورق الأهلية
الاسكندرية

* تم التوسع بإقامة الخط الخط الرابع

بالمصنع وبدأ إنتاجه عام ١٩٦١ .

* بلغت تكاليف إقامة هذا الخط

١٠٩٠٠٠ ل.ر جنيه .

* يعمل به ٣٩٦ عاملا .

* ينتج سنويا ٧٠٠٠ طن من ورق اللف

الرفيع قيمتها ٨٧٠ ألف جنيه ، ويمتد

على ورق الدشت المحلي وجزء من لب

الورق المستورد الذي سيستجده مصنع

ادفو من مصاص الورق .

القسم الرابع



ملاح الصورة وتفاصيلها

ان اتجاهنا الى الصناعة
يجب ان يكون واعيا ، وان
ياخذ في اعتباره جميع
النواحي الاقتصادية
والاجتماعية في معركة
التطوير الكبرى .
« الميثاق »

سياستنا الصناعية

- حتى عام ١٩٥٢
- البناء الصناعي . .
- ودارت آلات المصانع . .
- البرامج الثاني للصناعة . .
- هكذا تطور إنتاجنا الصناعي . .

حتى عام ١٩٥٢ ..

المعجزة الثورية التي تحققت - الثورة تسلمت مصر بلا رصيد -

مانقبضه بالشمال ندفعه باليمين - ١٢٪ من رأس المال للصناعة - رصيد

من الإيمان والحماس ..

إن الأحد عشر عاما التي مضت اليوم من عمر الثورة يمكن أن تعتبر في حياة الدول التي تحاول أن تضع أقدامها على طريق التقدم فترة دراسة وإعداد ، تعقبها مرحلة البناء والإنشاء .. ولقد كان من الممكن أن تمضي هذه الفترة من تاريخ مصر بعد ثورتنا ونحن لازلنا في بداية الطريق نضع الخطط فوق الورق استعدادا لبدء وضعها موضع التنفيذ .. ومن هنا تبدو معجزة الثورة في أنها استطاعت بعد ١١ عاما فقط أن تنتهى من مرحلة التنفيذ .. ثم تبدأ في مرحلة الانتفاع بخيرات ما بينته ..

إن الطلائع الثورية التي خرجت مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ لتعيد للشعب حقه في الحياة والحرية ، تسلمت مصر بلا رصيد يمكنها من تحقيق ذلك التطور الكبير الذى بلغته سواء في الميدان الصناعى أو الثقافى أو الفكرى أو الزراعى ..

وبالنسبة للصناعة كانت كلمات ” الصناعة “ و ” التصنيع “ و ” الحركة الصناعية “ دخيلة على طبيعة الحياة التي كانت تحياها مصر قبل الثورة .. كان الاستعمار يحاول أن يغرس في نفس كل مصرى أن بلده ليست سوى قطعة أرض لا يمكن أن تتعدى في مهمتها دور الزراعة ..

وعلى هذا الأساس ظلت مصر تنظر إلى نفسها كدولة زراعية تفدى بإنتاجها مصانع لانكشير وغيرها ..

وعلى هذا الأساس أيضا كانت مصر تستورد كل احتياجاتها من الخارج .. كانت تقبض بالشمال ثمن قطنها .. ثمن عرقها وكفاح فلاحها طول السنة ، وتدفعه باليمن للصانع والشركات الأجنبية ثمن احتياجاتها ومستلزمات حياتها .. حتى دبوس الإبرة كنا نستورده من الخارج ..

ولم يتعد الجهد المبذول في الميدان الصناعي أكثر من إقامة بعض مصانع نسج وبعض الصناعات الانتهازية الأخرى ذات الربح السريع ..

ولقد كان طبعيا أن تحول هذه الصناعات الانتهازية بين تشغيل عدد كبير من العمال ، ومن ثم ظلت القلة العاملة في مصر التي أتاح لها الحظ فرصة الثور على عمل أسيرة العمل المكتابي في دواوين الحكومة والوظائف ، أو العمل التجاري في المحلات والشركات التجارية أو العمل الزراعي في الحقول .. أما القلة التي وجدت لها مكانا في الصناعة فقد تعرضت لأنواع مختلفة من السخرة والاستغلال وكانت أشبه بمن يحارب وظهوره عار بلا حماية ولا أمان .. ولقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض مستوى معيشة العامل وضعف كفاءته الإنتاجية ، وتعلق حياته ومستقبله برضى صاحب العمل ومزاجه ..

وكان من أثر ذلك أن رؤوس الأموال التي اتجهت نحو الصناعة وساهمت فيها ، لم تزد على ١٢٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال التي كانت مستثمرة في الشركات المساهمة المختلفة .. ونتيجة لهذا ظلت مساهمة الصناعة في الدخل القومي ضئيلة جدا حتى عام ١٩٥٢ ، فلم تتجاوز ١٠٪ ..

وهذا الرصيد الذي يكاد يشبه العدم تسلمت الطلائع الثورية الأمانة، وتصلت لمسئولية العمل الثوري ..

من الناحية المادية كان هناك إفلاس .. ومن الناحية المعنوية كانت هناك كنوز من الإيمان والحاس والجهد المتفخ لإعادة بناء الوطن على أسس تكفل له حريته الكاملة ..

حريته من المستعمر الأجنبي الذي يقيم في معسكرات على أرضه .. وحريته من المستعمر الأجنبي الذي تنقله البواخر عبر المحيطات والبحار في صورة سلع تدفع ثمنها من عرق كفاحنا وخير أرضنا ..

البناء الصناعي

التخطيط الصناعي - انشاء مجلس الانتاج - تشريعات جديدة
لتيسير الاستثمار الصناعي - الحركة الصناعية تفتح عينها - قاعدة
اساسية للصناعات - الصناعة جزء من حياتنا - وزارة الصناعة تتسلم
الامانة .

كيف تبني دولة نفسها صناعيا ؟ ..

إن بناء عمارة يتطلب أولا معرفة موقع الأرض ومساحتها ، ثم هو يتطلب بعد ذلك وضع رسم مفصل للبناء الذي سيقوم وعدد الأدوار التي يمكن أن يصل إليها المبنى والمواد التي تستخدم في البناء ..

إن كل هذه الخطوات مراحل ضرورية وهامة في عملية بناء عمارة ، وهي عملية تعد صغيرة جدا أمام بناء الدولة ..

وربما كان السر في سبب ضعف الحركة الصناعية في مصر قبل الثورة أن التصنيع يحتاج أساسا إلى خطة وتخطيط. وفكر عميق ودراسات محسوبة على أسس ثابتة واضحة ... وهو ما لم يكن متوفرا في مصر قبل ثورتها ..

إن متاعب التخطيط الصناعي ليست بسيطة ولا سهلة ..

إن من بين هذه المتاعب مثلا محاولة الاختيار بين البدء بالصناعات الثقيلة الأساسية أو الصناعات الاستهلاكية التي تفي بحاجة المستهلك ..

وكل طريق له أنصاره ومؤيدوه ..

كما أن لكل طريق أيضا عيوبه ومزاياه ..

فإذا كان الاتجاه إلى الصناعات الثقيلة يعني وضع أسس قوية للصناعات الاستهلاكية « في المستقبل » ، إلا أن هذا الاتجاه يؤدي إلى حرمان جيل كامل من احتياجات رفاهيته ومستلزمات حياته ، تضحية منه بعمله ثقل الصناعات الثقيلة .. وكذلك فإن الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية يعني خضوع هذه الصناعات « دافئيا » لمؤثرات السوق « الخارجية » التي نستورد منها بعض

الخدمات اللازمة للصناعة الاستهلاكية ، كما أنها من ناحية أخرى تستهلك جزءا كبيرا من العملات الصعبة — تكون الدولة في أشد الحاجة إليها في مرحلة تكوين نفسها وبناء ذاتها — ثمنا لاستيراد الخام اللازم لتشغيل آلات المصانع ودورانها ، ومن ثم سد مطالب الشعب واحتياجاته . .

إنشاء مجلس الانتاج القومى :

ولقد تبين منذ اللحظة الأولى للطلائع الثورية أن العناصر السليمة الضرورية لقيام الصناعة متوفرة بالبلاد ، وأنه يلزم لتحقيق هذا الهدف الكبير أن يسير العمل على أسس واضحة محددة ، تدعمه الدراسة العلمية المنظمة ، مع البحث الشامل المستفيض لامكانيات الصناعة المحلية ، وما يمكن توفيره لها من مواد أولية وقوى محركة وأيد عاملة مستعدة من موارد الثروة الطبيعية والبشرية .

وفي نفس السنة التي قامت فيها الثورة — في سنة ١٩٥٢ — تم إنشاء مجلس الانتاج القومى على أساس أن يتولى دور التنمية الاقتصادية بوجه عام .

ومع إنشاء هذا المجلس بدأت محاولات الدراسة الأولية في الوقت الذى تم فيه إصدار طائفة من التشريعات لتيسير الاستثمار الصناعى وتوفير الظروف الملائمة لنموه :

- أضيفت المواد الأولية من الرسوم الجمركية .
- تم تنظيم رد الرسوم الجمركية بأنواعها ورسوم الانتاج والاستهلاك والعوائد الإضافية على السلع المصدرة من الخارج .
- نظم استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية .
- يسر استيراد العدد والآلات اللازمة للصناعة .
- تم إصدار عدد من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب عن البترول في مختلف الأراضي المصرية .

● صدر قانون المبانى الذى يهدف إلى الحد من الاستثمار فى عمليات البناء حتى تتجه الأموال إلى أغراض التنمية الصناعية .

● تم إنشاء البنك الصناعى وصدرت عدة قوانين وتشريعات لتدعيم وتيسير مهمته فى سبيل تشجيع الصناعة والمشاركة فى التهوض بها ودفعها إلى الأمام عن طريق زيادة قدرته على التمويل والتسليف والمساهمة فى بعض المشروعات .

الحركة الصناعية تفتح عينها وتستيقظ :

ومن خلال هذه الأعمال بدأت الحركة الصناعية فى مصر تفتح عينها وتستيقظ استعدادا للوصول إلى مرحلة الكمال ..

وكان فى رأى الدولة أنه فى هذه المرحلة بالذات يجب أن توجه "عناية خاصة" إلى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعات الأساسية الهامة التى لها أولوية واضحة فى التنمية الصناعية .. كانت الفكرة خلق قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الأخرى المختلفة ..

وعلى هذا الأساس اتجه التصنيع إلى مشروعات توفير الطاقة الكهربائية ، وتكرير البترول ، والتوسع فى إنشاء الطرق والمواصلات مع إتمام مسح مناطق الثروة المعدنية ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الأسمدة .

وتنهأت الظروف لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان .. ونخرج المشروع إلى الوجود بعد أن كان حاملا ترددده الحكومات السابقة فى خطب العرش كأنه إكليل نازر تصعب به كلماتها المنمقة وتستجدى به لبيب التصفيق .. ولقد ترتب على توفير الطاقة الكهربائية بأسوان إقامة صناعة السجاد الآزوتى ..

وبدأ الاتجاه إلى أسوان كنطقة يمكن أن تتولد فيها صناعات جديدة ..

وأصبحت كلمة “الصناعة” جزءا من حياة الدولة وبرنامجها . .

وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تكون هناك وزارة مستقلة بذاتها تتولى الإشراف على تنمية ذلك المولود الذى وضعته الثورة فى بداية أيامها . .

وعلى هذا الأساس تم إنشاء وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٦ . . ومن يوليو ٥٦ إلى يومنا هذا نما المولود حتى أصبح عملاقا له ملامح المألقة وصفاتهم . .

وَدَارِكُ آلَاتِ الْمَصَانِعِ ..

شوك على الطريق - ما هو الاتجاه ؟ - ٣ أهداف رئيسية - أوجه

المفاضلة بين المشروعات - العامل سيد الآلة - قروض لتمويل البرنامج -

هيئة تنفيذ البرنامج - نجاح يفوق كل خيال - تشغيل ١٠٥ مشروعا

في عامين ..

وزارة الصناعة تبدأ مهمتها :

قامت وزارة الصناعة في يوليو عام ١٩٥٦ والهدف الأول من إنشائها، أن تضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة، والإشراف على تنفيذها، وتذليل كافة العقبات والصعوبات التي قد تعترض سبيلها ..

ولم يكن الطريق الذي سارت فيه مفروشا بالورود .. وإنما على الشوك شقت طريقها .. وعلى الشوك تابعت خطاها .. وبين شق الرضى مضت نحو هدفها ..

لقد بدأت الوزارة عملها وسط تيارات الحصار الاقتصادي التي فرضت على مصر، تحاول أن تملي عليها الاستسلام بعد أن أعلن الرئيس جمال عبدالناصر حق الشعب في استرداد قنواته الممتدة من السويس إلى بور سعيد ..

وفي جو تلق فيه طبول الحرب بدأت وزارة الصناعة تتلمس طريقها ..

وربما كان هذا الجو نفسه هو سبب ذلك الاندفاع الكبير الذي راحت أجهزة الدولة كلها تمضي إليه .. لقد وجدت كل أجهزة الدولة نفسها معبأة ضد أعداء يريدون ذلتها وهزيمتها وإحساسها بالحاجة .. ومن هذا الإحساس استمد كل جهاز قدرته على الكفاح والعمل .. كل فرد في الوطن تحول إلى طاقة عمل تريد أن تتحدى العدوان وتتحدى الحصار وتتحدى الدول الكبيرة تنهر بوارجها وبواخرها مياه المحيطات وتمرق طائراتها في صفحة المباء ..

إن صفحات طويلة يمكن أن تكتب عن إحساس الشعب المسلم بثورته وبوطنه وبجهده وبملاوة الثمرة التي بدأ يشم أريجها من زهرة ثورته ..

إن هذا الشعب راح بكل طاقاته من صبر وكفاح يواجه المعركة التي بدأت في صورة حصار وانتهت في صورة عدوان مسلح ..

ودخلت وزارة الصناعة المعركة .. بدأت منذ اليوم الأول تحاول أن تضع للشعب برنامجا صناعيا يمكنه من تحقيق احتياجاته ومطالبه ، حتى لا ينجي هذا الشعب رأسه للدول الكبيرة أمام ذل الحاجة والضرورة ..

برنامج الصناعة الأول :

ولقد كان على الوزارة وهي تضع برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أن تواجه السؤال الكبير الهام الذي يعترض طريق كل دولة تريد أن تبني نفسها صناعيا .. كان على الدولة كلها أن تحدد إجابتها على ما يلي :

ما هو الاتجاه الرئيسي للتنمية في القطاع الصناعي ؟

هل يكون الاتجاه إلى الصناعات الأساسية ؟

أم إلى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ؟

إذا كان هذا السؤال قد واجه مجلس الانتاج القومي في بداية عمله ، وحدد المجلس إجابته على أساس ” توجيه عناية خاصة إلى الصناعات الأساسية “ . إذا كانت هذه هي إجابة السؤال بالنسبة لمجلس الانتاج ، فقد كانت الظروف التي واجهتها وزارة الصناعة والدولة تختلف عن الظروف التي عمل فيها مجلس الانتاج وراح يرسم خطته وسياسته ..

وسط الجحوش المشحون بتيارات الحصار الاقتصادي والعدوان المسلح واحتياجات المواطنين ، كان من الضروري أن تتجه العناية أيضا إلى السلع الاستهلاكية :

● لكي تسد احتياجات الشعب وتحفظ له إحساسه بعزته وكرامته من ناحية .

● ولكي توفر العملة الصعبة التي تذهب إلى أسواق الخارج ثمناً لهذه السلع .

ولهذا اتجه البرنامج الأول للصناعة إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية أيضا .

ومن خلال هذه القاعدة الرئيسية — قاعدة التوازن بين تنمية الصناعات الاستهلاكية والصناعات الأساسية — حددت الدولة لنفسها أهدافا ثلاثة :

الأول : تحقيق اكتفاء ذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية التي يستهلكها السوق المحلي وتستوردها البلاد من الخارج ، وبذلك يمكن توفير جزء كبير من العملات الصعبة التي تنفق في سبيل استيرادها ..

الثاني : التوسع في الصناعات التي يمكن تجديدا أسواقا للتصدير للخارج مع توافر عوامل النجاح لها في داخل البلاد لتكون موردا للعملات الأجنبية ..

الثالث : إقامة الصناعات الأساسية التي تعتبر أساسا للنهضة الصناعية مع تركيز أكبر على الصناعات الأساسية التي لم تقناؤها التنمية خلال السنوات الماضية ..

ولتطبيق هذه السياسة كان من الضروري أن تسير التنمية الصناعية في اتجاهين في وقت واحد :

الاتجاه الأول : التوسع الأفقي في مبادئ الإنتاج المختلفة ، أي زيادة الوحدات الانتاجية وإنشاء صناعات جديدة ..

الاتجاه الثاني : التوسع الرأسي في هذه الميادين بزيادة الانتاج من الوحدات الصناعية القائمة عن طريق رفع كفاءتها الانتاجية وتدريب الأفراد في جميع المستويات تدريباً مهنياً وإدارياً يزيد من صلاحيتهم للقيام بالأعمال الصناعية، مع تحديد المواصفات القياسية للنتجات كوسيلة أكيدة لرفع مستوى الانتاج وزيادته مع تخفيض تكاليفه .

وتحقيقاً لهذه الأهداف تم إعداد مشروع السنوات الخمس الأول للصناعة .
ورسم المشروع على أساس هدف عام للتخطيط الاقتصادي القومي محوره مضاعفة
مساهمة الصناعة في الدخل القومي ، الذي بلغ في نهاية سنة ١٩٥٦ حوالى ٩٠٠
مليون جنيه ولم يكن نصيب القطاع الصناعى يزيد على حوالى ١٠٠ مليون جنيه
منه أى بنبة ١١٪ فقط .

اختيار المشروعات الصناعية :

إن تحديد الأهداف لا يكتفى لتحقيقها . وإذا كان البرنامج قد تحددت أهدافه فقد كان من الضروري أن تحدد أيضاً الخطوات التي يسير بها نحو هذه الأهداف ، أو بمعنى آخر كان الأمر يقتضى تحديد المشروعات الصناعية التي يبدأ تنفيذها في السنة الأولى ، ثم في السنة الثالثة وهكذا ..

إن المشروعات الصناعية كثيرة ومتباينة ومتعددة . . وكان من الضروري تحديد أفضلية مشروع على مشروع . .

ولقد روعى عند مفاضلة المشروعات اعتبارات هامة منها :

- مدى ما ينتظر أن يضيفه المشروع إلى الدخل القومي الحقيقي .
- مدى ما يحتاج إليه المشروع من موارد التمويل المحلية .
- مدى ما يحتاج إليه المشروع من العملات الأجنبية .
- معدل الربح الذي يخله المشروع كميّار لكفائته الانتاجية .
- معدل ما يضيفه المشروع إلى الطاقة الانتاجية في الصناعات الرأسمالية .
- مدى ما يضيفه المشروع الى إمكانيات الاستهلاك .
- مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية .

● الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

● مدى استخدام المشروع لإمكانيات الإنتاج المحلية وخاصة عنصر العمل
غير الفني ومخلفات الإنتاج والمواد المتوفرة محليا .

● الاعتبارات الاستراتيجية .

وعلى هذا الأساس تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة مشروعات
صناعية بلغت تكاليفها الإجمالية حوالى ٢٥٠ مليون جنيه . ثم رأى أثناء التنفيذ
إضافة مشروعات جديدة والتوسع في مشروعات قائمة لم تكن مدرجة في البرنامج .
وقد بلغت جملة الإضافات ٨٠ مليون جنيه ، وأصبح إجمالي مشروعات البرنامج
الأول ٥٠٢ مشروعاً تتكلف ٣٣٠ مليون جنيه موزعة على أربعة أقسام رئيسية :

١- صناعات بتروية - ١٤ مشروعا تتكلف ٥٥,٧ مليون جنيه .

٢- صناعات معدنية - ١٤ مشروعا تتكلف ١٥ مليون جنيه .

٣- صناعات تحويلية - (وهى التى يتم فيها تحويل الخامات الأساسية إلى
منتجات استهلاكية) - ٤٥٦ مشروعا تتكلف ٢٥٨,١ مليون جنيه
موزعة كالاتى :

● صناعات كيمياوية : ١١٨ مشروعا تتكلف ١٠٣,٨ مليون جنيه .

● صناعات غذائية : ١٠٥ مشروعا تتكلف ٧,١ مليون جنيه .

● صناعات هندسية : ١٦٠ مشروعا تتكلف ٢٧ مليون جنيه .

● صناعات غزل ونسيج : ٧٣ مشروعا تتكلف ٥٠,٢ مليون جنيه .

٤- مراكز تدريب : ١٨ مركزا تتكلف ١,٧ مليون جنيه .

وبطبيعة الحال تم رسم سياسة خاصة مستقلة لكل قسم من الأقسام الأربعة
تحقق الأهداف المطلوبة منها على الوجه التالى :

أولاً - بالنسبة للصناعات البترولية :

تضمن البرنامج الخطوط الرئيسية التالية :

١- أعمال البحث والتنقيب عن البترول .

٢- مشروعات نقل البترول وتضمن البرنامج إنشاء خطوط لأنابيب هي :

● خط أنابيب من مجرود إلى معمل التكرير بمسطرد .

● خط أنابيب بلاعيم وغارب والسويس .

● خط أنابيب من الاسكندرية إلى القاهرة .

● خط أنابيب يربط بين مستودعات مجرود وفنارة ونفيسة إلى الإسماعيلية .

وذلك علاوة على شراء عدد من ناقلات البترول .

٣ - تخزين البترول .

٤ - التوسع في تكرير البترول .

● - الصناعات البتروكيميائية : وتشمل الصناعات الكيماوية التي تعتمد على مشتقات البترول مثل المواد الأساسية لصناعات الأدوية والمبيدات الحشرية والأصبغ واللدائن .

ثانياً - بالنسبة للصناعات المعدنية :

كان من أهم المشروعات التي تضمنها البرنامج الأول خاصا بهذه المشروعات :

الحديد الخام - الفوسفات - الملح - خام المنجنيز - الرمال السوداء - الإلمانيت .

ثالثا - بالنسبة للصناعات التحويلية :

قدر عدد مشروعاتها بـ ٤٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها ٢٥٨,١ مليون جنيه .
وقد روى توجه العناية إلى هذه الصناعات نظرا لأنها تعتبر أهم مرحلة من مراحل
التصنيع . . فهي تستوعب أكبر عدد من العمال من ناحية . . وهي ترتفع
بأسعار الخامات أضعافا مضاعفة من ناحية أخرى . . وهي بجانب هذا تلتر
أرباحا كبيرة لكثرة الطلب على منتجاتها التي تتعلق بضرورات الحياة
ومستلزماتها . .

رابعا - بالنسبة للتدريب المهني ورفع الكفاية الإنتاجية :

إن المصنع ليس الآلة . . إن العامل المدرب هو سيد هذه الآلة . . فهو
المهيمن عليها وهو الذى يستطيع أن يدفعها إلى العمل كما أنه يملك بالسة أصبح أن
يوقفها . . ومن هنا تصبح الآلة طوع أنامله . . أما العامل الذى يفتر إلى
الدراية والخبرة فهو عبء على الآلة ذاتها إن لم يكن أحد العوامل المعوقة
لإنتاجها .

ومن هنا تبدو أهمية مدى فهم العامل لطبيعة الآلة التى يعمل عليها ودرايته
بتشغيلها وصيانتها . . والمصانع تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال الفنيين فى جميع
المستويات ، ولذلك كان لابد عند رسم برنامج التنمية الصناعية من وضع خطة
لإعداد هؤلاء الفنيين تحقيقا لما تهدف إليه الخطة من رفع الكفاية الإنتاجية
وخفض تكاليف الإنتاج .

واشتملت الخطة على برنامج للتدريب المهنى يهدف إلى تلبية احتياجات
الصناعات الجديدة إلى جانب القيام بعمليات تدريب مريعة للخدمة بالصناعات
القائمة .

وقد بنى برنامج التدريب على الأسس التالية :

● إنشاء مراكز تدريب تتبع نظام التلمذة الصناعية لتدريب التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية على الحرف الصناعية المختلفة .

● القيام بعمليات تدريب سريع لإعداد عمال متخصصين في نوع معين من الأعمال حتى يمكن لبرنامج التدريب التمشي مع برنامج التوسع الصناعى .

● اتخاذ التعليم الصناعى مصدرا من مصادر القوى العاملة في مصر .

وتضمن البرنامج إنشاء ٢١ مركزا منها ثمانية للتدريب في حرف المعادن ، وثلاثة في البناء ، وأربعة في النجارة ، واثنان للغزل والنسيج والتجهيز ، ومركز للقوى المحركة والكهرباء ، ومركز للجلود ، ومركز للزجاج ، وآخر للطباعة .

ولما كان من المسلم به وجوب خفض تكاليف الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية للنهوض بالصناعة ، فقد تضمن البرنامج القيام بحوث وتطبيقات فنية وإدارية في بعض المصانع بغرض اكتشاف أسباب ضعف الكفاية الانتاجية واقتراح أفضل الوسائل لتلافيها والعمل على تطبيقها في كافة المصانع ، كما تضمن البرنامج إعداد دراسات عمالية للشغلين بإدارة المصانع في مختلف المستويات وذلك لتدريبهم على أساليب الهندسة الصناعية ومراقبة التكاليف والجودة في الإنتاج حتى تتوفر في المستقبل النواة الصالحة لكل مصنع للقيام بحوث الكفاية الانتاجية وتطبيق أفضل نتائجها .

تنظيم الصناعة وتشجيعها :

إن جهود وزارة الصناعة لم تقف عند حد وضع البرنامج الأول للصناعة الذي تم اعتماده في نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبدأ تنفيذه مباشرة ... إن هذه الجهود راحت تواصل العمل من أجل تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ذلك لأن عدم وجود تشريعات للصناعة كان قد أدى إلى ضعف المستوى العام للإدخار وإحجام الأفراد عن استغلال أموالهم في الصناعة وتركها في أيدي الأجانب ..

وكان من الطبيعي أن يستوجب هذا القانون الرجوع إلى وزارة الصناعة للترخيص بإقامة المشروعات الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها أو مكان إقامتها أو وقف نشاطها أو التقليل منه ، ضمنا لمراعاة احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير في نطاق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

تمويل البرنامج الأول :

إن حركة العمل لا يمكن فصلها عن الظروف التي تحيط بهذه الحركة .. ورغم ظروف الحصار التي كانت تواجهها البلاد بدأ تنفيذ برنامج الصناعة منذ لحظة اعتماده في نوفمبر عام ١٩٥٧ ..

وفي سبيل تمويل البرنامج بالنقد الأجنبي نجحت الحكومة في الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ مقداره ٦١ مليون جنيه مصري ثم تم الاتفاق بعد ذلك مع ألمانيا الاتحادية على الحصول على قرض قيمته ٥٥٠ مليون مارك (ما يعادل ٤٥ مليون جنيه) لاستغلاله في إنشاء صناعات كيماوية وهندسية . كما تم الاتفاق مع اليابان على قرض قيمته ١٢,٥ مليون جنيه استغل في إنشاء مصنع السكر بأدفو ومصنع لانتاج علب الصفيح ومصنع غزل رفيع ومصنع لحفظ السمك والجمبرى المجمد . كذلك تم الاتفاق مع ألمانيا الديمقراطية على قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه لاستغلاله في إنشاء صناعات كيماوية وهندسية .

وهكذا أمكن تدير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ مشروع البرنامج الأول للصناعة.

وفي ديسمبر عام ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لتقوم بتنفيذ مشروعات البرنامج إما بنفسها أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد أو المصالح .

آلات المصانع تدور :

ودارت عجلة الآلات . . تم تركيب المصانع ، وبدأت آلاتها تدور ، وبدأت ملاح النجاح فى تحقيق الأمل . . فى القضاء على أسطورة أن مصر بلد زراعى ، وفى تأكيد أن اليد المصرية كما أنها تستطيع أن تزرع ، كذلك تملك القدرة على أن تصنع . .

وفى ١٩٦٠/٦/٣٠ بدأ تنفيذ الخطة العامة الأولى للتنمية بعد أن تقرر إدماج المشروعات الواردة فى البرنامج الأول للصناعة والتي لم تنتج حتى ١٩٦٠/٦/٣٠ فى البرنامج الثانى الذى تم وضعه للصناعة وبحيث يصبح متفقا مع الخطة العامة للتنمية التى وضعتها الدولة . .

تشغيل ١٠٥ مشروعا خلال عامين :

ولقد كان النجاح الذى حققته الثورة فى تنفيذ البرنامج الأول يفوق كل خيال . .

لقد أمكن فى خلال عامين فقط — فى الفترة من ديسمبر ٥٧ إلى يونيو ٦٠ — تشغيل ١٠٥ مشروعا تكاليفها الكلية أكثر من ٨٣ مليون جنيه ، فى الوقت الذى تم الاتفاق فيه على وضع المشروعات الأخرى التى تضمنها البرنامج موضع التنفيذ .

لقد استطاعت وزارة الصناعة في خلال عامين فقط أن تنتهى من تشغيل ١٠٥ مشروعا كان بيانها كالاتى :

التكاليف الكلية	عدد المشروعات	الصناعة
٩,١٦٦,٠٠٠	٣	البترولية
٤١٦,٠٠٠	٩	التعدينية
٢,٤٧٨,٠٠٠	٢٤	الغذائية
٨,٩٢٩,٠٠٠	١٦	الكياوية
٣٤,٦٨٧,٠٠٠	٣٠	الهندسية
٣٩٥,٠٠٠	١	المعدنية
٢٧,١٠٠,٠٠٠	١٧	الغزل والنسيج
٢٩٤,٠٠٠	٥	مراكز التدريب
٨٣,٤٦٥,٠٠٠	١٠٥	الإجمالى

وكان من هم هذه المشروعات :

المشروعات التعدينية : استغلال خام المنجنيز بمنطقة علبة — والفوسفات
بسفاجة — والدولوميت فى عتاقة .

المشروعات البترولية : أبحاث الكشف — الأبحاث الجيوفيزيقية — البحث
والتقيب عن البترول — ناقلات البترول .

المشروعات الكياوية : التوسع فى ترات الجير بالسويس — صناعة البويات —
منتجات الخزف والصينى — التوسع فى شركتى مصر للمستحضرات الطبية وتبئة

الصناعات الكيماوية - صناعة البطاريات السائلة - عبوات الألمنيوم - معجون الأسنان - مستحضرات التجميل - إنتاج الأسمنت البورتلاندى .

المشروعات الغذائية : صناعة البسكويت والفطائر والخبز آليا - صناعة الأغذية المحفوظة - حفظ الفواكه والخضر - صناعة اللعب الصفيح - صناعة الجبهرى المجدد - خلط الزيوت العطرية - فرز وتعبئة التقاوى .

المشروعات الهندسية : صناعة سيارات اللورى والأوتوبس (المرحلة الأولى) صناعة المسامير والصواميل - صناعة عدادات القياس الكهربائى - أسطوانات البوتاجاز - الدراجات - الراديو الترانزستور - عربات السكة الحديد - التوسع فى مصانع الحديد والصلب - إنتاج المحولات الكهربائية - تيل الفرامل - البطاريات الخفيفة - الأليات الورقية - مسامير الشيشة والابرة - سيارات رمسيس - الجرامفون الكهربائى - الغسالات الكهربائىة - أقلام الرصاص - قطع غيار الغزل والنسيج - الكابلات .

مشروعات الغزل والنسيج : التوسع فى شركة مصر / حلوان - التوسع فى مصنع الجحوت بشبرا - استكمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى - التوسع بشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار - التوسع بشركة مصر للمحور الصناعى - صناعة خيوط الحياكة - مصنع الجحوت ببليس .

مراكز التدريب : أما مراكز التدريب التى أنشئت فهى :

مركز تدريب المعادن بالاسكندرية - مركز تدريب المعادن بالدقى - مركز تدريب السيارات والمعادن بامبابة - مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة - مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .

البرنامج الثاني للصناعة

٤٣٤ مليون جنيه للصناعة - عمل لـ ٨٧٧ ألف مواطن - ١٨١ مليون

جنيه زيادة في الدخل القومي - ٣٨٣ مشروعا بدأ انتاجها - ١٧٠ مشروعا

تفتتح هذا العام - موكب التصنيع يشق طريقه في امان ..

عشياً مع أهداف الدولة في رفع مستوى المعيشة ، أعدت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وهدفها مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وتم وضع خطة شاملة في حدود استثمارات كلية قدرت بنحو ١٦٩٧ مليون جنيه تنفق خلال ٥ سنوات . وبدأ العمل في تنفيذ الخطة اعتباراً من النصف الثاني من عام ١٩٦٠

ولما كانت الصناعة هي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطوير الاقتصادي والاجتماعي فقد خصص لها في هذه الاستثمارات مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه تغطي ما سينفق فعلاً على مشروعات برنامج الصناعة الثاني خلال سنوات الخطة إلى جانب الوفاء بالأعباء المالية المتبقية من البرنامج الأول .

وروعي في وضع المشروعات: أن تتكامل هذه المشروعات بمعنى ألا تقتصر على نوع معين من الصناعات وإنما تمتد وتتناول كل ميدان .

كما روعي أيضاً ألا تستأثر منطقة بإقامة المصانع الجديدة فوق أرضها ، وإنما تمتد هذه المصانع لتشمل كل المحافظات بحيث تتحقق في النهاية عدالة في التوزيع الاقليمي للمصانع الجديدة ، ومن ثم يسود الرخاء — الذي يحثه إقامة مصنع في منطقة — كل أنحاء الجمهورية .

وبجانب كل هذا روعي في المشروعات الجديدة أن تحقق هدف غزو الأسواق الخارجية بمنتجاتها تحقيقاً لخطة التوسع في التصدير .

وقد وزعت استثمارات البرنامج الثاني على أساس :

الصناعات البترولية	٨٢,٥	مليون جنيه
الصناعات المعدنية	٣٦,٧	»
الصناعات الكيماوية والدوائية	٨٣,٢	»
الصناعات الغذائية	٣٠,١	»
صناعات الغزل والنسيج	٤٣,٨	»

الصناعات المعدنية	٤٦,٨	مليون جنيه
الصناعات الهندسية	٥٧,٥	»
الصناعات الريفية	١,٩	»
التدريب المهني	٣,٥	»
مشروعات تكميلية	١٦	»
إحلال وتجديد	٣٠	»
المعمل المركزي للمعايرة واختبار المواد	٢	»	»		

ومن ذلك يتضح أن البرنامج الثاني للصناعة أعطى أهمية خاصة للصناعات البترولية والبتروكيميائية، وكذلك مشروعات استغلال المناجم، على اعتبار أنها من الصناعات الأساسية . وبالتالي أعطيت أهمية للصناعات المعدنية لاستكمال مشروعات الحديد والصلب وتحسين اقتصادياتها . كما اشتمل البرنامج على مشروعات للصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والصناعات الريفية . ولم يغفل البرنامج مراكز التدريب المهني ومشروعات المواصفات والمعايرة .

وكان من الضروري أيضا أن يؤخذ في الحسبان ما تتطلبه أعمال الإحلال والتجديدات للمشروعات الصناعية القائمة وهي جزء لا يتجزأ من الاستثمار الصناعي . حسبت الأعباء التي تتطلبها ذلك فتمين أن هناك حاجة لتخصيص ما يقرب من ٦ ملايين جنيه سنويا على الأقل لهذه الأغراض ، أى ٣٠ مليون جنيه في السنوات الخمس .

وبالنسبة إلى أن التجارب العملية قد أثبتت أن برنامج التصنيع يحتاج أثناء التنفيذ لبعض مشروعات تكميلية أخرى إتماما للتناسق بين المشروعات الواردة بالبرنامج فقد خصص مبلغ ١٦ مليون جنيه لهذا الغرض يتم استثمارها خارج نطاق المشروعات الواردة بالبرنامج .

أولوية المشروعات :

ويمكن تلخيص اعتبارات الأولوية التي أخذت في الحسبان عند إعداد مشروعات البرنامج الثاني فيما يأتي :

أولا - الأهداف :

- الاعتبارات الاستراتيجية .
- مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى الداخلة في برنامج التصنيع .
- مدى ما يحققه المشروع من زيادة في الدخل القومي ويدخل في ذلك معدل الربح الذي يفلح المشروع كميّار لكهايته الانتاجية .
- مدى ما يحققه المشروع من زيادة في العمالة .
- مدى استخدام المشروع لموارد الإنتاج المحلية خصوصا الطاقات المعطلة والمخلفات الزراعية والمواد الأولية والعمل غير الفني .
- مدى تحقيق المشروع لاعتبارات التوطن الأساسية .
- مدى إمكانيات إنتاج المشروع لأغراض التصدير كهدف في حد ذاته .

ثانيا - الوسائل :

- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الداخلية .
- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الخارجية ويدخل في هذا الاعتبار :
- (أ) مدى ما يستلزمه إنشاء المشروع من عملات أجنبية .
- (ب) مدى ما يستلزمه تشغيل المشروع من عملات أجنبية .
- (ج) مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية بسبب تشغيله نتيجة لنقص الاستيراد أو زيادة التصدير .
- الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

وبالنظر إلى كل الاعتبارات السابقة رؤى إعطاء أولوية مطلقة للعوامل الاستراتيجية للصناعات الأساسية الهامة التي تعتمد عليها الصناعات القائمة أو

تهىء الوسائل للقيام بمشروعات جديدة سواء بمدّها ببعض ما تحتاج إليه أو باستيعاب منتجاتها .

الموظفون والعمال :

ولقد قدر عدد الموظفين والعمال اللازمين لمشروعات البرنامج الثانى بحوالى ٢٢١,٩١٧ فرداً علاوة على ما يعود من تنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة من رفع نسبة العمالة فى القطاعات الأخرى التى تقوم على خدمة القطاع الصناعى كالنقل والتسويق وغيرها .

فإذا قدر عدد هؤلاء بثلاثة أمثال عدد المشتغلين فى الصناعة فإن العدد الإجمالى للمشتغلين نتيجة تنفيذ مشروعات البرنامج سيصل إلى حوالى ٨٧٧,٦٧٠ فرداً .

النقد الأجنبى :

تبين أنه نتيجة لتنفيذ البرنامج الثانى ستترتب أعباء فى النقد الأجنبى فى السنتين الأوليتين تقدر بحوالى ٣٧ مليون جنيه ، ثم بعد ذلك يحقق البرنامج وفراً فى العملات الأجنبية تتدرج فى الزيادة لإبتداء من السنة الثالثة من تنفيذه إلى أن تصل إلى ١٥١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧/٦٦ ، وذلك على الترتيب التالى:

عام ١٩٦١/٦٠ : أعباء قدرها ١٥,٥٦١ مليون جنيه

عام ١٩٦٢/٦١ : أعباء قدرها ٣١,٨٧٢ مليون جنيه

عام ١٩٦٣/٦٢ : صافى وفر قدره ٥٨٣ ألف جنيه

عام ١٩٦٤/٦٣ : صافى وفر قدره ٤٠,١٦٩ مليون جنيه

عام ١٩٦٥/٦٤ : صافى وفر قدره ٧٨,٣٧٨ مليون جنيه

عام ١٩٦٦/٦٥ : صافى وفر قدره ١٢٢,٨٠٧ مليون جنيه

عام ١٩٦٧/٦٦ : صافى وفر قدره ١٥١,٠٣٢ مليون جنيه

الدخل القومي :

ونتيجة لتنفيذ البرنامجين الأول والثاني للصناعة فإن الزيادة في الدخل القومي ستصل إلى حوالي ١٨١ مليون جنيه في نهاية السنة الخامسة من البرنامج الثاني أى عام ١٩٦٥/٦٤ كما يتبين ذلك من الجدول الآتى :

الزيادة في الدخل القومي			السنة
أثر تنفيذ البرنامجين	أثر البرنامج الثاني	أثر البرنامج الأول	
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
٢٢,٥	—	٢٢,٥	١٩٦١/٦٠
٤٩,٩	١	٤٩,٨	١٩٦٢/٦١
١٠٥,٥	١٩,٩	٨٥,٦	١٩٦٣/٦٢
١٤٦,٤	٥٥,٨	٩٠,٦	١٩٦٤/٦٣
١٨١,٠	٩٠,٤	٩٠,٦	١٩٦٥/٦٤
٢١٣,٤	١٢٢,٨	٩٠,٦	١٩٦٦/٦٥
٢٢٨,١	١٣٧,٥	٩٠,٦	١٩٦٧/٦٦

عدد المشروعات :

ويبلغ عدد المشروعات الصناعية في الخطة الخمسية الأولى للدولة ٧٤٩ مشروعا تكاليفها الاجمالية ٦٨٤ مليون جنيه . وترجع الزيادة في التكاليف عن المقرر لها من استثمارات في الخطة العامة وقدرها ٤٣٤ مليون جنيه كما سبق أن ذكرنا، إلى أن هذا المبلغ لايشمل رأس المال العامل. وقد تم توزيع هذه المشروعات على فروع الصناعة كما يلي :

البتروية ٢٤ مشروعا تتكلف ١٢٢,١٠٠ مليون جنيه
التعدينية ٨٥ مشروعا تتكلف ٧٣,٨٠٠ » »

الكياوية والدوائية ...	٩٣	مشروعاً تتكلف ١٥١,٧٠٠ مليون جنيه
الغذائية	١٣٠	» » ٧٤,٧٠٠ » »
الهندسية	١٢٠	» » ١٠٣,٢٠٠ » »
المعدنية	٢٧	» » ٧٠,٢٠٠ » »
الغزل والنسيج	٧٣	» » ٧١,٢٠٠ » »
مراكز التدريب المهني	٣١	» » ٨,٣٠٠ » »
الرفيعة والحرفية	١٦٥	» » ٧,٣٠٠ » »
المعاصرة	مشروع واحد يتكلف ٢,٣٠٠ » »

ويمكن تلخيص موقف تنفيذ مشروعات الخطة في ١٩٦٢/١٢/٣١ فيما يلي :

البيان	عدد المشروعات	إجمالي التكاليف (ألف جنيه)
مشروعات بدأت في الانتاج في الفترة من ١٩٦٠/٧/١ حتى ١٩٦٢/١٢/٣١	٢٥٤	١٦١,٤٣٤
مشروعات بدأت فيها مرحلة التجارب	٢٦	١٦,٠٤٤
مشروعات تم توريد معداتها وجارى تركيبها	٢٢	١٥,٨٧٥
مشروعات جارى توريد وتركيب معداتها	١٠	٤,٣٠٦
مشروعات تم تنفيذ أعمالها الانشائية وجارى توريد معداتها	١٩	٨,٥٠١
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد وتركيب معداتها	٤٥	٣٣,٢٢١
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد معداتها	٣٩	٥٨,٤٥٠
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية فقط	٢٧	٤٤,٩٣١

البيان	عدد المشروعات	إجمالي التكاليف (ألف جنيه)
مشروعات تم اختيار مواقعها وجارى توريد معداتها	١٤	١١,٣٨٥
مشروعات تم اختيار مواقعها ولم يبدأ توريد معداتها وأعمالها الانشائية	٤٣	٣٠,٦٣٤
مشروعات بدأ توريد معداتها ولم يتم اختيار مواقعها	١	٠,١٩٥
مشروعات وقعت عقود توريد معداتها	٣٦	٦٥,٨٤٩
مشروعات تمت دراستها وبصدد البت	٧٣	٥٦,٩١٢
مشروعات أبحاث التعدين والبترو	٤٢	٥٤,٦٨٩
مشروعات أبرمت عقود دراستها	٥	٤٦,٧٦٢
مشروعات تحت الدراسة	٩٣	٧٥,٥٩٦
	٧٤٩	٦٨٤,٧٨٤

المشروعات التى بدأ انتاجها :

ومن أهم مشروعات الخطة التى بدأت فى الانتاج :

- المشروعات البترولية : تجهيز حقل بلاعيم بأبورديس ومرسى السويس - انتاج البوتاجاز - توسيع معمل الشركة المصرية لتكرير البترول .
- المشروعات المعدنية : استخراج النحاس بأم سميوكى - استغلال المنجنيز والفوسفات بواى النيل - استغلال الألمنيوم - استغلال الرمال السوداء .
- المشروعات الكيماوية : سماء ترات النواذر الجبرى بشركة كيميا - التوسع فى إنتاج السوبرفوسفات بأبى زعبل - ورق التعبئة (كرافت) - ورق الكتابة والطباعة - التوسع بشركة الورق الأهلية - الصودا الكاوية - طبع وتحميض الأفلام - منتجات أدوية فايزر وهوكست .

● المشروعات الغذائية : توسيع وتجديد شركة السكر والتقطير المصرية
— مصنع السكر بأدفو — صناعة الألبان ومشتقاتها — تجفيف البصل .

● المشروعات الهندسية : سيارات الركوب — محركات الديزل —
الجرارات الزراعية — سيارات اللورى والأتوبيس (باقى المراحل) — لوازم
المباني — المراحل البخارية — كابلات التليفون — آلات الورش —
أدوات المائدة — أجهزة اليفزيون — السفن المساعدة — شابر النظارات
— سست الملابس — اللبات الكهربائية — مواد وأفران البوتاجاز .

● مشروعات الغزل والنسيج : شركة مصر / شبن الكوم للغزل والنسيج
— شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بطنطا — شركة المحمودية للغزل والنسيج
الرفيع — شركة قنا للغزل المتوسط — مصنع زفتى وميت غمر للغزل والنسيج
— توسعات شركة مصر / البيضاء — توسعات شركة بوليتكس . . مصنع غزل
العوادم ، توسيع مصنع الصوف — وحدة غزل ونسيج الصوف كوتننتال بالحملة .
والجدول التالى يبين مشروعات الخطة التى بدأت فى الإنتاج حتى ٦٢/١٢/٣١
موزعة حسب نوع الصناعة .

التكاليف	عدد المشروعات	الصناعة
الف جنيه		
١٤٥٧٤	٦	البتروية
٢٧٨٥	١٣	التعدينية
٥٠٨٣٣	٢٥	الكماوية
٢٧٦٦٧	٢٥	الغذائية
٣٢٦٠٥	٣٢	الهندسية
٢٩٦١	٥	المعدنية
٢٧٣٩٨	٣٣	غزل ونسيج
١٩٣٦	١٣	التدريب المهنى
٦٧٤	١٠٢	الريفية
١٦١٤٣٣	٢٥٤	الاجمالى

المشروعات الإضافية :

وعند تنفيذ البرنامج رؤى إضافة عدة مشروعات بلغ عددها ٩٠ مشروعا وتبلغ تكاليفها الكلية حوالى ٧٨ مليون جنيه . وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ - ١٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٣ مليون جنيه منها :

ثلاثة مشروعات كياوية هي :

- غاز الأكسجين .
- بودرة الألمنيوم .
- حامض الاستياريك .

١١ مشروعا بالصناعات الهندسية قامت بتنفيذها المصانع الحربية ومؤسسة الطيران ومن أهمها :

- التوسع في صناعة عدادات الكهرباء .
 - التوسع في صناعة الأفران والسخانات .
 - التوسع في صناعة سست الملابس والمسامير والصواميل .
 - إنتاج صناديق الدناجل .
 - إنتاج كهسول الملابس .
 - خرطوش الصيد والذخيرة عيار ١٢
 - زوارق التجديف .
 - مضارب التنس .
- ومشروع في صناعة الغزل والنسيج قامت بتنفيذه شركة مصر للغزل بالمحلة .

المشروعات التكميلية :

وبلغ عدد المشروعات التكميلية التي رخصت بها وزارة الصناعة لغاية ١٢/٣١ سنة ١٩٦٢ — ٣٧٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٢٥ مليون جنيه من بينها :

٨٩ مشروعا كياويا ودواثيا تتكلف ٨,٢ مليون جنيه .

١١٤ مشروعا غذائيا تتكلف ٧ ملايين جنيه .

١١٦ مشروعا هندسيا ومعدنيا تتكلف ٥,٩ مليون جنيه .

٥٦ مشروعا للغزل والنسيج تتكلف ٣,٩ مليون جنيه .

وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ١٢/٣١ ١٩٦٢ — ١١٤ مشروعا بلغت تكاليفها حوالى ٤ مليون جنيه منها ٢٨ مشروعا في الصناعات الكيماوية من أهمها : صناعة فرش الكربون ، وأقلام الحبر السائل والجفاف ، وصناعة الزجاجات الفارغة ، وإنتاج عاكسات وبرايت لللبات ، وإنتاج أصناف جديدة من المبيدات الحشرية ، وخطط وتجهيز الزيوت المعدنية ، وإنتاج الفلين ، وصبغة الشعر — ومن المشروعات التي أنتجت ٣٧ مشروعا في الصناعات الغذائية أهمها : التوسع في إنتاج البيرة ، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن الغلال من حجارة الى سلندرات ، وإنتاج النشا من البطاطس ، وتوسيع وتحسين وتجديد مضارب الأرز — ومن المشروعات التي أنتجت ٢٥ مشروعا في الصناعات الهندسية أهمها : التوسع في صناعة الأثاثات المعدنية ، والتوسع في صناعة الأسلاك والكابلات ، والتوسع في نشر الرخام ، والتوسع في صناعة الراديو الترانزيستور ، وأجهزة البوتاجاز ، والأدوات المعدنية لزوم أعمال العملة — ومن المشروعات التي أنتجت ٢٤ مشروعا من مشروعات الغزل والنسيج أهمها : صناعة الملابس الداخلية، والتوسع في إنتاج التريكو والجرسية، والملابس الجاهزة، وتجهيز القטיפه ، وإنشاء مصنع للقمصان الجاهزة .

اجمالى المشروعات الصناعية :

مما سبق يتبين أن إجمالى المشروعات الصناعية التى تضمنتها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يبلغ ١٢١٤ مشروعا تكاليفها الكلية ٧٨٨ مليون جنيه منها :

٧٤٩ مشروعا واردة بالخطة .

٩٠ مشروعا أضيفت الى الخطة .

٣٧٥ مشروعا تكميلا رخصت بها وزارة الصناعة .

وقد أنتج من هذه المشروعات حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - كما سبق أن أوضحنا - ٣٨٣ مشروعا تكاليفها ١٦٩ مليون جنيه .

١٧٠ مشروعا تفتتح هذا العام :

إن موكب التصنيع يشق طريقه اليوم فى ثقة وأمان .. وفى خلال العام الحالى - ١٩٦٣ - سيتم افتتاح ١٧٠ مشروعا صناعيا من المشروعات التى تضمنتها الخطة تكاليفها ١٠٩,٥ مليون جنيه .

وهذه المشروعات الجديدة التى ستم خلال هذا العام ، والتى بدئ منذ شهر يونيو افتتاح عدد منها تضم :

٢١ مشروعا بتروليا تتكلف ٣٠,١ مليون جنيه .

٣ مشروعات تعدينية تتكلف مليون و٥٠ ألف جنيه .

٨ مشروعات معدنية تتكلف ٩,٦٥ مليون جنيه .

٧ مشروعات للصانع الحربية (إنتاج مدنى) تكاليفها ٩,٦٥ مليون جنيه

٢٦ مشروعا هندسيا تكاليفها ٢٠,٥٥ مليون جنيه .

٣٢ مشروعا غذائيا تتكلف ٥ ملايين جنيه .

٢٤ مشروعا كيمياويا تتكلف ٢٢,٥٢ مليون جنيه .

٣ مشروعات لمواد البناء والحراريات تتكلف ١,٩٦ مليون جنيه .

١٦ مشروعا للغزل والنسيج تتكلف ٧,٨٨ مليون جنيه .

٢٩ مشروعا للصناعات الريفية تتكلف ١,١٦ مليون جنيه .

وتقدر قيمة الانتاج بهذه المشروعات بحوالى ١١٠ ملايين جنيه سنويا ،
كما أنها تستوعب ٢٤٢١٨ عاملا تبلغ أجورهم السنوية حوالى ٥ ملايين
جنيه .

هكذا تطور الإنتاج الصناعي ..

الإنتاج الصناعي تضاعف ثلاث مرات تقريبا - ٤٣٩ مليون جنيه دخل قومي من البترول سنويا - ٢٧ مشروعا جديدا للتعدين - ٧٠٦ مليون جنيه للصناعات المعدنية - تطور الإنتاج في الصناعات الهندسية - الاهتمام بالصناعات البحرية - تدعيم صناعة الفزل والنسيج - صناعة الادوية تتطور - ٢٤ مليون جنيه قيمة انتاج صناعة مواد البناء والحراريات - ٦٢ مشروعا غذائيا في الخطة .

الانتاج الصناعى يتضاعف :

ان التطور الكبير الذى احرزناه فى ميدان التصنيع قد صاحبه ارتفاع كبير فى قيمة الانتاج الصناعى السنوى . فبعد ان كان هذا الانتاج فى عام ١٩٥٢ - ٢١٢٩ مليون جنيه وصل فى عام ١٩٦٢/١٩٦٣ الى ٨٩٩١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٨٥٢ مليون جنيه .

ان هذا يعنى ان قيمة الانتاج الصناعى قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات خلال السنوات العشر التى أعقبت الثورة .

وكانت ملامح التطور فى مختلف الصناعات على الوجه التالى :

١ - الصناعات البترولية



كان قطاع البترول حتى عام ١٩٥٢ وقفا على رأس المال الأجنبي ولم يكن يخص المصريين سوى ٢,٧ مليون جنيه من إجمالي رأس المال المستثمر الذي بلغ ١٣,٣ مليون جنيه .

ومع أضواء فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، ومنذ تحركت طلابع الثورة ، بدأ الاهتمام بتشجيع رأس المال الوطني العامل في ميدان البترول :

● زاد رأس المال المستثمر في الجمعية التعاونية للبترول من حوالى

٤٠٠ ألف جنيه - سنة ١٩٥٢ - إلى حوالى ١١ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ .

● أنشأت الحكومة الشركة العامة للبترول برأس مال قدره مليون جنيه

سنة ١٩٥٧

● تكونت في عام ١٩٦١ شركة حكومية لتصنيع البترول والمواد البتر وكيميائية

برأس مال قدره ٣٠ مليون جنيه .

ولقد وصل رأس المال المستثمر في صناعة البترول عام ١٩٦٢ إلى ١٠٢,٢ مليون جنيه بعد أن كان ١٣,٣ مليون جنيه فقط ، منها :

٨٥,٧ مليون جنيه رأس مال وطنى .

١٦,٥ مليون جنيه رأس مال أجنبي .

٣ فروع لصناعة البترول :

إن صناعة البترول تنقسم إلى ثلاثة فروع رئيسية وهى :

١ - البحث والتنقيب عن الخام .

٢ - تكرير البترول الخام وتصنيع منتجاته .

٣ - تسويق المنتجات .

وبالنسبة للبحث عن الزيت وإنتاجه : فقد كان حتى قيام الثورة مركزا فى أيدى ثلاث شركات أجنبية هى شركة ساندرد للبترول، وشركة آبار الزيوت الإنجليزية ، وشركة سكونى فاكوم . وقد انسحبت شركة ساندرد سنة ١٩٥٢ وتوقفت الشركتان الباقيتان عن البحث عن موارد جديدة فى الوقت الذى أخذ إنتاج الحقول الموجودة فى الهبوط المستمر ، وبالتالى ازداد العبء على موارد البلاد من العملات الأجنبية نتيجة لتزايد واردات البلاد من البترول الأجنبي لسد الطلب المتزايد على المنتجات البترولية .

وقد واجهت الثورة ذلك الموقف بسياسة حازمة ترمى إلى تنشيط عمليات التنقيب عن موارد محلية جديدة من الزيت الخام . فدفع برأس المال الوطنى إلى ميدان البحث عن البترول بأن منحت الجمعية التعاونية للبترول تصاريح البحث فى المناطق التى تخلت عنها الشركات الأجنبية ، كما عملت على تشجيع رأس المال الأجنبي غير المستغل على العمل فى البلاد فتأسست الشركة الشرقية للبترول وهى شركة وطنية أجنبية يتكون رأس مالها من ٥٠٪ وطنى و ٥٠٪ أجنبي ونتيجة لهذا :

● قفز عدد الحقول المنتجة للبترول من ٤ فى عام ١٩٥٢ إلى ١٣ حقلا .

● قفز الإنتاج من ٢,٣٧٩ مليون طن إلى ٦ مليون طن .

وبالنسبة لتكرير البترول : لم يكن فى البلاد فى عام ١٩٥٢ سوى معملين للتكرير أحدهما تملكه شركة الآبار المصرية الإنجليزية وطاقة نحو ٢ مليون طن سنويا ، والمعمل الثانى تملكه الحكومة وطاقته ٣٠٠ ألف طن سنويا .

ونتيجة للجهود التي بذلت في هذا الميدان :

- تم رفع الطاقة الإنتاجية للمعمل الحكومي بالسويس من ٣٠٠ ألف إلى مليون و ٣٠٠ ألف طن سنويا .
- أقيم معمل جديد لتكرير البترول بمدينة الإسكندرية بطاقة وصلت إلى مليون و ٢٥٠ ألف طن سنويا .
- زادت قدرة معمل تكرير شركة النصر لآبار الزيوت حتى وصلت إلى حوالي ٣,٣ مليون طن سنويا .
- تم إنشاء معمل رابع في مسطرد لفصل بعض المشتقات النافقة عن المازوت الذي تنقله الأنابيب من السويس إلى مسطرد .

وبالنسبة لتسويق البترول : كان التسويق حتى ١٩٥٢ تحت رحمة الشركات الأجنبية التي كانت تخضع بدورها للحكومات بلادها ، فبلغ نصيب الشركات الأجنبية في سوق البترول المحلية عام ١٩٥٢ ١٠٠ يوازي ٩٧,٤٪ من إجمالي مبيعات المواد البترولية .

ولقد كانت مقتضيات العمل المتكامل أن يصبح التسويق — كما أصبح البحث والتكرير في يد رأس المال الوطني . وبالفعل ارتفع نصيب رأس المال الوطني من ٢,٦٪ إلى ٦٤,٢٪ من إجمالي المنتجات الرئيسية الموزعة سنة ١٩٦٢ .

إن ذلك التطور في صناعة البترول حقق مايلي :

- قفز بعدد المشتغلين في الصناعات البترولية من ١٢,١٦٠ عاملا تقاضون ٥,٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ، إلى ٢٢,٢٠٥ عاملا تقاضون ١٢ مليون جنيه .
- بعد أن كان متوسط أجر العامل في العام يبلغ ٤٠٥ جنهيات في سنة ١٩٥٢ أصبح هذا المتوسط ٥٥٢ جنهيا .
- قفزت مساهمة صناعة البترول في الدخل القومي من ٢١,٢ مليون جنيه سنة ٥٢ إلى حوالي ٤٣,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٢

وفى إلى بيان يوضح تطور الإنتاج من أهم المنتجات البترولية فى الفترة من عام
١٩٥٢ إلى ١٩٦٢-١٩٦٣ :

الصف	١٩٥٢	١٩٦٣-٦٢
طن	طن	طن
زيت البترول الخام	٢,٣٧٩,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
بوتاجاز	٣,٧٠٠	٣٥,٥٠٠
بنزين	١٩٠,٤٠٠	٦٦٥,٠٠٠
كيروسين	٢١٨,٥٠٠	٦٩٦,٠٠٠
مازوت	١,٨٢٦,٧٠٠	٣,٢٠٧,٠٠٠

٢ - الصناعات التعدينية



تعتمد الدول في بناء اقتصادها اعتمادا كبيرا على الثروات المعدنية المدفونة في أراضيها ، لتمدها بال خامات التي تحتاج إليها في إقامة صناعاتها ، علاوة على ما تصدره منها إلى غيرها من الدول التي تفتقر إليها .

وفي بلادنا كان الرقم المعتمد لصناعة التعدين في ميزانية ما قبل الثورة يكشف لأول وهلة عن مدى الإهمال الذي كانت تلاقه هذه الصناعة . .

لقد كان كل المدرج للصناعات التعدينية لا يتجاوز ٢٠ ألف جنيه فقط ، وهو مبلغ لا يكاد يكفي مسح واستكشاف منطقة مساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع في العام . .

ومن هنا كان من الضروري تطوير هذه الصناعة الرئيسية الهامة حتى لا تقتصر على مجرد خدوش فوق سطح أراضيها الواسعة الممتدة .

ونتيجة لعناية الدولة بشئون التعدين :

● ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة للتعدين من ٢٠ ألف جنيه إلى مليون و٩٧ ألف جنيه في ميزانية عام ١٩٦٢/٦١ .

● زاد عدد الفنيين من ٣٣ فنيا إلى ٣٠٠٠ فنيا .

● قفز عدد البعثات الجيولوجية والتعدينية والاستكشافية إلى ٧٠ بعثة بعد أن كان عددها سنة ١٩٥٢ خمس بعثات فقط .

وقد كان لزيادة نشاط البعثات الجيولوجية في البحث عن المعادن وجمع المعلومات عنها وتحليلها ، وكذلك اهتمام الشركات العاملة في قطاع التعدين بأعمال البحث والتنقيب عن الخامات في مناطق جديدة ، أثر واضح في توفير عدد من الخامات الأساسية اللازمة لصناعاتنا المختلفة .

مثال ذلك : توفير خام الفوسفات لصناعة سماد السوبر فوسفات ، وخام الحديد لصناعة الحديد والصلب ، والرمال البيضاء لصناعة الزجاج ، والأحجار الجيرية لصناعة الأسمنت والحديد والصلب والأسمدة ، والدولوميت لتبطين أفران الصناعات المختلفة ، والكاولين لإنتاج الفخار والخزف والصيني لصناعة الورق ، والتلك لصناعة المبيدات الحشرية والأدوية والورق ، والجرانيت والرخام وأحجار الزينة للمنشآت العمرانية وصناعة الموزايكو ، والجبس للاغراض الزراعية والبنائية وصناعة الأسمدة .

وقد تضمنت خطة التنمية ٣٧ مشروعا جديدا يمكن تقسيمها إلى قسمين

رئيسيين :

١ - استغلال خامات المناجم وأهمها : مشروعات استغلال خامات النحاس ، والفحم ، والتوسع في إنتاج خام الحديد ، والفوسفات .

٢ - البحث عن الخامات المعدنية وأهمها : مشروعات لأبحاث خامات الحديد بالوحدات البحرية ، والنحاس في صحراء سيناء والقرب من أسوان ، والفحم من أبي رواش والحطاطية ومواقع أخرى بالصحراء الغربية ، وكذلك الألمنيوم ، والفوسفات ، وغيرها من الخامات في مواقع جديدة .

كذلك شملت الخطة مشروعات لإنتاج سبائك الفيرموجنيز التي تحتاج إليها صناعة الحديد والصلب ، كما تضمنت مشروعات للخدمات العامة في مناطق التعدين ، وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب ، حتى يسهل على المعدنين العمل في الأماكن التي لازالت بعيدة ومنعزلة عن العمران .

وقد أدت العناية بالشئون التعدينية إلى العثور على كميات كبيرة من الخامات الهامة مثل خام الحديد بالوحدات البحرية والصحراء الشرقية ، وكذلك الفحم

في شبه جزيرة سيناء ، والألميت والنحاس والزنك والرصاص بالصحرَاء
الشرقية وغيرها . .

ويبلغ عدد المنشآت التي تستغل في صناعات التعدين ٤٥ منشأة يعمل بها
١٥٠,٩٢٠ عاملا ويبلغ رأسمالها المدفوع ٣,٧٠٩,٥١٠ جنيها ، ورأس
المال المستثمر بها ٩,٢٥٥,٧٤٤ جنيها . ومن هذه المنشآت ١١ منشأة تابعة
للؤسسة المصرية العامة للتعدين .

وقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات التعدينية في عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ :
٨,١٨٨,٠٠٠ جنية .

وفيا على بيان تطور الانتاج في أهم المنتجات التعدينية خلال الفترة من ١٩٥٢
إلى ١٩٦٢ :

الصفة	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
الكبريت	طن	—	٢١٩٦٩
كاولين	»	—	١٣٧٧٧
خام الحديد	ألف طن	—	٤٥٩
فوسفات	»	٥٢٧	٥٦١
منجنيز	»	١٩١	١٥١
أسبستوس	طن	٦٠	٣٩٨
منتجات الرمال السوداء	»	١٦١٢	٨٣٩١٥
خامات ألوان	»	١٧٢	١٨٣
ملح طعام	ألف طن	٤٩٨	٣٣٧
نظرون	طن	٣٠٥٠	٥٢٧٢
حجر دولوميت	متر مكعب	—	٢٨٨-٦
جرانيت	»	٦٠٦٠	٢١٨٥٩٨
بازلت	ألف متر مكعب	٢٠٠	٢٨٣
رمل الزجاج	متر مكعب	—	٤٦٢٦٨
طفلة	ألف متر مكعب	٢٢٧	٤٣١
حجر خفاف	»	١,١	٢
حجر رملي	»	—	١٥٦

ونتيجة لهذه الزيادة المضطربة في إنتاج الخامات المعدنية ، أمكن تصدير ما يفرض عن حاجة الاستهلاك المحلي إلى عدد كبير من الدول في أوروبا وآسيا وأمريكا .

وفما يلي بيان ما تم تصديره من خاماتنا المعدنية خلال الفترة من ١٩٦١/٧/١ إلى ١٩٦٢/٦/٣٠

القيمة بالجنيه المصرى	الكمية	الوحدة	الصف
٨٦٠,١٦٣	١٣٤,٦٩٨	طن	فوسفات تجارى
٢٢٥,٤٢٠	٥٦,٥٦٢	»	فوسفات جبرى
٥,٧٣٤	١,١٣٥	»	ماجنييت
٢,٠٦٣	٤٠٠	»	المنيت
٥٦٩,٤٦١	١٠٩,١٥٧	»	منجنيز
٦٩,٠٤٩	٦٤,٤٦٩	»	جيس
٤٣١,٦٠٥	٣٢٦,٨٣٥	»	ملح طعام
٤٥٨,٩٢٢	٦٠,٣٠٠	»	فوسفات مطحون
٥٠,٢٤٨	١٩,٢٤٠	»	فوسفات محضرى
١١,٧٤٥	٣,٠٠٠	»	خام المنيت
٢,٦٨٤,٤١٠			إجمالى ...

٣ - الصناعات المعدنية



حظيت الصناعات المعدنية بنصيب كبير من اهتمام الدولة ، باعتبارها الدعامة الأساسية لكثير من الصناعات التي يؤدي قيامها إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

ومن بين المشروعات التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية خصص للصناعات المعدنية ٢٩ مشروعا تقدر تكاليفها الكلية بحوالى ٧٠,٦٥٠,٠٠٠ جنيهاً ، أى حوالى ١١٪ من مجموع التكاليف الكلية لخطة التنمية الصناعية . . وتقوم بتنفيذ هذه المشروعات الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس والشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية والمصانع الحربية .

وأهم هذه المشروعات: تركيز خام الحديد بأسوان والتوسع في استغلاله ، وتليد خام الحديد ، واستكمال وحدة التريو بشركة الحديد والصلب ، ووحدة درفلة الشرائح والألواح ، واستكمال معدات شركة الحديد والصلب ، والحبال الصلب ، ورفع إنتاج قسم السحب بمصانع النحاس ، والمطروقات والسلاسل والحنازير ، ومسبوكات الزهر ، والزنك الكهربائي ، والسباكة الدقيقة .

ومن المشروعات المعدنية التي أُنجزت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ : رقائق الألمنيوم ، والمواسير الصلب الملحومة حلزونياً ، والتوسع في درفلة النحاس والألمنيوم ، ورفع إنتاج قسم السحب بمصانع الدلتا للصلب ، وإنتاج كابلات الألمنيوم ، وتوسيع مصنع ٩ الحربي لسد احتياجات شركة الحديد والصلب .

أما بقية المشروعات فما زالت تحت التنفيذ .

وقد ترتب على تنفيذ مشروعات الخطة زيادة الإنتاج في فروع الصناعات
المعدنية على الوجه التالي :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
كحل صلب نصف مشكلة	طن	—	٦٨٢٩٥
لوازم قضبان السكك الحديدية ...	»	—	٤١٤٣٤
قضبان السكك الحديدية			
قطاعات من الصلب			
ألواح مسحوبة على الساخن	»	—	٣٢٧٧١
مصبوكات صلب	»	—	٢٠٧٥
مسامير فلافوظ وبرشام	»	—	٤٢١٧
مواسير مياه ضغط عالي	»	—	٤٢٨٥
حديد تدليج وأسياخ لصناعة السلك ...	»	٥٠٠٠٠	١٨٩٢١٤
أسلاك	»	١٠٠٠	٧٧٦٥
مسامير لإبرة	»	٢٠٠٠	٦١٩٠
مواسير زهر محمية	»	١٦٨٠٠	١٦٨٣٠
أدوات محمية			
مصبوكات زهر أخرى			
٢٨٦٦٠			

وتأجبة للطلبات المتزايدة على الصلب فى السوق المحلى والخارجى قامت الدولة بدراسة وتنفيذ عدة مشروعات لاضاعفة الانتاج وزايدة الأنواع المنتجة من الصلب فى مصانع شركة الحديد والصلب المصرية حتى تتمكن الشركة من تغطية احتياجات الجمهورية ، وهذه المشروعات هى :

- مشروع تركيز الحديد فى خام أسوان .
- مشروع التلييد .
- اقامة القرن العالى الثالث وتوسيع القرنين الحاليين .
- انشاء وحدة جديدة لانتاج الصلب باستعمال الأكسجين .
- انشاء وحدة درفلة القطاعات الصغيرة .
- انشاء وحدة درفلة الشرائح .

وعلاوة على الصناعات المعدنية الحديدية توجد فى مصر عدة خامات معدنية غير حديدية فهناك منجم أم سمبوكى الذى يخامات النحاس ، ومنجم أم غنج جنوبى القصير الذى توجد به خامات الزنك والرصاص ، وتستخدم المعادن غير الحديدية فى كثير من الصناعات الحربية والمدنية . ونظرا لأن البلاد تستورد معظم المعادن غير الحديدية من الخارج فىما عدا الرصاص الذى توجد مصانع محلية تقوم بانتاجه من خام الرصاص بقدرة إنتاجية تبلغ حوالى ٢٠٠٠ جنية ، أدرج فى برامج التصنيع عدة مشروعات لإنتاجها على أساس تصنيع الخامات المحلية المتوفرة فى البلاد .

ومن أهم هذه المشروعات : دراسة تصنيع خام الزنك والرصاص ، ومشروعات صناعة النحاس ، والسوبر فوسفات ، وأكسيد الزنك ، وصناعة الزنك الكهربائى ، وصناعة الألمنيوم الكهربائى التى وردت بالبرنامج الثانى للصناعة . وذلك بالإضافة إلى مشروعات التوسع التى تقوم بها كل من الشركة العامة

للعادن والمناجم ، وشركة مصانع النحاس المصرية ، وقد بلغ إنتاج هذه الشركة ٥٧٢٥ طنا من النحاس الأصفر والأحمر في عام ١٩٦٢ مقابل ٤٠٠٠ طن عام ١٩٦١ أى زيادة قدرها ٤٣٪ . كما بلغ الإنتاج من الأعمدة والمواسير والقطاعات وأسلاك النحاس عام ١٩٦٢ - ٤٤٧٤ طنا مقابل ٢٤٧٤ طن عام ١٩٦١ أى زيادة نسبتها حوالى ٨١٪ . وبلغ الإنتاج من الأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس ٢٤٨٧ طنا عام ١٩٦١ مقابل ٢٠٩٣ طنا عام ١٩٦٢ أى زيادة قدرها ١٩٪ .

ومما تقدم يتبين لنا بوضوح أن الصناعات المعدنية وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب ، قد اتخذت المكان اللائق بها في تدعيم الاقتصاد القومى وبناء مصر الصناعية ، على أساس قوى متين من الصناعات الثقيلة التى نجحت الثورة فى إدخالها لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - الصناعات الهندسية



تعتمد الصناعات الهندسية على منتجات الصناعات المعدنية مثل القطاعات والألواح والسبائك المعدنية، وتقوم بتحويلها بعدلات التشكيل والتشغيل والتجميع لإنتاج السلع النهائية . وتهدف برامج التصنيع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محليا . من تلك الصناعات بدلا من استيرادها من الخارج ، مع التوسع في الصناعات التي يمكن تصديرها للخارج ويتوفر لها امكانيات الإنتاج في البلاد .

وقد بلغ عدد المشروعات الهندسية التي تفرمتها برامج التصنيع ٢٥٢ مشروعا
تكاليفها الكلية حوالي ١١٤ مليون جنيه .

وبدأ في الانتاج . من هذه المشروعات حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٦٨ مشروعا
تكاليفها الكلية حوالي ٢٦ مليون جنيه . ويمكن تقسيم مشروعات الصناعات
الهندسية الواردة في البرنامج كالآتي :

أولا : صناعات معدات النقل وتشمل :

- سيارات الركوب .
- سيارات نقل البضائع والشاسيهات .
- سيارات الأتوبيس .
- عربات السكك الحديدية للبضائع وعربات ديكوفيل .
- الجرارات الزراعية .
- محركات الديزل .
- المقطورات .

- الدراجات .
- الموتسيكلات .
- قطع غيار السيارات .
- الآليات الورقية والحلزونية .
- المرشحات .

ثانيا : المنتجات المعدنية وتشمل :

- الإثشاءات المعدنية (الجاهزات والهاريج والكبارى) .
- الأثاثات المعدنية للنازل والمكاتب .
- صحنات البوتاجاز .
- أجهزة الطهى بالبوتاجاز .
- اسطوانات ومنظفات البوتاجاز .
- ماكينات الخياطة .
- البراميل الصاج .
- العبوات الصفيع .
- اللوازم المعدنية للبانى (مفصلات وكوالين وأقفال) .
- المراجل البخارية .
- معدات الرباط (مسامير القلاووظ — الصوميل والبرشام) .
- طلمبات المياه الدائرية .

ثالثا : الصناعات الكهربائية وتشمل :

- الأسلاك والكابلات .
- البطاريات السائلة والجافة .

- المبات الكهربائية ذات الشعيرة المعدنية .
- المبات الفلورسنت .
- المحولات ولوحات التوزيع .
- أجهزة الراديو العادية والترانستور وراديو السيارة .
- مواسير الكهرباء العازلة .
- العدادات الكهربائية .
- الأجهزة الكهربائية المنزلية (الفسلات - الثلاجات - أجهزة التكييف - الدفايات - أجهزة التلفزيون - الجراففون الكهربائي - الولاعات الكهربائية للبوتاجاز) .

ومن أهم المشروعات التي أتمت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - سيارات الركوب ، ومحركات الديزل ، والجرارات الزراعية ، وسيارات اللورى ، والأنويس ، والأبراج الكهربائية ، ولوازم المباني من مفصلات وأكر وأقفال ، والجراففون الكهربائي ، وأدوات المساندة ، وعدادات المياه ، والعدادات الكهربائية ، وأجهزة التلفزيون ، والثلاجات ، ومواقد وأفران البوتاجاز ، وزوارق الجديف ، ومضارب التنس ، والدفايات التي تعمل بالبوتاجاز .

والجدول التالي يبين تطور الإنتاج في الصناعات الهندسية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ :

السنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سيارات الركوب	عدد	—	٢٠٤٧
سيارات الأنويس	»	—	٥٤٦
سيارات اللورى	»	—	١٠٠٣
الدراجات	»	—	٤٩٧٩٩
مخائنات البوتاجاز	»	—	١٧٠٠

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
مواقف وأفران البوتاجاز	عدد	—	٥١٦٣٠
ماكينات خياطة بالرجل	»	—	٥٢٢٩
ماكينات خياطة باليد	»	—	٦٠٠
محركات الديزل	»	—	٨٠٠
تيل الفرامل	»	—	١١٣٩٦٨
عربات البضاعة للسكك الحديدية	»	—	٢٢٢
عربات ديكوفيل	»	—	٥٧٧
بايات ورقية	طن	—	١١٩٩
أنايبب ألومنيوم	الألف	—	٣٢٨٣
أثاث معدني	طن	٣٠٠٠	٧٢٠٠
براميل صاج	بالألف	٢٠٠	١٠٦,٣
عدادات المياه	عدد	—	٢٨١٠٤
رقائق الألومنيوم	طن	—	٩٣,٩
مبارد	الف	—	٢٢٢,٧
الكامبات الكهربائية المسلحة	طن	—	٣٠٢٢
البطاريات السائلة للسيارات	الف	١٨	١٠٨,٩
أجهزة راديو ترانزستور	»	—	٦٥,٨
أجهزة راديو عادية	»	—	٣٧,٧
أجهزة تكييف الهواء المنزلية	عدد	—	٢٤٤٦
المحولات الكهربائية	»	—	٧٣,٩٠٠
العدادات الكهربائية	الف	—	٧٩,٣
الثلاجات الكهربائية	»	—	٢٤,٦
الفصالات الكهربائية	عدد	—	١١٥٦٧
البطاريات الحافاة للانارة	الف	١٢٠٠	٨٤٧٣
المصابيح الكهربائية	»	٢٠٠٠	٨٢٩٤
مواسير الكهرباء العازلة	طن	٢٨٠	١٠٩٧
أجهزة التليفزيون	عدد	—	٢٦٦٣١
أحذية جلدية	الف زوج	٥٠٠٠	٩٨٠٠

٥ - الصناعات البحرية



اهتمت الدولة بالصناعات البحرية نظرا لأهميتها في تدعيم الاقتصاد القومي وأثرها في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتجنب الدولة التعرض للضغط السياسي أو الاقتصادي . لذلك قام الفيزيون بدراسة الاحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات وحركة التجارة على الخطوط الملاحية المختلفة والتطور المتظر في حجم التجارة الخارجية ، كما تمت دراسة احتياجات شركات الملاحة والشركات والهيئات التي تستخدم السفن والعائمات البحرية ، وكذلك احتياجات النقل المائي الداخلي . وبناء على ذلك اتجه الرأي إلى إقامة صناعة بناء وإصلاح السفن حتى يمكن بناء ما يحتاجه الأسطول العربي الحربي والتجاري من وحدات جديدة ، وتوفير النقد الأجنبي الذي يصرف لشراء وإصلاح هذه الوحدات في الخارج ، وتأمين سلامة الأسطول الحربي بالقيام بالعمرات والإصلاحات اللازمة لوحداته وذلك بتنفيذ المشروعات الآتية :

● الترسانة البحرية بالاسكندرية لإنتاج سفن حوالتها ٥٢ ألف طن سنويا .

● الترسانة البحرية ببور فؤاد لإنتاج سفن حوالتها ٤٨ ألف طن سنويا .

● ترسانة التمساح بالاسماعيلية لإنتاج وحدات بحرية مجموع وزنها ٢٠٠٠ طن سنويا .

● الحوض الجاف الجديد بالاسكندرية بمنطقة القبارى ويبلغ طوله حوالى ٢٨٥ مترا وعرضه تحت المدخل حوالى ٤٨ مترا وعمق المياه فوق العتبة حوالى ١٤ مترا .

● تدعيم ورش الإصلاح وذلك للاستفادة من إمكانيات الورش المحلية في أعمال إصلاح السفن .

● مركز أبحاث السفن : وستقوم الترسانة البحرية بالاسكندرية بالاشتراك مع كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية بإنشاء أكبر حوض لتجارب نماذج السفن في الشرق الأوسط وذلك لإجراء التجارب والأبحاث الخاصة بتصميمات السفن الجديدة ويتكلف إنشاء هذا المركز ١٠٠ ألف جنيه .

وبذلك تستعيد الجمهورية العربية المتحدة مكاتها اللائقة في مجال الصناعات البحرية بين الدول الأخرى ، خاصة وأنها تقع في قلب العالم البحري وتطل على أعظم البحار أهمية من النواحي الاقتصادية والسياسية .

٦ - صناعات الغزل والنسيج



كان برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أول خطوة فعالة نحو تحقيق التوسع في صناعة الغزل والنسيج على أسس علمية وفق خطة مدروسة تحقق سياسة الاكتفاء الذاتي وطلبات الأسواق الخارجية ، وتمتد إلى أن تستوعب الصناعة نصف محصول القطن المصرى خلال ٢٠ سنة .

وقد وضع مشروع برنامج السنوات الخمس النساتى على نفس الأسس متوخيا الإمكانات الكبيرة لهذه الصناعة وقدرتها على التصدير . وفى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ كان التطور فى فروع صناعة الغزل والنسيج المختلفة كما يلى :

أولا - الصناعات القطنية :

تم رسم سياسة تدعيم هذه الصناعات على الأسس الآتية :

١ - الغزل السميك (نمر أقل من ٢٤) : أوقف كل توسع فيه وتم تحويل ١٠٠ ألف مغزل لإنتاج الغزل السميك (نمرة ٢٠) إلى إنتاج الغزل المتوسط (نمرة ٤٠) وذلك بعد أن لوحظت صعوبة تصدير الغزل السميك .

٢ - الغزل المتوسط (نمرة فوق ٢٤) : بجانب تحويل ١٠٠ ألف مغزل من إنتاج غزل سميك إلى إنتاج غزل متوسط تضمن البرنامج البدء فى إنشاء مصانع للغزل المتوسط بالصعيد بإقامة وحدة قوامها ٢٨ ألف مغزل تنتج ١٨٥٠ طنا متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

كما تضمن البرنامج إقامة ٤ وحدات للغزل المتوسط تنشأ فى أسيوط والمنيا والفيوم والمنصورة و يبلغ الانتاج الكلى لهذه الوحدات عند إتمامها نحو ١٠ آلاف طن من متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

٣ - الغزل الرفيع (من نمرة ٦٠ فأعلى) : رؤى التوسع في إنشاء مصانع الغزل الرفيع في مصانع شركة مصر كفر الدوار بإضافة ٧٥ ألف مردن رفيع ، وشركة مصر للحلّة الكبرى بإضافة ٥٧ ألف مردن ، وشركة النيل للغزل الرفيع بإضافة ٣٠ ألف مردن ، وشركة سيوف للغزل الرفيع بإضافة ١٠ آلاف مردن رفيع ، وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بإضافة ٦١ ألف مردن رفيع ومتوسط (قطن وفبران) .

ونظرا لحاجة مصانع النسيج لهذا النوع من الغزل لانتاج أقمشة البولين الرفيع وأقمشة اللينو ، وكذلك خيوط الحياكة وخيوط الغزل الصيادى وشباك الصيد ، سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير ، فقد تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة إضافة ٢٠٠,٠٠٠ مغزل جديد للغزل الرفيع موزعة كالاتى :

وحدة للغزل الرفيع بدمياط ١٥٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بميت غمر ٣٠,٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بطنطا ٣٠,٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بالمحمودية ١٥,٠٠٠ مغزل
توسعات مخصصة للمصانع القائمة ١١٠,٠٠٠ مغزل

وقد تم إنشاء الوحدات الجديدة كما نفذ نحو ٧٠ ٪ من التوسعات المخصصة للمصانع القائمة .

وإلى جانب مشروعات البرنامج الأول المشار إليها تم التعاقد مع حكومة ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٩ على استيراد مصنع للغزل الرفيع بضم ١٠٠,٠٠٠ مغزل يقام في شبين الكوم وقد تم تنفيذ المشروع وبدأ الانتاج .

٤ - غزل العوادم : سترتب على التوسع في صناعة الغزل الرفيع توفير كميات من عوادم التمشيط تبلغ نسبتهما من ٢٥ إلى ٣٠ ٪ من الأقطان المستخدمة في إنتاج الغزل الرفيع . وهذه العوادم عبارة عن شعيرات قصيرة يمكن استخدامها

في إنتاج الخيوط السميكة التي تستخدم في إنتاج الأقمشة السميكة وتحمل محل الخيوط السميكة التي تصنع في الوقت الحاضر من القطن المصري المرتفع الثمن ، كما تصلح هذه الخيوط لإنتاج البطاطين الرخيصة والكوفرات . لذلك تضمن برنامج السنوات الخمس الثاني إنشاء وحدتين لغزل العوادم في قايوب والزقازيق تنتج كل منهما ١٢٠٠ طن سنوياً من غزل سميك نمرة ٤ إلى ١٢ وذلك بالإضافة إلى استكمال وتشغيل وحدة غزل العوادم بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة .

٥ - نسيج القطن : لم تكن هناك حاجة عند إعداد برنامج الصناعة الأول إلى إدراج مشروعات جديدة للنسيج نظراً لأن ثلاثاً من الشركات الكبرى كانت تقوم في ذلك الوقت بإنشاء وحدات جديدة للنسيج ، وهي شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، وشركة سباهي الصناعية ، وشركة مصر/ حلوان ، وذلك علاوة على أن مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة بدأت في استبدال أنوالها بأنوال حديثة أوتوماتيكية سريعة الإنتاج . وعند إعداد برنامج السنوات الخمس الثاني تبين أن طلبات تصدير الأقمشة من المنسوجات الخام وخاصة من الغزل المتوسط قد تزايدت ، مما دعا التفكير في أن يتضمن هذا البرنامج إقامة وحدتين للنسيج في زفتى ودمياط بجوار مصنعى الغزل ، وكذلك إقامة وحدتين للنسيج بالصعيد في أسيوط وبني سويف تمشياً مع خلق مراكز جديدة لصناعة النسيج . كذلك خصصت لمدينة بورسعيد وحدة لنسيج الأقمشة الثقيلة والأغطية من القطن والكتان ، ووحدة أخرى لصناعة شبك الصيد ، كما استلزم الأمر توسيع أقسام الغزل بمصنع مصر للغزل بالمحلة الكبرى بتزويدها بوحدة جديدة للنسيج . وتقوم هذه الشركة في الوقت الحاضر باستبدال أنوال النسيج القديمة لإحدى وحدات النسيج بها بأنوال حديثة بدون مكوك تنشأ لأول مرة بالبلاد ، وتعد في الوقت الحاضر أحدث ما وصل إليه العلم في عمليات النسيج .

وهذه الأنوال هي أنوال سولزر وعرضها ٣ أمتار ، ويخرج النول الواحد ثلاثة أبواب منفصلة وبنفس سرعة الأنوال القديمة مع ميزات كثيرة في انتظام الأقمشة المنسوجة عليها وخلوها من العيوب ، الأمر الذى يتيح المجال أمامها للتصدير .

٦ - التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة : ساهمت شركة مصر البياض في تطوير صناعة التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة بتزويد مصانعها بأحدث الآلات لمواجهة الانتاج في الوحدة الثالثة بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، كما قامت شركة مصر بالمحلة بتجديد وتوسيع الاقسام الكيماوية . كذلك أنشأت شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج وحدة خاصة للتجهيز تكفى إنتاجها من المنسوجات بعد توسعها في صناعة الغزل والنسيج .

ولما كانت مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة غير تابعة لمصانع الغزل تساهم بنصيب كبير في إنتاج الأقمشة ، فقد قامت وزارة الصناعة عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول بدراسة حالة مصانع الصباغة والتجهيز التى تعمل للغير نظير أجر ، وهى التى يتم فيها تجهيز إنتاج مصانع النسيج المشار إليها . فبين أن قدرتها غير كافية سواء من ناحية الكمية أو النوع . لذلك أدرجت الوزارة ضمن البرنامج مشروعين أحدهما فى شبرا الخيمة والآخر بالمحلة الكبرى لتجهيز المنسوجات القطنية لحساب هذه المصانع بطاقة إنتاجية ١٥ مليون متر سنويا لكل منها ، علاوة على إنشاء وحدة ثالثة للصباغة والتجهيز بأسبوط لنحق بمصنع الغزل والنسيج بطاقة إنتاجية قدرها ١٥ مليون متر سنويا .

وبذلك تكون كل الامكانيات مهياة لتصدير الغزل إما خاما أو منسوجا ومجهزا تجهيزا سليما حسب الأذواق المختلفة .

ثانيا - الصناعات الصوفية :

قامت صناعة الصوف في مصر في ظروف الحرب الاستثنائية واعتمدت على آلات مستعملة من طرازات قديمة كانت تشتري من المصانع الأجنبية . لذلك لم يصل مستواها الفني في يوم من الأيام خلال هذه السنين إلى المستوى المرضي للصناعة ، مما جعلها عاجزة عن منافسة الصناعة الأجنبية . ولذلك كان لابد بصفة مبدئية من اتخاذ بعض الاجراءات لتدعيم صناعة الصوف في مصر ورفع مستواها الفني .

وفي عام ١٩٥٤ تدخلت الدولة لحماية هذه الصناعة عن طريق منع بعض الواردات الأجنبية ورفع الرسوم الجمركية عليها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم صناعة وتجارة المنتجات الصوفية الذي حدد مواصفات الإنتاج المعروض للبيع ، وفي ظل ذلك التشريع أخذت المصانع تستكمل نواحي الإنتاج للوصول إلى المستوى الذي حدده القانون .

ونظرا إلى أن استهلاك المنتجات الصوفية يتزايد باضطراد مع انتشار التعليم ، وقد بدأ أثر ذلك فعلا في بلادنا في ارتفاع كمية الإنتاج المحلي عام ١٩٦٢ إلى حوالي أربعة أضعاف عام ١٩٥٢ ، وذلك بخلاف التوسع الكبير في إنتاج بلوفرات تريكو الصوف خلال السنوات الأخيرة ، نظرا للاقبال على زى يكاد يكون موحدا من البلوفر والبنطلون في فصل الشتاء ، لذلك أعدت مشروعات برامج التنمية بالنسبة للصناعات الصوفية بحيث تقابل الزيادة في الطلب عليها في المستقبل .

وبلغ عدد مشروعات غزل ونسيج الصوف الواردة في خطة التنمية والتي بدأت في الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٧ مشروعات ، بلغت تكاليفها الكلية ٣,٧٨٤,٥٠٠ جنيه منها ٥ مشروعات تكاليفها ٣,٧٦٣,٠٠٠ جنيه قامت بتنفيذها الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج، ومشروعان جملة تكاليفهما ٢١٥٠٠ جنيه قام بتنفيذهما القطاع الخاص .

والبيان التالى يبين المشروعات التى بدأت فى إنتاج المنتجات الصوفية وأسماء المنشآت التى قامت بتنفيذها :

اسم المشروع	جهة التنفيذ	التكاليف الكلية
١ - توسيع مصنع الصوف بالمحلة	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	٦٢٠,٠٠٠
٢ - وحدة غزل ونسيج الصوف (كوتننتال)	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	٨٣٤,٠٠٠
٣ - توسيع مصنع الصوف (اسكو)	المحلات الصناعية للحريز والقطن	١٠٣,٠٠٠
٤ - توسيع مصنع الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف بوليتكس	الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف	١,٧٠٧,٠٠٠
٥ - مصنع غزل الصوف	شركة النصر للغزل والنسيج	٥٠٠,٠٠٠
٦ - شركة الجيزة لغزل الصوف (قطاع خاص)	بيور سعيد	١٥,٥٠٠
٧ - شركة القاهرة لغزل ونسيج الصوف المكثف (قطاع خاص)		٦,٠٠٠
		٣,٧٨٤,٥٠٠

وتضمن برنامج السنوات الخمس الثانى مشروعا لإقامة مصنع للسجاد الميكانيكى بدمهور ، وهى من المدن الهامة التى تتركز فيها تجارة شعر الأغنام ، وتبلغ الطاقة الانتاجية له ٣٠٠,٠٠٠ متر مربع سنويا ، على أن يكون انتاجه فى السنة الأولى ١٠٠,٠٠٠ متر وسيكفى هذا المصنع احتياجات البلاد من أنواع السجاد الميكانيكى وقد بلغت تكاليفه ١,٣٣٥,٣٥٠ جنيها ومن المتوقع أن يبدأ فى الانتاج خلال العام الحالى .

وفي أغسطس سنة ١٩٦٢ أسند مشروع صناعة التوبس من الصوف الخام والذي تقدر تكاليفه بـ ٣ مليون جنيه إلى شركة مصر / صباغى البيضاء ، وهو يهدف إلى سد احتياجات مصانع غزل ونسج الصوف المحلية من التوبس ، عن طريق شراء الصوف الناعم من مصادر انتاجه في الخارج وغسله وتمشيطه وتحويله إلى أشرطة (توبس) ، وهى الخامات التى تقوم باستيرادها مصانع الغزل المنشط من الخارج . وسيترب على تصنيع التوبس محليا وفر في العملات الأجنبية يسمح باستيراد كميات إضافية من الصوف دون زيادة في الحصص المقررة لهذا الغرض . ومن المنتظر أن يبدأ هذا المشروع في الانتاج في يوليو سنة ١٩٦٥ . كذلك تضمن البرنامج الثانى مشروعا لانتاج ألياف صناعية بديلة تحل محل جزء من الصوف الطبيعى . وقد تبين بعد الدراسة أن أنسب ألياف لهذا الغرض هى ألياف الأكريلات (الأورلون) التى تعتمد صنعها على غازات البترول ، ويمكن استعمالها كبديل جزئى أو كلى للصوف الطبيعى وينتج المشروع نحو ٥ آلاف طن سنويا لمواجهة جانب من احتياجات الصناعات الصوفية في الفترة بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، ويتكلف هذا المشروع حوالى ٧ مليون جنيه . هذا وتجه صناعة الصوف في العالم إلى الاعتماد مستقبلا على هذه الألياف كبديل لحوالى ٣٠ ٪ من احتياجاتها من الصوف الطبيعى .

وقد استحدثت في البلاد أيضا صناعة خيوط وألياف النايلون ، وقد بدى في إنتاجها في أوائل عام ١٩٥٨ . وتقدمت هذه الصناعة تقدما ملموسا منذ عام ١٩٥٩ وزودت صناعة النسيج بأنواع جديدة من الخيوط تمتاز بقوة الشد والاحتال . كما استخدمت شعيرات فبران النايلون في صناعة السجاد وأقمشة المعاصر . كذلك تقوم شركة مصر للحرير الصناعى بإنتاج الورق الشفاف ، وابتداء من عام ١٩٥٨ بلغت كميته ٥٥٥ طنا وتضاعف الإنتاج في السنتين الأخيرة . ومن أهم مشروعات الحرير الصناعى الواردة بالخطة والتي بدأت في الإنتاج حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ ، مشروع توسيع المصر نيون الذى أسند إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٣١٧

ألف جنيه ، وهو يهدف إلى زيادة إنتاج خيوط المصريين بمقدار ١٤٠ طناً سنوياً . كما تم أيضاً تنفيذ مشروع إنتاج خيوط الهدلانكا الذى أسند أيضاً إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٩٦٠ ألف جنيه ، وهو يهدف إلى إنتاج فبران الحرير الصناعى الملون وخيوط النايلون المطاط .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى عدة مشروعات لتوسع فى إنتاج الخيوط والألياف الصناعية أسند تنفيذها لشركة مصر للحرير الصناعى .

رابعا - صناعة الألياف النباتية :

تعتمد صناعة الألياف النباتية على الكتان والحبوت والتيل والسيزال والمانيلا . وقد أدرج ضمن خطة التنمية تدعيم صناعة الكتان القائمة بزيادة وحداتها الإنتاجية وتجديد التجهيزات القائمة بمقدار ٧٥٠ طن سنوياً و ٤,٥ مليون طن من المنسوجات الكتانية والمخلوطة سنوياً .

أولاً بالنسبة للحبوت ، فقد تضمن مشروع السنوات الخمس الأول توسيع مصنع الحبوت بشبرا الخيمة ، وذلك برفع طاقته الإنتاجية من ٢٥٠٠ طن إلى ٨٠٠٠ طن سنوياً من الأيكاس الخفيفة . وقد أجريت بعض التعديلات الإضافية التى تكفل زيادة الإنتاج إلى ٩٠٠٠ طن سنوياً بالإضافة إلى إنشاء مصنع جديد بجهة بلبيس بقدرة إنتاجية قدرها ١٨ ألف طن . وقد بدأ التوسع التدريجى بمصنع شبرا منذ عام ١٩٥٩ وأصبح يعمل بكامل طاقته الجديدة . أما بالنسبة لمصنع بلبيس فإنه قد تم تشغيله جزئياً فى أوائل سنة ١٩٦٠ وعمل بكامل طاقته الإنتاجية فى أوائل سنة ١٩٦١

ونظراً لأن شركة الحبوت تعتمد فى إنتاجها على الحبوت الخام المستورد من الخارج الذى يبلغ قيمته حوالى ٤ مليون جنيه سنوياً تدفع كلها بالعملة الصعبة ، فقد

أولت حكومة الثورة اهتماما كبيرا لاستخدام ألياف أخرى تحل محل الجوت المستورد ، وقام قسم الألياف النباتية بوزارة الزراعة مع المختصين بوزارة الصناعة والشركة العامة لمنتجات الجوت بدراسات دلت على أن ألياف نبات التيل المصرى مساوية تماما لألياف الجوت المستورد فى أوجه الاستخدام . وزرعت فعلا بعض المساحات بهذا المحصول وأجريت تجارب على الألياف الناتجة فى صناعة العبوات المختلفة فنجحت نجاحا تاما . وتضمنت خطة التنمية برنامجا للتوسع فى زراعة التيل بحيث تبلغ المساحة المنزرعة لهذا المحصول ٥٠ ألف فدان خلال ثلاث سنوات .

وبالنسبة لصناعة السيزال يوجد فى البلاد مصنع متخصص يقوم بنزل السيزال المستورد وتحويله إلى دوابرة وحبال وقد تضاعف إنتاجه خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر من عشر مرات ، إذ كان فى عام ١٩٥٢ - ٦٥ طنا وارتفع إلى ٧١١ طنا فى عام ١٩٦٣ ، و ٨٠٪ من إنتاجه يستهلك محليا أما الباقي فيصدر للخارج .

خامسا - صناعة التريكو :

زاد الطلب فى السنوات الأخيرة على منتجات التريكو زيادة كبيرة تبعا لتزايد السكان من جهة وتزايد متوسط استهلاك الفرد من جهة أخرى إلى جانب التطورات الجديدة التى ظهرت فى صناعة معدات التريكو مما شجع المستهلك على زيادة الإقبال على المنتجات المنازة . وقد رخصت وزارة الصناعة بإنشاء أربع وحدات جديدة للتريكو فى محافظات الجيزة والقاهرة وبورسعيد وطبعا . كما وافقت على توسيع ١٥ من المصانع القائمة ، وزعة على المحافظات المختلفة وذلك من جملة عدد المصانع القائمة والتي يبلغ عددها ١١٧ مصنعا .

وتوالى وزارة الصناعة العناية بصناعة التريكو نظرا لأنها من الصناعات التى تستوعب كثيرا من الأيدى العاملة ، وقد رسمت لذلك سياسة تهدف إلى تزويدها بالآلات الحديثة أولا بأول لمجاراة التطور السريع فى صناعة الآلات ، ولمواجهة التزايد الكبير فى نصيب الفرد من منتجاتها إذ بلغ فى عام ١٩٦٢ أكثر من ضعف نصيبه فى عام ١٩٥٢ .

وفىما يلى بيان عن تطور الانتاج فى فروع صناعة الغزل والمنسوجات المختلفة
خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
غزل القطن	ألف طن	٥٥,٧	١٢٠,٧
نسيج القطن	» »	٤٠	٨٠,٩
غزل الصوف	» »	٢	٨,٩
نسيج الصوف	» »	٠,٨	٣,١
غزل حرير صناعى وألياف صناعية	» »	٤	١٢,٣
نسيج حرير صناعى	» »	٤,٢	٨,١
غزل كتان	طن	٣٠٠	٧٩٧
بطاطين وسجاد وأكلمة	»	١١٠	٣٨٣٥
شغل ستارة	ألف دستة	١٦٤٩	٧٦٢٠
حبال سيزال	طن	—	٤٨٠
حبال ودبارة	»	٢٠٠	١١٢٠
غزل جوت	ألف طن	١,٧	٢٢,٢
نسيج جوت	» »	١,٦	٢٠,٦
ملابس جاهزة	» »	١٠	٢٤,٣
سجاد نايلون	متر مربع	—	٣٦٩٠
شرائط معاصر الزيوت	طن	—	١٠٩
دانتلا نايلون وحرير صناعى	»	—	٢٩,٥
داكرون	»	—	٣٦

٧ - الصناعات الكيماوية والدوائية



تعتبر الصناعات الكيماوية ثمرة الرقى الصناعى فى العالم وإحدى الدعامات الرئيسية التى يرتكز عليها الإنتاج الصناعى فى جميع قطاعاته ، وكذلك الإنتاج الزراعى فيما يخص بالتسميد ومكافحة الآفات واستغلال المخلفات الزراعية . وكانت أغلب الصناعات الكيماوية القائمة فى مصر قبل الثورة تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة يخصص معظمها بإنتاج الصابون وغيره من السلع الاستهلاكية ، وكذلك بعض أنواع الأسمدة . ونتيجة لذلك كانت البلاد تلجأ إلى الاستيراد لاستكمال احتياجاتها من الكيماويات والمنتجات الكيماوية . وبلغت قيمة الواردات من الكيماويات والمنتجات الكيماوية ٣٣ مليون جنيه ، أى نحو ١٤٪ من متوسط قيمة الواردات الكلية للبلاد خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ . ولهذا روى عند إعداد برامج التصنيع النهوض بالصناعات الكيماوية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى . وقد تضمنت برامج التصنيع ١٩٥ مشروعا كيماويا قدرت تكاليفها الكلية بحوالى ١٨٣,٥ مليون جنيه . وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ٣١/١٢/٦٢ - ٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها الكلية ٥٢,٧ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى أُنشئت : سماء ترات النوشادر الجبرى ومواد كبريتات النشادر ، والتوسع فى صناعة سماء ترات الجبر وسماد السوبر فوسفات ، وإنتاج ورق التعبئة (كرافت) ، وورق الطباعة والكتابة ، والتوسع بشركة الورق الأهلية ، وإنتاج الصودا الكاوية ، وكوريد الحديدك ، والخشب الحبيبي ، والتوسع فى صناعة إطارات السيارات وإنتاج ألواح الأنتراباس (الفورمايكا) ومنتجات أدوية فايزر مصر ، وهوكست الشرقية ، ومستحضرات ماكس فاكور للتجميل ، والتوسع فى إنتاج بعض المبيدات الحشرية .

ويشمل قطاع الصناعات الكيماوية عدة مجموعات أهمها :

- الصناعات الكيماوية الأساسية .
- صناعة الأسمدة الكيماوية .
- صناعة ألأاب والورق والصناعات السليولوزية .
- منتجات تقطير الفحم .
- منتجات المطاط .
- صناعة ديق الجلود ومنتجاتها .
- المنتجات الكيماوية المختلفة .
- للمنتجات للموائية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية .

وقميا إلى عرض لمجموعات الصناعات الكيماوية يشمل مقارنة بين مونف كل مجموعة قبل الثورة وموقفها في الوقت الحاضر :

١ - الصناعات الكيماوية الأساسية :

تشمل هذه المجموعة صناعة الأحماض والقلويات والأملاح والراتنجات والألياف الصناعية وغيرها من الكيماويات التي تستخدم كمواد أولية أو كمواد معالجة في الصناعات الأخرى ، وترجع أهمية الصناعات الكيماوية الأساسية إلى أنها ضرورية للصناعات الأخرى .

ونظرا لعدم اتباع خطة محددة لتنمية قطاع الصناعات الكيماوية الأساسية قبل الثورة خاصة وأن المائد من هذه الصناعات يقل عادة عن مثيله من الصناعات الكيماوية الاستهلاكية ، فإن الظروف المناسبة لم تتها لقيام هذا الصناعة في تلك الفترة ، مما أدى إلى اعتماد البلاد اعتمادا كبيرا على الاستيراد لغطية العجز في حاجة الاستهلاك المحلي .

وبين الجدول الآتي الإنتاج الفعلي من الكيماويات الأساسية في عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٦٢ والإنتاج المحلى المتظر بعد تنفيذ جميع مشروعات الخط الخمسية:

المنتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة	الإنتاج عام ١٩٦٢	الإنتاج عام ١٩٥٢	الصف
طن	طن	طن	
			الأحاض :
٣٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	حامض كبريتيك ١٠٠٪
* ٩٧٦٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٧٧٠٠٠	حامض نيتريك ١٠٠٪
* ١٨٠٠٠	—	—	حامض الفسفوريك ١٠٠٪
١٠٠٠	—	—	حامض كلوروسلفونيك
			القلويات :
٤٧٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٠٠٠	صودا كاوية ١٠٠٪
٧٧٠٠٠	—	—	كربونات صوديوم
* ٤٦٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٢٣٥٠٠	نوشادر
			أملاح :
٣٠٠٠	٢٢٧	—	كلوريد الحديدك
* ٨٠٠٠	—	—	أملاح حامض الفسفوريك
			منتجات كيماوية أساسية أخرى
٨٠٠٠	—	—	كربيد الكالسسيوم وفيروسيليكون
٢١٠٠٠	٥١٧٨	١٦٠٠٠	غاز الكلور
٤٠٠٠	—	—	صوف صناعي (ألياف صناعية)
٤٥٠٠	—	—	فينول فورالدهيد
٧٥٠	—	—	النترولين
٥٧٠	—	—	الأنيلين
٦٠٠	—	—	أستون
١٣٥٠	—	—	كحول بوتيل
١٢٠٠	—	—	خلات البوتيل والإثيل
٣٠٠٠	٣٤٤	—	فورمالدهيد

* هذا التقدير على أساس تنفيذ الخط الخامس لشركة كيماويات فاض من الطاقة الكهربية بآلية بمطقة أسوان

ويتضح من هذا الجدول أن إنتاج الكيماويات الأساسية المسماة زاد في عام ١٩٦٢ عنه في عام ١٩٥٢ بنسبة كبيرة ، كما بدأ إنتاج مادة كلوريد الحديدك لأول مرة بفرض استخدامها في عمليات ترويق المياه بدلا من الشبة التي تستورد من الخارج .

٢ - صناعات الأسمدة الكيماوية :

وتشمل هذه الصناعة الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية والأسمدة البوتاسية وهي تخدو على العناصر الثلاث الرئيسية التي تعتبر ضرورية لحياة النبات .

ولم يكن بالبلاد في عام ١٩٥٢ سوى مصنع واحد لإنتاج الأسمدة الأزوتية وهو مصنع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وكانت قدرته الإنتاجية ٢٠٠ ألف طن في اليوم من سماد تترات النشادر الجيرى (١٥,٥ ٪ أزوت) وإن لم يزد إنتاجه الفعلى في ذلك العام على ١١١ ألف طن .

وفي عام ١٩٥٦ أنشئت الشركة المصرية للصناعات الكيماوية (كيما) وتقرر أن تشمل مصانعها بأسوان ثلاثة خطوط إنتاجية قدرتها ١٢٠٠ طن في اليوم من سماد تترات النشادر الجيرى (٢٠,٥ ٪ أزوت) ثم تقرر إضافة خط رابع قدرته ٤٠٠ طن في اليوم وأصبحت القدرة الإنتاجية لمصانع الشركة ١٦٠٠ طن في اليوم .

وتم توسيع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وأصبحت قدرتها الإنتاجية ٢٥٠,٠٠٠ طن من تترات الجير سنويا ، كما أصبحت بها وحدة جديدة لإنتاج ١٠٠,٠٠٠ طن من سماد كبريتات النشادر (٢٠,٦ ٪ أزوت) في السنة

ونتيجة لذلك زاد إنتاج البلاد من الأسمدة الأزوتية فأصبح في عام ١٩٦٢ ٢٦٨ ألف طن من تترات الجير و ٣٤٠ ألف طن من تترات النشادر الجيرى .

ونظرا لأن احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية كما تقدرها لجنة الاحتياجات السامية بوزارة الزراعة تزيد على إنتاج المصانع القائمة ، فقد وضعت وزارة الصناعة خطة الإنتاجية للأسمدة الأزوتية على ضوء تقدير هذه اللجنة . وطبقا لهذه الخطة سوف يتمدى الإنتاج المحلى من الأسمدة الأزوتية ٢ مليون طن (١٥,٥ ٪ أزوت) فى سنة ١٩٧٠

وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد كان بالبلاد عام ١٩٥٢ مصنعان لإنتاج سماد السوبر فوسفات هما مصنع الشركة المالية والصناعية بكفر الزيات وقدرته الإنتاجية ١٣٠ ألف طن فى السنة ، ومصنع شركة أبوزعبل وكفر الزيات بأبى زعبل وقدرته الإنتاجية ٧٠,٠٠٠ طن . وبلغ إنتاج المصنعين فى عام ١٩٥٢ نحو ١٠٦,٠٠٠ طن زادت فى عام ١٩٦٢ إلى ١٩٤,٠٠٠ طن أى حوالى ١٨٢ ٪ . وطبقا لتقدير الاحتياجات السامية للبلاد ينتظر أن تبلغ حاجة البلاد من الأسمدة الفوسفاتية فى سنة ١٩٧٠ حوالى ٦١٥,٠٠٠ طن . وبناء على هذا تقرر وضع الخطة الإنتاجية للأسمدة الفوسفاتية فى حدود هذه الكمية ويجرى حاليا تنفيذ مصنع لإنتاج هذا المهاد بمدينة أسيوط .

وقامت لجنة الاحتياجات السامية بوزارة الزراعة بتقدير احتياجات البلاد من الأسمدة البوتاسية بنحو ٤٥٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ ، تزيد تدريجيا إلى ١٩,٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ ، وإلى ٢٧,٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٥ ونظرا لصغر حجم الاستهلاك المحلى من هذه الأسمدة فضلا عن ارتفاع نسبة البوتاسيوم بالتربة المصرية فلم تتضمن الخطة الخمسية إقامة مصانع لإنتاج الأسمدة البوتاسية سوى إقامة وحدة لإنتاج ٤٠٠٠ طن من كبريتات البوتاسيوم فى السنة : باستغلال مخلفات مصنع التقطير بالحواسدية على أن تغطى بقية حاجة الاستهلاك عن طريق الاستيراد من الخارج .

٣ - صناعة لب الورق والصناعات السليولوزية :

وتشمل هذه الصناعات إنتاج اللب والورق بمختلف أنواعه والكرتون والأخشاب الصناعية وصناديق الكرتون ومرشحات السجائر .

وكان بالبلاد في عام ١٩٥٢ - ٧ مصانع للورق والكرتون يتراوح إنتاجها الفعلي بين ٢٠ و ٢٤ ألف طن سنوياً ، وتقدر طاقتها الإنتاجية الكاملة بحوالى ٣٠ ألف طن سنوياً . ويرجع السبب في عدم بلوغ هذه المصانع أقصى قدرة إنتاجية لها إلى أن استعداها الفني لم يمكنها في ذلك الوقت إلا من إنتاج أنواع محدودة من الورق والكرتون كانت لا تفي إلا بحوالى ربع احتياجات الاستهلاك المحلي من مختلف أنواع الورق ، الأمر الذى أدى إلى قيام البلاد باستيراد حوالى ٦٥ ألف طن سنوياً في المتوسط من الورق والكرتون خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٢ قيمتها السنوية حوالى ٦ مليون جنيه .

وكانت مصانع الورق تعتمد أساساً على الورق الدشت نكامة رئيسية، ولم تنتج هذه المصانع إلى إنتاج أنواع جديدة من الورق لسد حاجة البلاد بدلاً من التنافس في مجال ضيق وفي بعض أنواع محدودة، كما أنها لم تستفد من التطورات الحديثة التي طرأت على هذه الصناعة والتي جعلت في الإمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق مثل ورق الكتابة والطباعة من خامات أخرى غير الأخشاب مثل مخلفات الزراعة كالقش ومصاص القصب ، وبعض النباتات مثل البوص والغاب والبردى . وبلغت التكاليف الكلية لمشروعات الورق التي بدأت في الإنتاج حتى ١٢/٣١ - ١٩٦٢ - ١٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه :

● إنتاج ورق التعبئة كرافت ، وتكاليفه	١,٤٥٢,٠٠٠ جنيه
● ورق الكتابة والطباعة ، وتكاليفه	٨,٨٦٤,٠٠٠
● التوسع في شركة الورق الأهلية ، وتكاليفه	١,٣١٠,٠٠٠
● التوسع في إنتاج الكرتون المضلع ، وتكاليفه	٤١٩,٠٠٠
● إنتاج فلتر السجائر الورق ، وتكاليفه	١٥٥,٠٠٠

٤ - منتجات تقطير النخجم :

تعتبر هذه المنتجات من الكيماويات الأساسية التي تستخدم كمواد أولية في عدة صناعات أخرى .

ولم تكن هذه الصناعة قائمة بالبلاد قبل تنفيذ برامج التصنيع سوى بمصنعي شركة ليون بالاسكندرية وإدارة الغاز والكهرباء بالسبئية ، بفرض إنتاج كميات صغيرة من غاز الاستصباح وقد أدرجت بالخططة الخمسية ثلاثة مشروعات لمنتجات تقطير الفحم وهي :

● مشروع صناعة غلم الكوك : لإنتاج غلم الكوك اللازم لتغذية الأفران العالية التي تعتمد عليها صناعة الحديد والصلب بدلا من استيراده من الخارج مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج بمصنع الحديد والصلب . وتبلغ تكاليف هذا المشروع حوالي ٦,٥ مليون جنيه ويجرى حاليا استكمال الأعمال الإنشائية وتركيب المعدات بالمصنع الذي أقيم بـملوان ويستقرن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٦٤ .

● مشروع توسيع مصنع الكوك : وذلك لمواجهة زيادة للمقصودة الإنتاجية بمصنع الحديد والصلب وتبلغ تكاليف هذا التوسع ٤,٣ مليون جنيه .

● مشروع تقطير القطران من مصنع الكوك : وذلك لإنتاج البتالين والفينول والكريزول والاثراسين التي تلزم لصناعة الأدوية والبلاستيك والمبيدات الحشرية ومواد الصبغة وغيرها من للصناعات الهامة . وتبلغ القدرة الانتاجية المقترحة لوحدة التقطير ١٥٠٠٠ طن سنويا وتبلغ تكاليفها حوالي ٣٦٠,٠٠٠ جنيه ومن المنتظر مضاعفة هذه الوحدة بعد توسيع مصنع الكوك .

٥ - منتجات المطاط :

لم تكن صناعة إطارات المطاط قائمة بالبلاد قبل الثورة ، بل كانت هناك مصنوعات مطاطية مختلفة غير الاطارات بلغ المنتج منها في عام ١٩٥٢ حوالي ٧٠٠ طن ، وتضاعف هذا الرقم تدريجيا تبجي لـمشروعات هذه الصناعة حتى وصل الانتاج إلى ٥٤١٥ طنا ، وتقدمت صناعة إطارات المطاط في مصر بدرجة كبيرة فبلغت جملة المبيعات السنوية من الإطارات والأنايب الداخلية حوالي ٤ مليون جنيه ، منها مبيعات للمخارج قيمتها مليون جنيه ، والباقي

يستهلك محليا . كما أن مصنوعات المطاط عدا الإطارات أصبحت تشمل الخراطيم والألواح والسجاد والأرضيات وسيور الحركة والأحذية والخيال والبروفيلات وعلب البطاريات . وقد بدأ مشروع إنتاج السيور الدائرية حرف «٧» في الإنتاج ، كما ورد في برامج التصنيع مشروع التوسع في الاطارات بشركة النقل والمهندسة ، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الم الإنتاج في الاطارات والأنابيب . وقد وصل جزء كبير من المعدات والآلات المخصصة لزيادة الإنتاج من الأنواع المختلفة . كما أنتج مصنع الشركة إطارات النقل الثقيل والأتوبيس ، إلى جانب إطارات النقل من مختلف المقاسات ، وستبدأ الشركة خلال عام ١٩٦٣ إنتاج الاطارات اللازمة للدراجات والموتوسيكلات بمعدل ٢٥٠٠ إطار خارجي ومثلها من الأنابيب الهوائية في اليوم الواحد . وبلغت تكاليف هذا المشروع ٢٠٣٠٠٠ جنيه .

٦ - صناعة دباجة الجلود ومنتجاتها :

لم تتضمن برامج التصنيع مشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية من الجلود المدبوغة نظرا لوجود طاقة معطلة بالمدابع القائمة إنما اتجهت البرامج إلى إقامة مدبغة نموذجية الغرض منها تجميع المدابع الصغيرة في مدبغة نموذجية ترفع مستوى ديد الجلود المحولة . وبلغ إنتاج الجلود المدبوغة عام ١٩٦٢ - ٩٠١٠ طن تقدر قيمتها بحوالي ٦,٩ مليون جنيه بعد أن كانت ٧٤٥٠ طنا عام ١٩٥٢ ويواصل القائمون على صناعة ديد الجلود بذل جهودهم في سبيل الارتقاء بمستوى الجلود المدبوغة وإدخال التحسينات عليها .

٧ - المنتجات الكيماوية المختلفة :

وتشمل هذه المجموعة معظم المنتجات الكيماوية التي لم ترد تحت بقية المجموعات السابقة مثل مواد الصبغة ، والماء الثقيل ، والمبيدات الحشرية ، والماء الأكسجيني ، ومنتجات البلاستيك ، والمنظفات الصناعية وغيرها .

ونظرا لقدم وازدهار وتوسع صناعة الغزل والنسيج في الجمهورية العربية المتحدة كان من الطبيعي أن تقوم البلاد بإنتاج المواد اللازمة لصبغة وطباعة

المنسوجات للحفاظ على المستوى الذى وصلت اليه هذه الصناعة بل وترقى بها الى مستوى أفضل. لذلك تضمنت برامج التصنيع مشروعا لانتاج مواد الصبغة والمواد الوسطة بقدرة إنتاجية ٢٠٠٠ طن فى العام ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع فى الإنتاج خلال عام ١٩٦٥ .

ولاستكمال الخطوات التى تخطوها البلاد نحو استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، اشتملت الخطة الخمسية على مشروع لانتاج الماء الثقيل بقدرة انتاجية قدرها ٢٠ طن فى العام، وذلك باستغلال خلايا التحليل الكهربائى بمصنع السماد بشركة كيميا بأسوان، ومن المزمع تصدير جزء كبير من الماء الثقيل مما يجلب للبلاد كثيرا من العملات الصعبة .

وهذا ارتباط وثيق بين قطاعى الإنتاج الزراعى والصناعى فيما يختص بمقاومة الآفات ، فقبل عام ١٩٥٢ كانت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على استيراد المبيدات الحشرية ، إلا أنه فى عام ١٩٥٧ بدأ إنتاج الد. د. ت فى البلاد بقدرة سنوية قدرها حوالى ٢٦٠٠ طن .

ومن مقاييس حضارات الدول الحديثة استخدامها لأنواع المنظفات الصناعية ، ولذا أنفست الخطة مجالا لانبوض بهذه الصناعة ، وبالفعل أقامت شركة المنتجات العالمية مشروع المنظفات الصناعية. وقد بدأ المصنع فى الانتاج بقدرة إنتاجية ٣٧٠٠ طن سنويا . بالاضافة إلى توسع شركة النشا الأهلية فى إنتاجها كما تمت إقامة وحدة جديدة بشركة أقطان كفر الزيات .

وستتج المادة الفعالة الأساسية فى صناعة هذه المنظفات وهى مادة "الدودسيل بنزين" قريبا فى السويس بعد تشغيل الوحدة المقامة لهذا الغرض بمشروع تفعيم المازوت .

ومن مشروعات المنتجات الكيماوية المختلفة الواردة فى برامج التصنيع والتى بدأت الانتاج حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ - ١٠ مشروعات تبلغ تكلفتها حوالى ١,٩١٩,٠٤٥ جنيه بيانها كالتالى :

جنيه	
الواح الألتراباص (الفورميكا)	٩٦,٠٠٠
الحلوى الصناعية من البلاستيك	٤٨,٠٠٠
طبع وتحميض الأفلام	١,٢٣٤,٠٠٠

تصنيع الفلين ٥٥,٢٢٥

المواد الكماوية النقية ٧٤,٧٠٠... ..

الزراير من الكازن ١٦,٧٠٠... ..

الفرض الكربونية ١٧,١٢٠

أقلام الحبر الجفاف والسائل ٣١,٠٠٠

الزجاجات الفارغة من البلاستيك ١٨,٠٠٠

أنواع من المبيدات الحشرية ٣٢٨,٦٠٠

٨ - صناعة الأدوية :

تعتبر الأدوية من السلع الأساسية الواجب توافرها في الأسواق بصفة مستمرة بكميات تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي وبأسعار معتدلة في متناول طبقات الشعب .

وقد ظلت البلاد تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تستورده من الأدوية لتغطية احتياجاتها ، وتعدت المحاولات التي بذلت لإقامة مصانع لإنتاج الأدوية في مصر ، وحتى عام ١٩٥٢ كان الإنتاج المحلي من الأدوية لا يمدى بعض المستحضرات الصيدلانية البسيطة والأدوية الدستورية ، ولم تتجاوز قيمة الإنتاج المحلي في تلك السنة ٧٠٠.٠٠٠ جنيه بينما بلغت قيمة الاستهلاك المحلي من الأدوية في تلك السنة حوالي ٥ مليون جنيه ، أى أن نسبة الإنتاج المحلي في عام ١٩٥٢ بلغ حوالي ١٢٪ فقط من مجموع الاستهلاك الكلى .

ورغم أن عدد مصانع الأدوية المرخص بها في عام ١٩٥٢ بلغ حوالي العشرين فإنه لم يكن من بينها سوى مصنعين كبيرين نسبيا هما :

● مصنع شركة مصر للستحضرات الطيبة ، الذي أنشئ في عام ١٩٤٠ برأس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

● مصنع شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) ، الذى أنشئ
فى عام ١٩٤٧ برأس مال قدره ١٨٧,٥٠٠ جنيه .

ويمكن تقسيم مشروعات الأدوية الواردة فى برامج التصنيع إلى المجموعات
الآتية :

● مشروعات التهوض بمصانع الأدوية المحلية القائمة وزيادة إنتاجها : ومن
أهم هذه المشروعات التوسع فى شركة مصر للمستحضرات الطبية ،
والتوسع فى شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .

● مشروعات لإنتاج الكيماويات الدوائية والمواد الفعالة : ومن أهم هذه
المشروعات مشروع لإنتاج الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية ،
أسند لشركة النصر للكيماويات الدوائية وبلغت تكاليفه ٤,٣ مليون جنيه ،
وأهم منتجاته : مركبات السلفا — مركبات حامض السالسليك —
البنسلين ومشتقاته — الاستربتومايسين ومشتقاته — الكلورامفينيكول
الدكستران — الجلوكونز الطبي والتقى وجلوكونات الكسيوم —
فيتامين ج — حمض الستريك وسترات الصوديوم .

● إنتاج المستحضرات الصيدلانية العالمية : ومن أهمها منتجات شركة فايزر
مصر ، وشركة هوكست الشرقية ، وشركة سويس فارما ،
(سيباوساندوز — واندر) .

ونتيجة لهذه المشروعات ارتفعت رؤوس الأموال المشتغلة فى صناعة
الأدوية من ٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٥,٤ مليون
جنيه فى عام ١٩٦٢ ، وزاد الإنتاج السنوى من الأدوية باضطراد
حتى بلغ فى العام المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٦٣ — ١٢ مليون جنيه على
أساس سعر البيع .

٩ - المستلزمات الطبية :

كانت البلاد تعتمد كلية على الاستيراد فى الحصول على احتياجاتها من
المستلزمات الطبية المختلفة ، وذلك فيما عدا القطن الطبي الذى قامت شركة مصر

للغزل والنسيج بانتاجه بما يكفي حاجة المستهلك المحلي وتصدير الفائض منه للخارج ونظرا لأهمية هذه المستلزمات فقد تضمنت خطة التنمية المشروعات التالية لسد حاجة البلاد منها :

- إنتاج الخيوط الجراحية .
- إنتاج الأربطة والشاش الطبي وزيادة الإنتاج من القطن الطبي .
- إنتاج الأشرطة واللاصقات الطبية .
- مستلزمات مصانع الأدوية من زجاجات الأدوية .
- إنتاج أجهزة المعامل .
- إنتاج الآلات الجراحية .

١٠ - صناعة الطور ومستلزمات التجميل :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات التي نمت نموا مريما خلال السنوات العشر الأخيرة ، وخاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصناعة وتشجيعها ، وقد كانت البلاد تعتمد على استيراد هذه المنتجات من الخارج باعتبارها من الكماليات التي تعنى بها طبقة خاصة من الشعب قادرة على دفع الأثمان المرتفعة التي تعرض بها هذه المنتجات بالأسواق ، وكان المستوردون والتجار يحصلون على أرباح خيالية من عمليات استيرادها والاتجار فيها .

ورسّمت سياسة التوسع في صناعة مستحضرات التجميل على أساس الحصول على الخبرات الفنية من المصانع الكبيرة بفرنسا وألمانيا وإنجلترا وغيرها وإنتاج المستحضرات التي اشتهرت بها هذه المصانع وبنفس الجودة والاسم والعلامة التجارية التي عرفها جمهور المستهلكين ، وفي مقابل ذلك تحصل الشركات الأجنبية على أتاوة على الإنتاج بنسب مختلفة تتوقف على الخبرة وأهمية السلع المنتجة .

وأهم المنتجات العالمية التي توجد في الأسواق المحلية حالياً بناء على تنفيذ هذه السياسة :

- معاجين الأسنان : ويوجد منها أصناف : برودنت - جيس - سيدنت - دنتال - كولينوس - بلنداكس - سوليا - كالكور - مونا دنت - وغيرها ..
- معاجين الحلاقة : توجد منها أصناف : بلنداكس - سوليا - كولينوس - دوش - كافركس - وغيرها ..
- كريمات البشرة : ويوجد منها : بلنداكس - سوليا - ماكس - فاكور - موسون - بوندز - نانسى - دكتور ج. ن. بايو - نيفيا - فالى - وغيرها ..
- مستحضرات لتجميل الشعر أو صبغته : وتوجد منها أصناف : بوليكور - ويللا - تنسول ميرول - نانسى - برمكس ..
- عطور وكولونيات : وتوجد منها أصناف : كارفن - شكاباريل - ٤٧١١ - موسون - وغيرها ..
- أحمر شفاه وطلاء الجفون وطلاء أظافر : وتوجد منها أصناف : ماكس - فاكور - كيوتكس - نانسى - وغيرها ..
- مساحيق الوجه : توجد منها أصناف : ماكس فاكور - تمارا - أوريفان - وغيرها ..

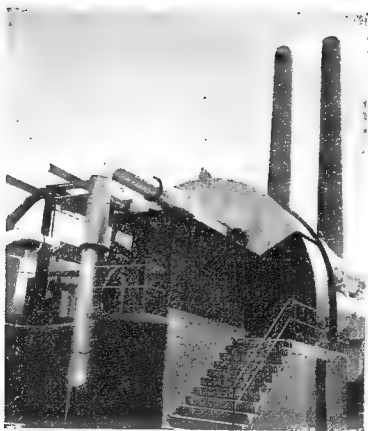
وقد ترتب على إنتاج مستحضرات التجميل العالمية محلاً استغناء البلاد تدريجياً عن استيرادها من الخارج حتى أن قيمة ما استوردته البلاد في السنة الأخيرة لم يتجاوز ١٠٠٠ جنيه مقابل ١٣٦,٠٠٠ جنيه دفعها البلاد بالعملات الصعبة لاستيراد مستحضرات التجميل والعطور في عام ١٩٥٣ ، كما ارتفعت قيمة المنتجات من ٣١٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١,٧٨٥,٠٠٠ جنيه عام ١٩٦١

والأرقام التالية تبين تطور الإنتاج في الصناعات الكيماوية في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢، ومنها يتضح أن الانتاج في عام ١٩٦٢ من بعض مشروعات الصناعات الكيماوية قد تضاعف من مرتين إلى أربع مرات عما كان عليه في عام ١٩٥٢ علاوة على المنتجات التي لم تكن تنتج في البلاد قبل ١٩٥٢ مثل المبيدات الحشرية والسماد الأزوتي (٢٠,٥ ٪) والإطارات والفورمالدهيد .

السن	الوحدة	السن	السن
١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢
١٦,٧	٢	ألف طن	الصودا الكاوية
٥,١	١,٦	» »	كلور
١٢,٧	—	» »	مبيدات حشرية
١٩٣,٦	١٠٦	» »	سماد سوپر فوسفات
٢٦٧,٦	١١١	» »	سماد أزوتي ١٥,٥ ٪
٣٣٩,٩	—	» »	سماد أزوتي ٢٠,٥ ٪
٩٠,٢	٥٥	» »	حامض كبريتيك
٩٠,٣	٢٠	» »	الورق
٤٤٦	—	ألف إطار	إطارات مطاط خارجية وداخلية
٢,٦	٩	ألف طن	مصنوعات بلاستيك
٨١,٦	٦٧	» »	الصابون
٢,٥	٥	» »	الجلسرين
٢,٢	٤	» »	نظفقات الصناعية
٢,٣	١,١	» »	البويات والورنيشات
٢٦,٢	١٦	مليار عود	التقاب
٣٤٣,٩	—	طن	فورمالدهيد
٥٤١٥	٧٠٠	»	مصنوعات مطاط غير الاطارات
٢٦٩٨	١٢٣٣	ألف متر مكعب	غاز الأكسجين
٢٠٥	—	ألف طبل	أشرطة الآلات المكتبية
٧٩	—	طن	ورق الكربون

٨ - صناعة مواد البناء

والحراريات والزجاج



ترتبط صناعة مواد البناء والزجاج ارتباطاً وثيقاً بتقدم العمران وازدياد حجم مشروعات الانشاء والتعمير إذ تلزم منتجات هذه الصناعة لجميع قطاعات التنمية .

وتشمل هذه الصناعة عدة مجموعات أهمها : صناعة الأسمنت بأنواعه ، وصناعة الجبس والطوب والبلاط ، وصناعة الحرايات والطوب الناري ، وصناعة منتجات الأسبستوس والأسمنت ، وصناعة الخزف والصيني ، وصناعة الزجاج بأنواعه . ويضم هذا القطاع الصناعي حالياً نحو ١٧٠ مصنعا يبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ٢١ مليون جنيه، ويعمل بها حوالي ١٦ ألف عامل وموظف تبلغ قيمة أجورهم السنوية ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

وقد تقدمت هذه الصناعة في خلال السنوات الأخيرة ، وزاد حجم الإنتاج بدرجة كبيرة ، إذ ارتفعت قيمة المنتجات المختلفة بهذه الصناعة من حوالي ٩ ملايين جنيه في عام ١٩٥٢ ، حتى وصلت في عام ١٩٦٢ إلى حوالي ٢٤ مليون جنيه أى بنسبة ٢٦٥٪ تقريبا . كما ظهرت أنواع جديدة من المنتجات كانت البلاد تعتمد على استيرادها كلية من الخارج مثل الأدوات المنزلية والصحية من الخزف والصيني ، والعوازل الكهربائية والبلاط السيراميك ، وأنواع الأسمنت الأبيض والملون ، والحديدى ، وأنواع الزجاج المسطح المنقوش (الانجلىزى) ، والزجاج المتبادل للاغراض الطبية .

وفيما يلى عرض لأهم صناعات هذا القطاع ومدى التطور الذى حدث فيها خلال الأحد عشر عاماً الأخيرة :

أولاً - صناعة الأسمنت :

يعتبر الأسمنت أهم المواد المستعملة في الأعمال الإنشائية المختلفة فقد ازداد استهلاك البلاد من الأسمنت بصفة مضطردة خلال السنوات الأخيرة ، مما

استوجب التوسع في إنتاج الأسمنت البورتلاندى فضلا عن إنتاج الأسمنت الحديدي وأنواع الأسمنت الأبيض والملون التي كانت تستورد من الخارج .
وتمشيا مع خطة التوسع في هذا القطاع تم تنفيذ ثلاث مشروعات هامة لإنتاج الأسمنت بلغت تكاليفها الكلية نحو ٣,٨ مليون جنيه علاوة على التوسعات التي تمت في مصانع شركتي حلوان وطرة بزيادة إنتاجهما من الأسمنت البورتلاندى العادى بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ طن سنويا وذلك باضافة فرنين بالمصنع الأول فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ وفرن واحد بالمصنع الثانى عام ١٩٥٧ وبين الجدول الآتى الإنتاج الفعلى من أنواع الأسمنت المختلفة فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٢ والإنتاج المتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية .

البيان	الإنتاج فى عام ١٩٥٢	الإنتاج فى عام ١٩٦٢	الإنتاج المتظر بعد خطة التنمية
	طن	طن	طن
أسمنت بورتلاندى	٩٥١,٠٠٠	١,٧٧٢,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
أسمنت حديدى	—	٥١٤,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
أسمنت أبيض	—	٢٥,٦٥٦	٤٠,٠٠٠

ويتمتع الإنتاج المحلى من الأسمنت بمستوى عال من الجودة لذلك تقوم البلاد بتصدير كميات منه للخارج وقد بلغت الكمية المصدرة من الأسمنت بأنواعه المختلفة فى عام ١٩٦٢ — ٤٥٨,٢٣٠ طن قيمتها ٢,١٧٢,٠٠٠ جنيه مقابل ٩٨٩,١٠٦ طنا قيمتها ٢,٨٣٦,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦١ ، بنقص فى الكمية قدره ٢٣٠,٨٧٦ طنا أى بنسبة ٣٣,٥ ٪ ، ويتنظر تناقص الصادر من الأسمنت فى السنوات المقبلة إذا استمرت الزيادة فى الاستهلاك المحلى نتيجة لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية . ويجرى البحث الآن نحو إنشاء وحدات جديدة من مصانع الأسمنت والتوسع فى المصانع القائمة لتلبية طلبات كل من السوق المحلى والخارجى على السواء .

ثانيا - صناعة الواسير والمنتجات الاسمنتية :

تشمل هذه الصناعة الواسير الاسمنتية وألواح ومواسير الأسبستوس الاسمنتى المستعملة فى أغراض الرى والصرف وأعمدة الاسمنت المسلح اللازمة للإنارة المدن والبلاط الاسمنتى وقامت الدولة بتشجيع المصانع المحلية بزيادة إنتاجها من هذه الأنواع المختلفة ، تمشيا مع المشروعات الزراعية ومشروعات المرافق العامة . فزاد الإنتاج من الواسير والمنتجات الخرسانية من ٢٥,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٧٣٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ١٥١,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٢ ، أى أن الانتاج تضاعف ٦ مرات عما كان عليه عام ١٩٥٢

وقد تمت الموافقة على إقامة مشروعين لتدعيم هذه الصناعة أو لمها لصناعة الفلنكات الخرسانية المستخدمة فى إنشاء خطوط السكك الحديدية ، بقدرة إنتاجية قدرها ٣٠٠,٠٠٠ فلنكة سنويا تبلغ قيمتها حوالى ٦٥٠,٠٠٠ جنيه . وسيؤدى هذا المشروع إلى توفير العملة التى تستورد بها الفلنكات الخشبية وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بحوالى ٥٥٨,٠٠٠ جنيه . وثانيهما خاص بالتوسع فى صناعة ألواح الأسبستوس الاسمنتى وذلك بإضافة وحدة جديدة لمصنع شركة النصر للواسير والمنتجات الاسمنتية بقدرة إنتاجية تبلغ ١٨٠٠٠ طن سنويا وذلك لسد حاجة السوق المحلى من هذه الألواح بنوعها العادى والموج وتصدير الفائض من الانتاج للأسواق الخارجية .

ثالثا - صناعة الخزف والصينى :

وتشمل إنتاج الأدوات المنزلية كالأطباق وأطقم الشاي والقهوة والفايزات والتماثيل والتحف الفنية وصناعة الأدوات الصحية والموازل الكهربائية . وقد بلغ المستورد من منتجات الخزف والصينى فى عام ١٩٥٢ - ٦٤٠٠ طن قيمتها ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكانت هذه الكمية تمثل تقريبا استهلاك البلاد ، إذ لم يكن هناك إنتاج محلى يذكر . وكان استيراد هذه المنتجات يقف حائلا دون قيام

صناعة الخزف والصيني بالرغم من أن معظم المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليا ، وهي الكاولين والطينة البيضاء والمجر الجيري والجبس والطقس والفلسبار والدولوميت . وقد أحرزت عدة تجارب لمعرفة إمكان إستخدام هذه الخامات المحلية وأثبتت هذه الأبحاث صلاحيتها لإنتاج الخزف والصيني ، ولهذا أدرج ضمن مشروعات خطة التنمية مشروع إقامة مصنع يمكن أن يسد حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات . وتأسست الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني في يوليو عام ١٩٥٥ برأس مال قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، ثم زيد عدة مرات إلى أن وصل عام ١٩٦١ إلى مليون جنيه . وبدأت في الإنتاج في يوليو ١٩٥٩ وحددت الطاقة الإنتاجية للمصنع بحوالى ٣٧٥٠ طن سنويا ، تشمل ١٠٠٠ طن أدوات منزلية و ١٥٠٠ طن أدوات صمعية و ١٠٠٠ طن بلاط قيشاني و ٢٥٠ طن عوازل كهربائية .

وتدرس الشركة في الوقت الحاضر عدة مشروعات لزيادة القدرة الإنتاجية في أقسامها المختلفة بحيث تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١١٥٠٠ طن سنويا .

رابعا - صناعة الحرايات :

تشمل صناعات الحرايات إنتاج الطوب الناري المستعمل في تبطين الأفران الصناعية ذات درجات الحرارة العالية المستخدمة في صناعة سبك المعادن ، وصناعة الزجاج ، وصناعة الحديد والصلب وغيرها . كما تشمل صناعة المنتجات الفخارية ، وبلاط السيراميك وقد زاد استهلاك البلاد خلال السنوات الأخيرة من هذه المنتجات بدرجة كبيرة لتغطية احتياجات المشروعات الصناعية ، فارتفع الانتاج المحلي من الطوب الناري والبلوكات الحراية من ٨٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٥٠٠ طن عام ١٩٦٢ ، ولكن مازالت البلاد تستورد من هذه الأصناف حوالى ٧٠٠٠ طن سنويا تبلغ قيمتها ٤٣٦٠٠٠ جنيه ، وينتظر أن يزيد استهلاك البلاد مع زيادة التطور الصناعي بعد تنفيذ خطة التنمية لذلك أدرج ضمن مشروعات الخطة مشروع لإنتاج الحرايات ذات الاداء العالى وأسند تنفيذه إلى الشركة العامة لإنتاج الحرايات والفخار وتبلغ القدرة الإنتاجية لهذا المشروع ١٢٠٠٠ طن سنويا مقسمة إلى ٦٠٠٠ طن حرايات

الألومينا ذات النسبة العالية من أكسيد الألمنيوم و ٣٠٠٠ طن حراريات سليكا و ٣٠٠٠ طن حراريات الكروم والكروما جينيزيت ، و بلغت التكاليف الكلية لهذا المشروع ٦٨٧٨٠٠ جنيه وقد بدأ الإنتاج في أوائل عام ١٩٦٢ .

كذلك كانت البلاد تستورد احتياجاتها من البلاط السيراميك من الخارج و بلغت كمية المستوردة في عام ١٩٥٢ حوالى ١٥٠٠ طن إلا أن الطلب على هذا النوع من البلاط تزايد باستمرار نتيجة النهضة الإنشائية والصناعية ، فبدأت الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار إنتاجه عام ١٩٥٧ فأنتجت ١٤٠ طنا ثم تزايدت كمية الإنتاج حتى وصلت عام ١٩٦٢ إلى ٨٠٤ طنا وبالرغم من ذلك فما زالت البلاد تستورد البلاط السيراميك ، لذلك وافقت وزارة الصناعة على رفع قسدره وحدة إنتاج البلاط السيراميك بالشركة العامة للحراريات والفخار إلى ٢٥٠٠ طن سنويا .

خلاصة - صناعة الزجاج :

بلغت جملة المستورد من أنواع الزجاج في عام ١٩٥٢ حوالى ٢٦٠٠٠ طن قيمتها ١,٥ مليون جنيتها ، بينما بلغ الإنتاج المحلى حوالى ١٢٠٠٠ طن من الزجاج والقوارير والزجاج المسطح العادى وزجاجات اللبات ، قيمتها حوالى ٥١٤٠٠٠ جنيه .

لذلك رأى الاهتمام بهذه الصناعة ، أولا بتشجيع المصانع القائمة وأهمها مصانع ياسين على التوسع ، وثانيا بإقامة عدة مصانع جديدة لمواجهة احتياجات البلاد ، حتى وصلت كمية الإنتاج في عام ١٩٦٢ إلى حوالى ٤٠,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها حوالى ٢,٥ مليون جنيه .

وقد شملت المشروعات الجديدة إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الزجاجية لم تكن معروفة من قبل مثل الزجاج المسطح المقشوش (الانجلىزى) ، والزجاج المتبادل ، والأواني العازلة (الترامس) ، وعاكسات وبرايط اللبات ، وقطع الكريستال البوهيمى للتجف ، والزجاج العلبى .

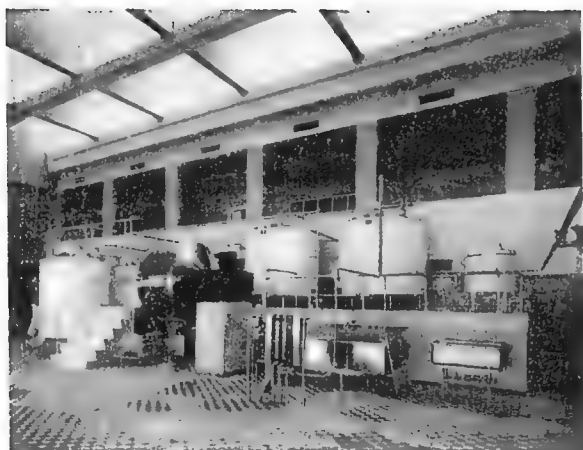
وكان من نتيجة تشجيع هذه الصناعة انخفاض كمية الواردات حتى بلغت في عام ١٩٦٢ - ٥٤٢٨ طنا قيمتها ٧٢٩٣٠٦ جنيتها ، مقابل ١١٤٦١ طنا قيمتها

٩٢٤٥٢٢ جنيتها في عام ١٩٦١، وذلك بالرغم من زيادة الاستهلاك المحلي في هذه المدة . ويقتصر ما تستورده البلاد من المنتجات الزجاجية حالياً على الأنواع الخاصة منها مثل زجاج العدسات والنظارات، وألواح البلور، وترايبع الزجاج والأنواع التي لا يكفي الانتاج المحلي منها لسد حاجة الاستهلاك مثل زجاجات تعبئة الأدوية والمشروبات الروحية والمياه الغازية الملونة والمطبوعة . وينتظر أن تتناقص الكمية الواردة إلى أقل من ربع الكمية الحالية بعد إتمام تنفيذ المشروعات المدرجة في برامج التنمية علاوة على أن المصانع الحالية تحاول تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وقد بلغت الكميات المصدرة من بعض المنتجات الزجاجية في عام ١٩٦٢ - ٩٢٥ طناً قيمتها حوالي ٥٢٠٠٠ جنيه .

وفما يلي بيان التطور في بعض فروع صناعة مواد البناء والحراريات والزجاج خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
أدوات منزلية من الخزف والصيني ...	طن	—	١٩٢٣
أسمنت أبيض	»	—	٢٥٦٥٦
أسمنت حديدي	ألف طن	—	٥١٤
أدوات محببة وعوازل كهربائية ...	طن	—	٢٥٢١
بلاط سيراميك	»	—	٨٠٤
أسمنت بورتلاندي	ألف طن	٩٥١	١٧٧٢
طوب وبلوكات حرارية	» »	٨	٤٢,٥
مواسير نفاث	» »	٤	٢٠,٦
مواسير ومنتجات خرسانية	» »	١٨	١٠٥,١
مواسير والأواح إسبستوس	» »	٧	٤٥,٩
طوب رملي	مليون طوبة	٢٢	١٧,٣
بلاط سمنتي	ألف متر مربع	١٢٥٠	١٦٠٠
رخام	طن	٩٦٠	١٤٥٥٠
جبس ومصبص	ألف طن	١١٧	١٥٠,٤
الزجاج المسطح وبلور خام	» »	٣,٨	١٢,٧
أدوات منزلية وأكواب	» »	لم يحصر	٩,٥
ترامس وأواني عازلة	عدد	—	٧٥٣٢٣

٩ - الصناعات الغذائية



ترتبط الصناعات الغذائية ارتباطاً وثيقاً بثروة البلاد الزراعية كما تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الدخل الزراعى، لذلك عيّنت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتطويرها لسد حاجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتصدير منتجاتنا للأسواق الخارجية واستحدثت صناعات جديدة لأول مرة فى البلاد مثل صناعة السردين المحفوظ فى العلب ، وصناعة الجبن المطبوخ، وصناعة تجفيد الجبىرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون. كما تم التوسع فى كثير من الصناعات القائمة مثل صناعة السكر واللبن المبستر، والأغذية المحفوظة، والمياه الغازية، والمسلى الصناعى، والبصل المجفف .

وبلغت قيمة الإنتاج الصناعى فى قطاع الصناعات الغذائية حوالى ١٩٨ مليون جنيها فى عام ١٩٦٢ وكان فى عام ١٩٥٢ حوالى ١٢٢ مليون جنيها .

ويبلغ اجمالى عدد المشروعات الغذائية الواردة فى الخطة الخمسية ٢٦٩ مشروعا تكاليفها الكلية حوالى ٨٣,٤ مليون جنيه أنتج منها حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٤٢ مشروعا تكاليفها الكلية ٢٨,٩ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى بدأت فى الإنتاج: توسيع وتجديد مصانع شركة السكر والتقطير المصرية، ومصنع السكر بادفو، وشركة مصر للألبان والأغذية، ومصنع تجفيف البصل بسوهاج، وحفظ السردين والجبىرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن القلال من الأحجار إلى سلندرات، وتوسع وتجديد وتحسين مضارب الأرز .

والجدول التالي يبين تطور الانتاج في الصناعات الغذائية خلال الفترة من
عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ :

الصفة	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
مرددين في علب	ألف عبة	—	١١٦٩,٥
جبرى مجمد	طن	—	١٣٣٠,٥
جبرى في علب	ألف عبة	—	٦٦٩,٥
خضروات مجففة	طن	١٦٠٠	٦٠٧١
فواكه مجففة	»	—	١١٩,٥
صلصة طماطم محفوظة	»	٧٠٠	٦٢٥
خضر وبقول محفوظة	»	٣٠٠	٣٠٩٢
سجائر ومنتجات تبغ	ألف طن	١١,٤	١٤,١
زيت بذرة القطن	» »	١٠٠	٩٣,٨
المسل الصناعى	» »	١٢	٢٤,٤
السكر	» »	١٨٨,٥	٣٢١
الكحول	ألف لتر	١١١٢٥	١٧٧٨٣
المولاس	ألف طن	٩٩,٧	١٤٤,١
المنتجات السكرية	» »	٥٦	٥٩
الأعجنة الغذائية	» »	١٨	٤١,٧
النشا	» »	٥,٣	١٠,٢
الجلوكوز	» »	٥,٢	٢٧,٦
البيرة	مليون لتر	٩,٦	١٩,٤
النبيذ	» »	١,٦	٣,٧
المياه الغازية	مليون زجاجة	١٥٦	٦٦١
اللبن المستر	ألف طن	—	١١,٢
جبن جاف	» »	٢	٢,٦
جبن مطبوخ	طن	١٤٠	١٠٥٠

الصناعة في ظل الاشتراكية

- كفاية وعدل ..
- المؤسسات الصناعية ..
- الشعب يبنى مآمار الاشتراكية ..
- إنتاج جديد يظهر ..
- اشتراكية في توزيع المصانع ..

كفاية وعدل . .

« ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية».

والذي يتبع تاريخ الحركة الصناعية التي بدأت مع تقدم الطلائع الثورية لكي تعيد إلى الشعب حقه في الحياة، يستطيع أن يلمس بوضوح ذلك الخط الاشتراكي الذي كان أساسا لهذه الحركة .

لقد بدأت هذه الحركة منذ اليوم الأول على أساس أن تحقق لكل مواطن حقه في الكفاية والعدل . .

وعلى هذا الأساس اتجهت الجهود إلى توسيع قاعدة القطاع العام الذي يملكه الشعب بجموعه لكي يتولى أمانة تنفيذ الجزء الأكبر من الخطة .

ولم يكن هذا ضمانا لحسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدد من أجل الكفاية فحسب ، وإنما كان في الوقت ذاته تحقيقا للعدل باعتبار أن القطاع العام ملك للشعب بجموعه .

وفيما يلي أهم الخطوات التي سارت بها الثورة في هذا الطريق :

- ساءت الدولة المشروعات الهامة التي لوحظ عدم إقبال الجمهور على الاكتتاب فيها نتيجة لضعف العائد منها وعدم تحقيقها لأرباح عالية إلا بعد مرور مدة طويلة . وتحققت هذه المساهمة في تغطية الاكتتابات الخاصة بها . . ومن أمثلة ذلك ما فعلته الدولة بالنسبة لشركة الحديد والصلب التي تعتبر عماد الصناعات الحديدية في البلاد .

● اشتركت الدولة في رؤوس أموال كثير من المشروعات الصناعية الجديدة عن طريق البنك الصناعي وحصولها ما لديها من أموال في صناديق التوفير والمعاشات والادخار والتأمين وغيرها من الإدارات التي تقوم بجمع المنخرات .

● وضعت أموال ومنشآت رعايا الدول المنتدية تحت الحراسة عقب العدوان الفادر في عام ١٩٥٦ ، ثم أمتت هذه الأموال للصالح العام بعد أن تبين انها كانت تتلاعب بمقدرات البلاد واقتصادها القومي .

● أنشأت المؤسسة الاقتصادية في يناير ١٩٥٧ وضمت إليها الشركات المؤممة وبعض الشركات التي تساهم فيها الحكومة ، ثم تعددت المشروعات الصناعية التي قامت هيئة السنوات الخمس بتنفيذها ، فأنشئت مؤسسة النصر للإشراف على هذه المشروعات . ثم أنشئت مؤسسة مصر بعد أن رؤى أن ازدياد النشاط الصناعي للشركات التابعة لبنك مصر ومساهماتها بنصيب كبير في التنمية الصناعية يدعو إلى إشراف الدولة عليها .

ولقد مضت الثورة بعد ذلك في استكمال ملامح المجتمع الاشتراكي ، وفي يوليو ١٩٦١ وصل التخطيط الاشتراكي ذروته بالقرارات الخالدة التي أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد استطاعت هذه القرارات أن تحدد للشعب ملامح اشتراكيته الحقيقية ، كما استطاعت أيضا أن تتيح له بالفعل قدرته على سيطرته على وسائل الإنتاج واشتراكه في إدارة مشروعاته الصناعية وفي أرباحها .

إن قرارات يوليو الاشتراكية لم تكن وسيلة لتمكين الشعب من المشاركة في إدارة وأرباح مصانعه فحسب ، وإنما كانت وسيلة أيضا لزيادة إنتاج هذه المصانع ورفع مستواها بصورة مكنت المنتجات العربية من أن تغزو أسواقا لم تكن تصل إليها الا مستوردون لمشتجاتها .

وعلى حد تعبير الميثاق :

« كان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة
في مصر السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة
ضمن قوانين يوليو » .

إن هذه الحقوق الثورية كفلت للعامل :

- ١ - حدا أدنى للأجور لا يقل عن ٢٥ قرشا في اليوم .
- ٢ - اشتراكاً إيجابياً في الادارة بتمثيل العمال والموظفين عن طريق الانتخاب السرى في مجالس إدارات الشركات .
- ٣ - اشتراكاً حقيقياً في أرباح الإنتاج يبلغ ٢٥ ٪ يوزع منها على العمال مباشرة ما يساوى ١٠ ٪ ويخصص ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان وتوجه ٢٠ ٪ الباقية لأداء خدمات اجتماعية ومركزية .
- ٤ - تهيئة ظروف للعمل تكفل الكرامة للإنسان العامل ، وعلى هذا الأساس تم تحديد يوم العمل بسبع ساعات

المؤسسات الصناعية

ولقد رؤى بمد البدء في تنفيذ القوانين الاشتراكية وضم المنشآت والشركات الصناعية التي أُنمت إلى المؤسسة الاقتصادية ومؤسسى مصر والنصر ، أن الأمر يدعو إلى تجميع المنشآت المتجانسة النشاط في مؤسسات نوعية متخصصة توحيدا للجهود وتركيزا لها بحيث يمكن حشد الجهود في مجال التنمية الصناعية بما يحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة في أسرع وقت وعلى أكمل وجه .

وتحقيقا لذلك أُلغيت المؤسسات الثلاث وأنشئت بدلا منها المؤسسات النوعية الصناعية التالية :

- ١ — المؤسسة المصرية العامة للبترول وتبعتها ٩ شركات .
- ٢ — المؤسسة المصرية العامة للمعادن وتبعتها ١١ شركة .
- ٣ — المؤسسة المصرية العامة لصناعة الغزل والنسيج وتبعتها ٣٣ شركة .
- ٤ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وتبعتها ٢٥ شركة .
- ٥ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتبعتها ٢٧ شركة .
- ٦ — المؤسسة المصرية العامة لصناعة مواد البناء والحراريات وتبعتها ٩ شركات .
- ٧ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية وتبعتها ٨ شركات .
- ٨ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية وتبعتها ٢٧ شركة .
- ٩ — المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة .

الشعب يحنى ثمار الاشتراكية ..

إن التطبيق الاشتراكي لم ينتظر فترة طويلة حتى يؤتى ثمراته . لقد بدأ هذا التطبيق منذ اليوم الأول يحقق ثمراته سواء بالنسبة للعاملين به أو بالنسبة للإنتاج الذى يقدمه للبلاد كلها ..

وبالنسبة للعاملين فى القطاع الصناعى كانت ثمار التطبيق الاشتراكي على الوجه التالى :

١ - ارتفع عدد العاملين فى شركات القطاع العام الصناعى من ٢٠٦ آلاف فرد - خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ الى سبقت قوانين التأمين مباشرة - إلى نحو ٢٨٩,٢٠٠ فرد فى السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ بزيادة قدرها ٨٣,٢٠٠ فرد .

٢ - ارتفع مجموع ما حصل عليه العاملون فى هذه الشركات من ٤٦ مليون و ٩٨٥ ألف جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأمين ، إلى ٦٥ مليون و ٨٠ ألف جنيه سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، بزيادة قدرها ١٨ مليون و ٩٥ ألف جنيه .

٣ - بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين والعامل فى ميزانيات شركات القطاع العام الصناعى خلال مدة الميزانية المشتبه فى ١٩٦٢/٦/٣٠ (وغالبيتها ميزانيات مصورة عن ستة أشهر) ١٢,٤٨٧,٥١٧ جنيها ، خص منها المساهمين ٣,٩٩٧,٨١٤ جنيها ، وخص العمال ٣,٠٨٩,٧٠٣ جنيها .

بينما كانت الأرباح الموزعة فى الميزانيات المصورة فى سنة ١٩٦١ (ميزانيات سنة كاملة) مبلغ ٢٢ مليون و ٢٣٥,٨٩٣ جنيها ، خص منها المساهمين ١٦ مليون و ٧٦٨٨١٨ جنيها ، وخص العمال ٥ ملايين و ٤٦٧,٠٧٥ جنيها .

وبالنسبة للإنتاج نفسه كانت ثمار التطبيق الاشتراكي على الوجه التالي :

١ - زاد إنتاج شركات القطاع العام الصناعي من ٤٠٣ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأمين مباشرة ، إلى ٦١٤ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه في ميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ .

أى أن الإنتاج زاد خلال السنتين الأخيرتين بمبلغ ٢١١,٣٤٠,٠٠٠ جنيهاً أى بنسبة ٥٢,٤ ٪ .

٢ - ظهر إنتاج جديد هذا العام لأول مرة ، ومن أهم هذه المنتجات :

الأسفلت المنفوخ - المواسير الصلب الملعومة حلزونياً ولوازمها - عدد القطع - آلات الجراحة - آلات الورش - سيارات اللورى والأوتوبس - سيارات الركوب - الجرارات الزراعية - أسياخ اللحام .

وفي عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ستظهر لأول مرة منتجات جديدة أخرى من أهمها :

الأسلاك والجمال الصلب - عربات الركوب للسكك الحديدية - معدات التليفون والسترا - المحركات الكهربائية - البلاط الأسفلتي - فحم الكوك - الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية - السجاد الميكانيكي .

إنتاج جديد يظهر . .

استطاعت الصناعة العربية خلال السنوات الماضية أن تقدم إلى المستهلك — كل يوم تقريبا — ساعة جديدة لم يكن يستطيع الحصول عليها إلا عن طريق الاستيراد . .

إن نهضتنا الصناعية قد استطاعت أن تقدم إلى السوق في عهد الثورة ، وفي ظل الاشتراكية ، ساعا جديدة لم تكن تنتج في بلادنا من قبل ، من بينها ما على طبقا للاحصاء الأخير في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ (القيمة بالآلف جنيه)

انتاج عام ١٩٦٣/١٩٦٢		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
الصناعات الغذائية :			
٦٥٠	١٢٠٠٠	طن	لبن مبستر
٤٥	٢١٠	»	حامض خليك ثلجي
٨٥	١٨٩٤٠٠٠	علبة	سردين في العلب
٨	٣٦	طن	سمك مجمد
٢	٣٤	»	خضروات مجمدة
٧٣١	١٣٥٢	»	جمبرى مجمد
الصناعات الكيماوية :			
١٥٠	٣٠٠٠٠	طن	سماد توماس فوسفات
٨٠٩٤,٩	٣١٩٩٥٥	»	سماد أزوتي ٢٠,٥
١٠٣,٣	٣٦٠٨٢٥	علبة	ورق كربون

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
٤٥,٩	٣٣٧٨٦٧	علبة	أشرطة آلة كاتبة
٤٩٦٧,٤	٢٦٩٤٢١	بالعدد	خارجية } اطارات كاوتشوك ...
	١٨٦٠٤٣	»	
٣٠٩,٨	٦٥٧١	طن	زجاج مسطح منقوش
٦٨,٤	٤٥٨	»	الصوف الزجاجي
١١٥,٢	٢٥٨١١	م	زجاج الأمان
١٨,٤	٧٦٩٧٨	عدد	ترامس وأواني عازلة
٣٢٧	١٤٥٢	طن	المواد المساعدة للصباغة
٦٢١,٣	٢٣١٧	»	المنظفات الصناعية المنزلية
٩٢٣٦,٣	—	قيمة	الأدوية
١٨١,٣	١٢٣٢٠٨	قارورة	أقلام رصاص
٦٥٠	—	قيمة	غازات الأفران العالية المباعه وغاز الامتصاص
١٨,٥	١٧١,١	آلف لتر	أكسجين سائل
٥٧,٤	١٨٠٨	طن	سلفات الصوديوم
٧,٦	١٠٩	»	كلوريد حديدك
٤٨,٢	٦٣٠٠	»	هيوكلوريت كالسيوم
٦٤٥,٦	٢٦٢	»	ديناميت
٦٠,٣	١٣١,٣	»	لاكيهات نيترو سيلولوز
٢٢,٨	٢٣٢,٦	»	فورمالدهايد
١٤٤٥,٦	١١٥٠٣	»	مبيدات حشرية

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
			<u>صناعة الحديد والصلب :</u>
٢٨٦٧	٦٩٠٠٠	بالطن	كحل نصف مشكاة
٣٥١٠	٤٦٠٠٠	»	قضبان سكك حديد ولوازمها وقطاعات من الصلب
٢٢٨٥	٢٨٠٠٠	»	الواج صاج مسحوب على الساخن ...
٦١٥	٤٥١٧	»	مسامير قلاووظ وبرشام وفنك ...
٣٣٠	٢٣٧٠	»	مسبوكات صلب
٣٩٣	٥٣٦٥	»	مواسير مياه ضغط عالي (من الزهر) ...
			<u>صناعات ميكانيكية :</u>
٣٧٨٦	٤٢٦٠	بالعدد	سيارات ركوب
٣٠٩٣	٤٤٤	»	سيارات أوتوبس وشاسيه
٤٣١٠	١١١٥	»	سيارات لورى
٦٨٧	٤٣٢	»	جرارات
١٢١٠	٤٢٦	»	عربات السكك الحديدية للبضائع ...
٦٣٩	٥١١٨٠	»	دراجات
٥١٣	١٢٩٠	»	مركبات الديزل
٣٠٨	١٤٤٠	بالطن	يايات ورقية لزوم وسائل النقل ...
٧٤	١٠٠	آلف قطعة	تيل فرامل ودبرياج للسيارات ...
٥٠	٣٠٨٥	بالعدد	رادياتيرات للسيارات

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
٢١	٩٥	بالعدد	طلمبات بترين
١٢٦	٣٢١٧٠	»	عدادات المياه
٩٥١	٥٤٢٠٠	»	رشاشات نباتات
٩٥	٢٤١	ألف ٢م	شبكة ممدد (حديد والمونيوم)
٣٦	٩٧	»	نسيج معدنى
٢٣	٣٧	بالطن	رقائق المونيوم للتغليف
٥٣٦	٦٧٠	بالمليون	سدادات للزجاجات
٣٥,٥	—	بالقيمة	شبابر النظارات
١,٥	—	»	دبابيس ابرة
٦٦	٢٥١	بالآلف	مبارد
١٥٣	—	بالقيمة	عدد قطع لزوم الورش
١١٠	٧٥٥	بالطن	مواسير صلب ملحومة حلزونيا
٦١	٢٠٢	»	لوازم المواسير الصلب (وصلات المواسير)
٢٤٣	—	بالقيمة	أدوات مائدة (أنواع غير قابلة للصدأ)
٧٤	٢٨١	بالطن	لوف واسفنجة صلب (للأواني والأرضيات)
٢١	١٤٤٦٠	بالعدد	مفارم اللحم
٤٣	١٣٧٠	»	مخائنات بالبوتاجاز ٥-١٠-١٣ لتر ...
٩٢١	٦٥٩٣٠	»	أجهزة الطهى بالبوتاجاز
٢٨٢	٩٤١٣٠	»	اسطوانات بوتاجاز
٢١١	٨٣١٠	»	ماكينات الخياطة

القيمة بالآلف جنيه

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
			الصناعات الكهربائية :
٢٨١١,٣	٢٦٥٣٦	بالعدد	ثلاجات كهربائية
٤٩٢,٨	١٢٦٨٧	»	غسالات
٤١٠	٢١٣٨	»	أجهزة تكييف الهواء المنزلية
٧٢٧,٥	٣٨٥٣٢	»	أجهزة الراديو العادية
١٤٤٥,٤	٨١٥٠٧	»	أجهزة الراديو الترانزستور
١٢٢٦,٧	٥٤٢٠,٢	طن	كابلات كهربائية مسلحة
٣٧٥	١١٣٨	»	كابلات تليفونية
٢٤٦,٥	٩٨٨٥٠	ك.ف.أ	محولات كهربائية
٢٣٨	٨٢٠٠٠	عدد	العدادات الكهربائية
١٧٨,٣	٣٨٥٥,٤	طن	أسلاك كهربائية وكابلات عازية ومعزولة
٣٩٠٣,٢	٣٦١٨٨	عدد	أجهزة التلفزيون
٧٩,٤	١٢٥	»	لوحات توزيع كهربائية
٤٥,٥	١٨٢	»	أجهزة سينما للعرض
١٤,٦	٦٣٤٧٢	»	بطاريات ٩ فولت ترانزستور
١٦٧,٥	—	قيمة	عدد التليفون
٨,٩	١٤٤	عدد	أجهزة التسجيل
٣,٥	١٠٠٠	»	مكايى كهربائية
٣٠,٥	٧٤٦	»	جهاز راديو للسيارة
٧٦,٤	٢٢٧,٤	طن	كابلات الألمنيوم
٣٠	١٢٠	عدد	مبردات مياه

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج ما م ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
<u>صناعات خشبية :</u>			
٢١٧	٤٠٧٦	بالطن	خشب حبيبي
٥٦	—		الفلين
<u>صناعات جلدية ومنتجات حرفية :</u>			
٣٥	٤٦	ألف زوج	قفازات جلدية
٢٧	٥٥٧٠٠	عدد	فروش البويات
<u>صناعات بناءية :</u>			
٥١٦	٢٨٠٠٠	طن	أسمنت أبيض
٣٠٣٢	٦٥٣٥٠٠	»	أسمنت حديدي
٥٠٤	٢٢٧٦	»	أدوات منزلية من الخزف والصيني
		»	الأدوات الصحية والبلاط القيشاني
٦٦٠	٣٢٨٢	»	والعوازل الكهربائية
١٠٥	٨٦٥	»	البلاط سيراميك
<u>صناعات التعدين :</u>			
	١٨٤٠٠	»	كاولين
١٢٨	٤٦٥٨٦٥	»	خام الحديد
١٤٢٧	٤٠٠٠	»	منتجات الرمال السوداء
١٩	١٢٠٦٥	»	المسكيت وتيتانيوم
٦٦	٣١٣٨٩	»	حجر دولوميت
١٥	٣٤٠٤٢	»	رمل زجاجي
٦٨			

اشتراكية في توزيع المصانع . .

إن التخطيط الصناعى الاشتراكى السليم قد عمل على تحقيق الكفاية والعدل
بمراعاة العدالة في توزيع المشروعات الصناعية على المحافظات .

لقد مضى الوقت الذى كانت فيه منطقة من المناطق أو مدينة من المدن
أو محافظة من المحافظات تستأثر وحدها بخيرات الصناعة والآثار التى يحددها
إنشاء مصنع في المكان الذى يقع فيه هذا المصنع .

إن عملية التوزيع الإقليمى الصناعى وإن كانت قد راعت مبدأ العدالة في عملية
التوزيع ، فقد راعت أيضا أن يتم التوزيع على أسس اقتصادية سليمة لكل
محافظة من المحافظات حتى تعم الفوائد والآثار المترتبة على النشاط الصناعى
الجديد كافة أنحاء البلاد .

وبناء على ذلك تم حصر الخامات الصناعية الزراعية والتعدينية
وتوزيعها جغرافيا ، كما درست إمكانيات المناطق المختلفة من ناحية العمال
الصناعية وحصر الأفراد الذين يصلحون لأعمال فنية دقيقة ، وغيرهم ممن يمكن
تدريبهم على الأعمال المتوسطة الدقة ، ثم الأفراد الذين يمكن الاستفادة منهم
في الأعمال العادية ، أى في النواحي الإدارية والتسويق وغيرها .

وعلى هذا الأساس العادل كان توزيع المشروعات الواردة ببرامج التصنيع على
المحافظات المختلفة كما يلي :

رقم	المحافظة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
١	القاهرة	٢٨٠	٩٩,٣٤٠,٣٦٤
٢	الاسكندرية	١٦٤	٧٨,٣٢٩,٣٩٧
٣	بورسعيد	٢١	٦,٠٣٦,٧٤٥
٤	الاسماعيلية	٢٠	١٤,٩٦٣,٣٤٥
٥	السويس	١٧	٧٠,٦٥٤,١٦٥
٦	دمياط	٢٢	٨,٨٩٧,٦٠٤
٧	سياء	٣٥	٣٣,٩٠٨,٦٨٧
٨	البحر الاحمر	٥١	٥٣,٧٢١,٩٧٧
٩	الصحراء الغربية	١٣	١٧,٣٥٠,٠٨٦
١٠	القليوبية	٨٥	٣٣,٥٣٤,٩٧٧
١١	المنوفية	١٩	١١,٨٩٨,٣٠١
١٢	الشرقية	٢٠	٨,٦٠٤,٣٥٠
١٣	الغربية	٥٦	٢٠,٢٤٥,٧٢٥
١٤	الدقهلية	٤٥	٨,٩٨٠,٧٦٣
١٥	البحيرة	٤٦	٢٤,٠٣٨,٦٦٨
١٦	كفر الشيخ	١١	١,٢٧٤,٠٠٧
١٧	الجيزة	٦٢	٧٤,٨٧٠,٢٩٩
١٨	بنى سويف	١٢	٥,٢٤٨,٩٢٢
١٩	المنيا	٥٠	٨,٩١٣,٦٠٠
٢٠	أسيوط	٢٦	١١,٣١٨,٩٦٧
٢١	سوهاج	٢١	٥,٣٠٧,٢٣٠
٢٢	قنا	١٦	١٧,١٠٦,٤٧٥
٢٣	أسيوان	٣٢	٨٤,٣٦٤,١٤٩
٢٤	الفيوم	١٨	٤,٨٨٠,٠٢٢
٢٥	جهات مختلفة	٥٠	٣٠,٧٩٣,٣٠٧
٢٦	مشروعات لم تحدد	٢٢	٥٣,٤٧٢,٣٥٨
	الجملة	١٢١٤	٧٨٨,٠٥٤,٤٩٠

الصناعة والمجتمع

- الصناعة في خدمة القرية .
- الصناعة في خدمة القطاعات الأخرى .
- الرقابة على الانتاج .
- تسعير المنتجات الصناعية .

« أن الصناعة هي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطوير الاقتصادى والاجتماعى .. » .

وفى سبيل تحقيق ذلك تقوم الصناعة :

* بتحقيق احتياجات المجتمع مباشرة من السلع والمنتجات الصناعية .

* بعد القطاعات الأخرى باحتياجاتها تمكينا لها من أداء أهدافها من أجل خدمة المجتمع .

وفى ميدان تحقيق احتياجات المجتمع أثبتت الصناعة العربية قدرتها الفائقة خلال السنوات التى أعقبت الثورة - على توفير معظم هذه الاحتياجات الى حد الوصول الى الاكتفاء الذاتى وتحقيق فائض يمكن تصديره الى الأسواق الخارجية .

ان من مفاخر هذا الجيل انه وضع للأجيال التى سوف تاتى بعده دعائم قوية تستطيع امام كل الاحتمالات أن ترفع من مستواه وتدفعه الى قمة الكمال ..

ولقد أوضحت الصفحات السابقة من هذا الكتاب مظاهر التطور الصناعى الذى أحرزناه خلال السنوات التى مضت منذ عام ١٩٥٢

في شتى القطاعات الصناعية ، سواء بالنسبة للمنتجات الجديدة التي يمكن تصنيعها في بلادنا لأول مرة ، أو بالنسبة لزيادة الانتاج والارتفاع بجودته . .

ذلك التطور الذي نجح في تغيير ملامح مجتمعنا وتوفير قدر كبير من الرفاهية لكافة المواطنين ، مع رفع مستوى المعيشة بزيادة نصيب الفرد من المنتجات الصناعية المختلفة .

الصناعة في خدمة القرية

إن تأثير الصناعة على المجتمع لم يتمصر على المدينة وحدها وإنما راح هذا التأثير يتوغل حتى وصل الى أعماق القرى والكفور . .

ولقد كانت القرية في تخطيط الدولة هدفاً يجب أن تصل إليه الحركة الصناعية . .

وعن طريق الاهتمام بالصناعات الريفية واليدوية أمكن تحقيق ذلك المنفذ والوصول إلى إنعاش الريف وزيادة الدخل القومي ، والحصول على قدر وفير من العملات الأجنبية .

وفي البرنامج الثاني للصناعة أدرجت مشروعات للصناعات الريفية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى ١٣ مليون جنيه .

كما رأت الدولة تشجيع التعاون في مجالات الصناعات الريفية فتم في عام ١٩٦٠ إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى لتشارك في رسم سياسة القطاع التعاونى في الاقتصاد القومى، وتقوية النظام التعاونى بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية، والإشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وقد بدأت هذه المؤسسة رسالتها بالاتجاه الى إحياء الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة وقت إنشاء المؤسسة والتي لم يتجاوز عددها وقتئذ ٦٥ جمعية بين طائفة أو فاشلة أو مفتقرة إلى الإمكانيات العادية والفنية التى تساعدها على أداء رسالتها قبل أعضائها من صغار العمال والحرفيين .

وقد قامت المؤسسة في هذا المضمار بإعادة تنظيم هذه الجمعيات والقيام بتأسيس جمعيات تعاونية جديدة فى أوساط العمال والحرفيين لرعاية الصناعات المختلفة وتطويرها بجانب القضاء على طبقة الوسطاء والمستغلين .

ونتيجة لهذه الجهود :

- زاد عدد الجمعيات الى ٢٢٩ جمعية .
- زاد عدد الأعضاء إلى ٢٦٤٦٥ عضوا .
- زاد رأس المال الى ٢,٤ مليون جنيه .

وكي يتم الربط بين هذه الجمعيات المترايدة وتنظيم الاشراف عليها لا مركزيا وتمكينها من تنفيذ أغراضها على الوجه الأكمل قامت المؤسسة بإنشاء ٢٠ جمعية تعاونية صناعية بعواصم المحافظات ألحق بكل منها مركز للتسويق الصناعي لتصريف منتجات الجمعيات الانتاجية والوحدات بنوعها وتوريد الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة بأقل الأسعار ، وفي ظل ظروف أحسن سواء بالنسبة للشراء أو البيع عما كان عليه الوضع بالنسبة للتسويق الفردي بحيث أصبح العامل مسؤولا عن الانتاج فقط . وتتولى هذه الجمعيات الصناعية عملية التصريف بطريقة أو بأخرى .

وينظر أن يصل عدد وحدات الصناعات الريفية حتى نهاية هذا العام إلى حوالي ٢٥١ وحدة تدريبية وإنتاجية .

والغرض من إنشاء هذه الوحدات سواء التدريبية منها أو الانتاجية هو خلق جيل من الصناع المهرة والحرفيين بجانب تدريب أكبر عدد ممكن من العمال والصبية والفتيات للقضاء على البطالة المقنعة في الريف وتحويل أكبر عدد ممكن من الأفراد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، لرفع دخولهم وبالتالي مستوى معيشتهم لما لهذه الوحدات القليلة التكاليف نسبيا من قدرة كبيرة على استيعاب أعداد ضخمة من العمال والحرفيين بعكس الوضع في الصناعات الثقيلة والكبيرة .

الصناعة فى خدمة القطاعات الأخرى

امتدت آثار الدفع التورى لتشمل تطوير قطاعات الاسكان والنقل والصحة والزراعة والكهرباء والإعلام والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى بفرض التهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للواطن العربى وإشباع رغبات الجماهير وخاصة الطبقات الكادحة التى طال حرمانها من مختلف مقومات الحياة الكريمة التى تفرص كل أمة تضع نفسها بين صفوف الأمم المتقدمة على توفيرها لأبنائها .

ونتيجة لذلك كان على كل من هذه القطاعات أن يضاعف من إنتاجه وخدماته ليس فقط لسد الاحتياجات المتجددة للواطنين ولكن لتعويضهم أيضا عن آثار الحرمان الطويل المتخلف من سياسات المهود السابقة . وترتب على ذلك أن تتضاعفت احتياجات هذه القطاعات من مختلف المنتجات الصناعية التى تعد بمثابة أدوات الانتاج بالنسبة لأنواع الخدمات التى تؤديها هذه القطاعات .

وقد كان من العسير الاتجاه الى باب الاستيراد من الخارج لتوفير كل الاحتياجات اللازمة لهذه القطاعات نظرا لقصور مواردنا من العملات الأجنبية عن مواجهة مثل هذه الطفرات التورية .

وهكذا ألقى على كاهل القطاع الصناعى عبء مواجهة الاحتياجات المتزايدة بجميع القطاعات الأخرى . مما جعل القطاع الصناعى حجر الأساس الذى ترتكز عليه عملية تطوير مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ولذلك وضع القائلون على الصناعة نصب أعينهم ضرورة تطوير الانتاج الصناعى لفرض الوصول الى تحقيق كفاية القطاعات الأخرى من المنتجات الصناعية .

إن قيمة المنتجات الصناعية التي كانت تستخدمها القطاعات الأخرى بلغت في عام ١٩٦٢ حوالي ٣٩٣ مليون جنيه، مقابل ٨٠ مليون جنيه فقط في عام ١٩٥٢ وكان من الممكن أن يتم استيراد هذه المنتجات من الخارج وتحميل خزائن الدولة ثمنها بالعملة الصعبة ، لولا أن الصناعة العربية أمكنها أن تحقق ذلك العمل الرائع :

● في قطاع الإسكان والمرافق والانشاءات : استطاعت الصناعة العربية أن تساعد على تدعيم هذا القطاع وتحقيق أهدافه فأمدته بكل احتياجاته من حديد التسليح، والأسمنت، الطوب، والزجاج المسطح، والأدوات الصحية. الخزف والصيني، ومسبوكات الزهر، والحدايد والبويات، وأشغال النجارة .

ولقد كانت قيمة هذه المنتجات التي قدمتها الصناعة إلى قطاع الإسكان والمرافق والانشاءات عام ١٩٥٢ قاصرة على ١٠ قيمته ٣٠,٨ مليون جنيه قفزت عام ١٩٦٢ إلى ما قيمته ٦٠,١ مليون جنيه .

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة العربية إلى قطاع الإسكان والمنشآت خلال العام الماضي ما يلي :

- ١٩٠ ألف طن حديد تسليح .
- ٤,٩ مليون طن أسمنت بورتلاندى .
- ٦١٢ ألف طن أسمنت حديدى .
- ٣٠ ألف طن أسمنت أبيض .
- ٢٤٩٠ مليون طوبة (أحمر ورمل) .
- ٣,٣ مليون طن أدوات صحية .
- ٨٠٠ ألف طن بلاط سيراميك .
- ٢,٢ مليون طن بويات .

● وفي قطاع النقل والمواصلات : وفرت الصناعة احتياجات هذا القطاع من سيارات الركوب ، والاتوبيسات ، والاوريات ، وعربات السكة الحديد، والقضبان ولوازمها ، والوحدات النهرية والبحرية ، الى جانب مواد الوقود البترولية كالبنزين والسولار والديزل والمازوت .

إن قيمة هذه المنتجات التي قدمت لقطاع النقل والمواصلات عام ١٩٦٢ بلغت حوالى ٩٠,٥ مليون جنيه مقابل ٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة لقطاع النقل والمواصلات خلال العام الماضى ١٩٦٢ ما يلى :

- ٤٠٠٠ سيارة ركوب .
- ٤٠٠ أتوبيس .
- ١١٠٠ لورى ومقطورة .
- ما قيمته ٣ ملايين جنيه قطع غيار للسيارات .
- ١٣٠ ألف بطارية سائلة .
- ١٣٦٠ طن يايات .
- ٦٢ ألف وحدة تيل فرامل .
- ٤٠٠ عربة سكة حديد .
- ٥٠ ألف طن قضبان سكة حديد .
- ٦٠ ألف دراجة .
- ٩٢٠ محرك ديزل .

● وفي قطاع الزراعة : ساهمت الحركة الصناعية فى المحافظة على الثروة الحيوانية وفى زيادة غلة الفصد وتوسيع الرقعة الزراعية عن طريق توفير احتياجات الهيثبات المشرفة على الزراعة من أسمدة، ومبيدات حشرية، ومعدات زراعية ، ورشاشات ، وعبوات ، إلى جانب أعلاف الحيوانات .

ولقد كانت قيمة هذه المنتجات التي قدمتها الصناعة إلى قطاع الزراعة عام ١٩٥٢ لا تتعدى ٧,٥ مليون جنيه، ارتفعت عام ١٩٦٢ إلى ٣٦,٦ مليون جنيه

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة العربية الى الزراعة خلال العام الماضي ما يلي :

- ٧٢٥ ألف طن أسمدة آزوتية وفوسفاتية .
- ١٢ ألف طن مبيدات حشرية .
- ٤٥ ألف رشاشة وعفارة .
- ٢٣٥٠ طلمبة رى .
- ما قيمته ١٠٨ ألف جنيه دواليب حلاجة القطن .
- ما قيمته ١,٨ مليون جنيه معدات زراعة .

● وفي قطاع الخدمات العامة : ويشمل القوى الكهربائية ، ومحطات ومعدات توصيل مياه الشرب ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وغيرها من أنواع المرافق والخدمات ، قامت الصناعة بتدبير احتياجات هذه القطاعات من الكابلات ، والمحولات الكهربائية ، والمواسير ، وعدادات الكهرباء ، والمياه ، وعدد التليفون .

● وفي قطاعات الإعلام والتعليم : ساهمت الصناعة بقدر ملحوظ في العمل على نشر الثقافة والتوعية الوطنية بتوفير ورق الطباعة ، ومواد ومهمات المكاتب والأدوات المدرسية ، ومصنوعات الورق المختلفة ، كالكتب والكراسات مع التوسع في إنتاج أجهزة الراديو والتلفزيون وغيرها من الأجهزة التي تستخدم للأغراض الثقافية وترشيد الوعي القومي .

● وفي قطاع الصحة : شاركت الصناعة وتشارك بنصيب كبير في توفير الأدوية والمستزمات الطبية كما تعمل جاهدة على إحلال الإنتاج المحلي محل المستورد من الأدوية . وفي سبيل ذلك تعقد الاتفاقات مع كبرى المصانع الأجنبية التي اشتهرت بمنتجاتها بالأسواق المحلية وذلك لتصنيع منتجات هذه المصانع محليا مع قيام الصناعة بتوفير احتياجات المستشفيات ودور العلاج من منتجات الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والأثاثات الخشبية والمعدنية ، والمواد الكيماوية ، والمصنوعات الكهربائية ، وغير ذلك من المنتجات الصناعية الأخرى .

الرقابة على الإنتاج

إن تحقيق النجاح شيء صعب، ولكن الأصعب منه أن نحافظ على هذا النجاح وإذا كانت المعجزة الثورية قد أمكنها في خلال السنوات القليلة التي مضت أن تحقق هذا النجاح الذي حققته ، فإن متطلبات المحافظة على هذا النجاح المفضل طريقها وسط ذلك الجهد المبذول في البناء والتشييد .

في سبيل تدعيم العمل الصناعى والمحافظة على جودته :

١ - أنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى .

٢ - وضعت سياسة ثابتة لتسعير المنتجات .

والتوحيد القياسى كما يدل عليه اسمه يعنى وضع مواصفات ومقاييس محددة لوحدة إنتاج ما ، تكون نموذجا ومثالا لباقي الوحدات التى يتم إنتاجها وذلك ضمانا لجودة المنتجات ودقتها وحسن أدائها .

وفى سبيل ذلك تستعين الهيئة بكل خبرة محلية أو أجنبية عن طريق المنظمات الدولية التى انضمت إلى عضويتها .

ولقد بلغ عدد اللجان الفنية التى شكلت لوضع المواصفات القياسية التى تم إنجازها خلال العام الأول من الخطة الخمسية ٧٦ لجنة ضمت حوالى ٤٧٠ من الاختصاصيين والفنيين ، وعقدت فى سبيل ذلك حوالى ١٤٩٠ اجتماعا .

كما اشتركت فى إنجاز المواصفات القياسية الواردة ببرنامج العام الثانى ٦٢/٦١ ٩٨ لجنة ضمت حوالى ٥٨٠ من الاختصاصيين والفنيين . وعقدت فى سبيل ذلك ١٨٤٠ اجتماعا .

وقد أمكن بتنفيذ برنامج العاملين الأول والثاني من الخطوة الانتهاء من إعداد أكثر من ٣١٥ من المواصفات تشمل أكثر من ٦٠٠٠ صنف ومقاس لحوالى ٦١٩ من السلع الرئيسية التى تنتجها المصانع المحلية ، وكذلك الطرق القياسية لفحصها واختبارها ومعايرة الأجهزة المستخدمة فى إنتاجها

فوائد التوحيد القياسى :

يحقق التوحيد القياسى كثيرا من المزايا والفوائد التى تعكس أحسن النتائج على الاقتصاد القومى . فقد قدرت بعض الدول أن كل قرش ينفق فى مجال التوحيد القياسى يعود بفوائد وأرباح توازى خمسين قرشا . ويرى خبراء الصناعة والاقتصاد أن اتباع نظم التوحيد القياسى فى جميع قطاعات الانتاج القومى ومراحله يؤدى إلى زيادة حقيقية فى الانتاج توازى ١ ٪ . وقبلا على ذلك يمكننا القول بأننا إذا نجحنا فى تطبيق التوحيد القياسى فى جميع قطاعات انتاجنا القومى لبلغت الزيادة فى قيمته نحو ٣٦ مليونا من الجنيحات فى عام ١٩٦٥ .

والتوحيد القياسى اشتراكى بطبيعته فهو يعم بفوائده المواطنين جميعا من منتجى ومستهلكين وتجار وعمال وفلاحين . فهو يحمى المستهلك من الغش والاضرار والأخطار ، ويعمل على تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية مع ضمان جودتها وحسن أدائها . كما يحقق للنتج الثقة فى منتجاته ويساعد على رواجها والمحافظة على سمعتها ويقلل الأعباء والتكاليف .

وقد يتصور البعض أن تحديد وتوحيد المواصفات يحد من التجديد والابتكار . وهذا تصور يخالف الواقع ، إذ أن المواصفات تحدد الخطوط الرئيسية فقط ، وهى من المرونة بحيث تترك المجال فسيحا للتنافس والابتكار بين المنتجين لصالح الصناعة والاقتصاد القومى . وفضلا عن ذلك فهى تراجع دوريا على ضوء

التطبيق العملي لكي تساهم في الدوام التقدم المضطرب في العلم والصناعة وتمتشي مع الامكانيات والاحتياجات الفعلية للبلاد .

مطابقة المواصفات واصدار شهادات وعلامات المطابقة :

ولقد رأت الهيئة المصرية للتوحيد القياسي - تأكيداً لسمعة المنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية - أن يؤخذ بنظام شهادات وعلامات مطابقة السلع والمنتجات لما يعتمد من مواصفات يميّث تكون شهادة أو علامة المطابقة عنواناً لجودة ودقة الانتاج وجوازاً يسمح بتداوله واستخدامه بثقة واطمئنان .

ويلزم للحصول على شهادة مطابقة سامة ما للواصفات القياسية أن يخبر أولاً عدد من النماذج الأساسية لهذه السلعة ، حيث تجرى التجارب عليها في معامل الهيئة أو أية معامل أخرى تعتمد هذا الغرض . فاذا أجازت النماذج هذه التجارب بنجاح فإن الهيئة تمنح شهادة مطابقة السلعة للواصفات وتأذن للمصنع بالإنتاج طبقاً لهذه النماذج ويكون للمصنع عندئذ الحق في وضع علامات المطابقة على انتاجه من هذه السلعة بشرط اخضاع الانتاج للتفتيش الفني الدوري والمفاجيء الذي يقوم به الاختصاصيون بالهيئة للتأكد من أن جميع السلع المنتجة قد تم انتاجها طبقاً للواصفات المعتمدة .

وقد بدى بتنفيذ هذا النظام فيما يتعلق بالأجهزة المنزلية التي تعمل بالغازات البترولية المسالة (البوتاجاز) نظراً للتوسع في انتاجها وذلك للتأكد من حسن أدائها والاطمئنان على سلامة استخدامها . وقد بلغ عدد الأجهزة التي تم فحصها والتأكد من مطابقتها للواصفات ومنحها العلامات الخاصة بذلك ١٥ ألف جهاز في عام ١٩٥٩ و ٤٠ ألف جهاز في عام ١٩٦٠ و ٥٠ ألف جهاز في عام ١٩٦١ وأكثر من ٥٥ ألف جهاز في عام ١٩٦٢ .

وتتخذ حاليا الاجراءات لإخضاع انتاج مواقد الكيروسين أيضا لهذا النظام
على أن يطبق تدريجيا على السلع والمنتجات الأخرى .

وبذلك تكتمل للشروعات الصناعية الدعائم القوية اللازمة لنهوضها وتقديمها
على نهج فني سليم ، بما يحقق لمشتجاتها الرواج والثقة في الأسواق المحلية والخارجية
على السواء .

تسعير المنتجات الصناعية

إن الرقابة المفروضة على الانتاج الصناعى وضعت أساسا لحماية المستهلك . وإذا كانت هذه الرقابة قد أمكنها توفير هذه الحماية للمستهلك بأن تحفظ له جودة الانتاج ، فقد كان من الضروري أيضا أن تتناول هذه الرقابة تحديد أسعار المنتجات الصناعية حماية للمستهلك من أى تقلب .

والسياسة التى تدير عليها الدولة حاليا فى تسعير المنتجات المحلية هى :

١ — محاولة وضع سعر موحد للصنف الواحد فى جميع المصانع المنتجة . خصوصا اذا كانت المواصفات موحدة حتى يمكن التيسير على المستهلك ومهولة حفظ السعر وبذلك تحكم الرقابة من المستهلكين على دقة تنفيذ التسعيرة ، ويراعى عند تحديد السعر الموحد أن يقوم على أساس التكلفة المناسبة مع منح المصنع الربح المناسب . والمصانع التى تقل تكلفتها عن ذلك تحصل على ربح إضافى مشجع لها . أما المصانع التى تزيد تكلفتها على التكلفة المناسبة وتستنفذ الزيادة فى تكلفتها جزءا من أرباحها فإن ذلك يحفزها على إعادة دراسة تكلفتها والعمل على استبعاد أوجه الاسراف منها وتخفيضها أسوة بالمصانع الأخرى .

٢ — توجيه المصانع الى بعض أوجه الاسراف أو المغالاة فى بنود التكلفة المختلفة كزيادة نسبة المواد .

٣ — العمل على تخفيض تكاليف إنتاج بعض السلع الشعبية التى تستهلكها الطبقات محدودة الدخل حتى ولو أدى ذلك الى تخفيض أسعار بيع بعض المواد التى تدخل فى إنتاجها وتصنعها مصانع أخرى، مثل الحلالة الطحينية فهى تصنع من السمسم والجلوكوز وتقوم مصانعها بعملية تحويل السمسم إلى طحينية وتشتري الجلوكوز من المصانع الأخرى المنتجة له ، وقد عملت الدولة على تخفيض

سعر الخلاوة رغم ارتفاع سعر السمسم بالزام مصانع الجلوكونز ببيعها لها بالتكلفة حتى تصل الخلاوة الطحينية الى المستهلك بالسعر المناسب رغم ارتفاع أسعار الخامات اللازمة لصناعتها .

٤ - تشجيع المصانع التي ترغب في تصدير منتجاتها الى الخارج بمنحها إعانة أو دعم وذلك بعد عمل مقارنات بين أسعار المنتجات المحلية التي تحدث على أساس دراسة التكاليف الفعلية وبين أسعار مثيلاتها من الإنتاج الأجنبي ، ولا يسمح بالتصدير إلا إذا كان سعر التصدير يحقق ما سبق أن تكلفته السلعة من خامات استوردت بالعملة الأجنبية وفائض لمقابلة باقى عناصر التكلفة الأخرى . كما أن أسعار المنافسة الخارجية تكون وسيلة لدراسة أسباب ارتفاع تكلفتنا المحلية ومحاولة خفضها .

٥ - لا تقتصر عملية تحديد الأسعار على السلع الشعبية بل تشمل بعض السلع الكالية التي أصبحت من الضروريات ولا غنى عنها بين الطبقات العاملة كالثلاجات والفسالات وأفران البوتاجاز ، وكان من نتيجة خفض أسعار مثل هذه السلع رفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة التي أصبحت تستهلك هذه السلع التي ما كان يتاح لها شراؤها قبل اتسعر .

٦ - توجيه بعض المصانع إلى تشغيل احتياجاتها في مصانع أخرى عملية بدلا من استيرادها من الخارج .

الصناعة والتصدير

- سياسة التصدير .
- الدول التي تصدر اليها .
- الصادرات الصناعية وتطورها .

ان الحديث الطويل عن الصناعة العربية يمتد حتى يصل الى جزء هام منها وهو تصدير المنتجات العربية الى اسواق لم تكن تربطنا بها اية علاقة من قبل سوى الاستيراد .. ولقد وصل عدد السلع التي تصدرها - من المنتجات الصناعية - الى ٢٤٨ سلعة .

واهم صادراتنا الصناعية الفزل والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية ، والتريكو ، والملابس الجاهزة ، فهي تمثل ثلث صادراتنا تقريبا ، ويليهما بعد ذلك صادراتنا من البترول ، ثم منتجات الصناعات الغذائية مثل البصل المجفف ، والجمبرى المحفوظ ، والسكر ، والأغذية المحفوظة ، والمعلبات والحلوى ، ثم المنتجات المعدنية من منجنيز وفوسفات ، ومنتجات الصناعات الهندسية مثل التلجلات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء والأثاث المعدني والأحذية ، وكذلك منتجات الصناعات الكيماوية مثل اطارات السيارات والروائح العطرية ، ثم مواد البناء والحرايات مثل الاسمنت والجبس الخ ..

سياسة التصدير

تعمل الدولة جاهدة على زيادة أرقام التصدير حتى تصبح الصناعة المورد الأول للمقد الأجني ، وحتى تغير ما سارت عليه مصر منذ أجيال بعيدة من اعتماد اقتصادها الخارجى على محصول القطن ، الذى يعتبر المحصول الأول الرئيسى فى التصدير .

وقد سارت الدولة فى سياسة التصدير على الأسس الآتية :

- عدم السماح بتصدير أية سلعة صناعية إلى الخارج قبل التأكد من جودتها والتحقق من صلاحيتها حتى نحافظ على سمعة منتجاتنا الصناعية فى الأسواق الخارجية .
- إعطاء أفضلية للدول التى تصدر إليها منتجاتنا فى أن نستورد منها احتياجاتنا من الخامات اللازمة للصناعة ، حتى نوطد أواصر التعاون التجارى بيننا وبين هذه الدول المشترية لصادراتنا ، وحتى نجعل الميزان التجارى بيننا وبين هذه الدول فى توازن مستمر تدعياً للروابط الاقتصادية .
- منح صادراتنا جميع ما سبق أن دفعته من رسوم جمركية أو رسم إنتاج أو رسوم أخرى على الخامات اللازمة لتصنيعها وذلك تحت نظام الدروالك ، كذلك تسهيل عملية التصدير عن طريق نظام السماح المؤقت بأن يسمح بدخول البضاعة بدون دفع ضريبة جمركية فى حالة إعادة تصديرها بعد التصنيع .
- معاونة المصانع على تحمل شطر من الخسائر التى تلحقها من التصدير إذا اقتضح أن ميزانية المصنع لا تتحمل هذا العبء .

الدول التي تصدر إليها

١ - أفريقيا :

السودان - الصومال - ليبيا - غانا - إثيوبيا - نيجيريا -
الجزائر - سيراليون - المغرب - غينيا .

٢ - آسيا :

تركيا - اليابان - قطر - اندونيسيا - عمان - الملايو -
الأردن - السعودية - اليمن - لبنان - سيلان - الكويت - عدن -
بورما - فيتنام - باكستان - هونغ كونج - البحرين - الهند - رومانيا -
الصين الشعبية .

٣ - أوروبا :

السويد - النرويج - الدنمارك - ألمانيا الغربية - هولندا - إنجلترا -
قبرص - سويسرا - مالطة - تشيكوسلوفاكيا - إيطاليا - إيرلندا -
بلجيكا - فرنسا - ألمانيا الشرقية - المجر - روسيا - النمسا -
يوغوسلافيا - اليونان .

٤ - الأمريكتين :

كندا - الولايات المتحدة - فنزويلا - كوبا - هايتي .

٥ - أستراليا :

أستراليا .

تطور صادرات المنتجات الصناعية

في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢

(المبالغ بالآلاف جنيه)

١٩٦٣*	١٩٦٢	١٩٥٧	١٩٥٢	الصناعة
٣٣٨٨٥	٢٣٣٠٠	١٣٦٦٨	٥١٥٩	صناعة الغزل والنسيج
٨٨٣٦	٦٨٠٠	٤٥١٩	٢١٠٥	الصناعات الغذائية فيما عدا الأرز ...
٦٢٥٠	٤٧٥٠	٣٣٤٢	١٨٦٨	الصناعات الكيماوية
٥١٨٠	٤٦٥٠	٨٤١	٥٢٨	الصناعات الهندسية والمعدنية
٢٦٦٧				
٣٤٩٠	١٩٠٠	١٥٣٩	١٢٦	صناعات مواد البناء والحراريات ...
				إجمالي قيمة صادرات الصناعات
٦٠٣٠٨	٤١٤٠٠	٢٣٩٠٩	٩٧٨٦	التحويلية (فيما عدا الأرز)
٢٦٧٤٤	١٨٠٠٠	١٢٣٢	١٦٥٨	الصناعات البترولية
٥٢٣٩	٣٠٠٠	٨٥٦	٢١٣٤	الصناعات المعدنية
٩٢٢٩٠	٦٢٤٠٠	٢٦٩٩٧	١٣٥٧٨	إجمالي قيمة صادرات المنتجات الصناعية

* أرقام سنة ١٩٦٣ عن تقديرات التصدير حسب الميزانية الجديدة .

الفهرس

الفهرس

صفحة

—	فورتنا الصناعية — كلمة السيد وزير الصناعة	—
١	القسم الأول : بعد ١١ عامًا	
٣	كيف كنا وكيف أصبحنا ؟	
٤	لأول مرة في تاريخنا	
٦	الخطوة في سطور	
٧	إنتاجا الصناعى فى أرقام	
٩	أين يذهب الإنتاج ؟	
١١	نصيب الفرد من الإنتاج الصناعى	
١٤	من القاهرة إلى عواصم العالم	
١٧	العامل سيد الآلة	
—	القسم الثانى : بيانات بالرسوم	—
—	تقديم	—
١	قيمة الإنتاج الصناعى	
٢	الصناعات البترولية — الصناعات المعدنية	
٣	إنتاج الزيت الخام — إحباطى الزيت الخام — رؤوس الأموال	
٤	مشقات بترولية	
٥	خام الحديد — وىل الزجاج — دولوميت — كبريت	
٦	الصناعات الهندسية والمعدنية	
٧	منتجات الحديد والصلب	
٨	كئل صلب نصف مشكلة — قضبان السكك الحديدية — ألواح صلب	
—	سيارات الركوب — سيارات الأتوبيس — سيارات النقل —	
٩	عربات السكك الحديدية	
١٠	مواقد وأفران البوتاجاز — سخانات البوتاجاز	

	محركات الديزل — دراجات — مكائن خياطة — محولات — إيايات —
١١	أسطوانات — رفاقي ألومنيوم — أنايبب ألومنيوم — كابلات — مبارد — شابر —
١٢	أسطوانات جرافون —
١٣	التلجارات النهر يائية — الفصالات — تكييف الهواء —
١٤	التليفزيون — الراديو —
١٥	البطاريات الجافة — البطاريات السائلة — العدادات — المصايح —
١٦	صناعة الفزل والنسيج —
١٧	منتجات الفزل والنسيج —
١٨	حيال سيزال — حماد نايون — دانتيل — قطيفة — داكرون — جوبير —
١٩	الصناعات الكيماوية —
٢٠	الأسمدة الفوسفاتية — الأسمدة الآزوتية —
٢١	الأدوية — الصودا الكاوية — الكلور —
٢٢	الزجاج — مصنوعات البلاستيك — البويات — الورق —
٢٣	ورق الكتابة — إطارات — ورق كرافت — ترات نشادر جيسرى —
٢٣	مضادات حيوية — ميدات حشرية —
٢٤	مستحضرات التجميل — الفورمايكا — التراموس —
٢٥	الصناعات البناية — صناعة الأسمنت —
٢٦	الخزف والصيني — أدوات صمعية وعوازل وبلاط سيراميك —
٢٧	طوب حراري — مواسير خرسانية ومواسير اسبستوس —
٢٨	الصناعات الغذائية —
٢٩	بصل مخفف — فواكه محفوظة — جبري محمد — مردين وجرى معلب —
	سكر — جاكوز — ملى صناعى — عجائن غذائية — مياه غازية —
٣٠	خضر محفوظة — لبن مبستر — جبن مطبوخ —
٣١	الطاقة الكهربائية —
٣٢	الاستثمارات الجديدة فى الصناعة —
٣٣	عدد المال — الأجود والمرتبات —
٣٤	المكافآت والمنح — حجم الإنتاج —
٣٥	الأمينات الاجتماعية — المزايا العينية —
٣٦	التوزيع الإقليمى للصانع —

القسم الثالث : مصانعنا في صور
تقديم
بعض مصانعنا الجديدة

صفحة	
١	مصنع تكرير البترول — الإسكندرية
٢	» الحديد والصلب — حلوان
٣	» المواشير — حلوان
٤	» السيارات — حلوان
٥	» عربات السكك الحديدية — حلوان
٦	» مصنع الدراجات — القاهرة
٧	» اللوازم المعمارية — القاهرة
٨	» التليفزيون — القاهرة
٩	» الطائرات — الجيزة
١٠	» الكابلات — مطرد
١١	» الفرامل — القاهرة
١٢	» الفزل الرفيع — دمياط
١٣	» الفزل الرفيع — شبن الكوم
١٤	» الفزل — طنطا
١٥	» شبك الحديد — بورسعيد
١٦	» الخوت — بلبيس
١٧	» الصباغة والتجهيز — شبرا الخيمة
١٨	» كسوى الكرد — حلوان
١٩	» السماد (كيا) — أسوان
٢٠	» سماد كبريتات النشادر — السويس
٢١	» الإطارات — الإسكندرية
٢٢	» ورق الكتابة والطباعة (راكتا) — الإسكندرية
٢٣	» ورق الكرافت — السويس
٢٤	» الخشب الحبيبي — طنطا
٢٥	» الأقلام الرصاص — مطرد

٢٦	مصنع الصودا الكاوية — الإسكندرية
٢٧	» الكيماويات الدوائية — أبو زعبل
٢٨	» الخيوط الجراحية — القاهرة
٢٩	» الأسمنت الحديدى — حلوان
٣٠	» الأسمنت الأبيض والملون — حلوان
٣١	» الخزف والصينى — مسطرد
٣٢	» السكر ولب الورق — أدفو
٣٣	» البصل المجفف — سوهاج
٣٤	» السردين والجبرى — دمياط
٣٥	» الألبان — القاهرة
٣٦	» لبسكويت والقطاير — القاهرة
٣٧	» المنتجات الغذائية — الإسكندرية
٣٨	» الزيوت المستخلصة — الإسكندرية

بعض مصانعنا التي توسعت :

٣٩	توسع شركة مصر للفلز والتنجج بالمحلة الكبرى
٤٠	» » حلوان للفلز والتنجج
٤١	» » للحرير الصناعى بكفر الدوار
٤٢	» » النمر لإنتاج الحراريات والقفار
٤٣	» الشركة المصرية للواسير والمنتجات الأسمتية
٤٤	» شركة الورق الأهلية

القسم الرابع — ملاحظ الصور وتفصيلها :

١	سياستنا الصناعية
٣	حتى عام ١٩٥٢
٧	البناء الصناعى
١٣	ودارت آلات المصانع
٢٧	البرنامج الثانى للصناعة
٤١	هكذا تطور الإنتاج الصناعى

صفحة	
٤٣	الصناعات البترولية
٤٩	» المعدنية
٥٥	» المعدنية
٦١	» الهندسية
٦٧	» الحجرية
٧١	صناعات الغزل والنسيج
٨٣	الصناعات الكيماوية والدوائية
٩٩	صناعة مواد البناء والحراريات والزجاج
١٠٧	الصناعات الغذائية
١١١	الصناعة في ظل الاشتراكية
١١٣	كفاية وعدل
١١٦	المؤسسات الصناعية
١١٧	الشعب يحق ثمار الاشتراكية
١١٩	إنتاج جديد يظهر
١٢٥	إشتراكية في توزيع المصانع
١٢٧	الصناعة والمجتمع
١٣١	الصناعة في خدمة القرية
١٣٣	الصناعة في خدمة القطاعات الأخرى
١٣٧	الرقابة على الإنتاج
١٤١	تسويق المنتجات الصناعية
١٤٣	الصناعة والتصدير :
١٤٦	سياسة التصدير
١٤٧	الدول التي تصدر إليها
١٤٨	تطور صادرات المنتجات الصناعية

تم طبع هذا الكتاب في ٢٧ من صفر سنة ١٣٨٣
(الموافق ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٣)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتخب

Bibliotheca Alexandrina



0221797

